



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

ظاهرة الغلط في الدرس النحويّ حتىّ نهاية القرن الرّابع للهجرة

إعداد الطالب
أحمد رحمان ثابت الزكي

إشراف
الدكتور سيف الدين طه الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللّغة/ قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2013م

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
د	الملخص باللغة العربية
هـ	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
4	الفصل الأول: الغلط (مفهومُهُ، ومصاحباتُهُ، ومرادفاتُهُ، وبينَهُ وبين
	المصطلحات الأخرى)
4	1.1 مفهوم الغلط لغةً واصطلاحاً
10	2.1 مُصاحبات المصطلح (الغلط)
18	3.1 مُرادفات الغلط
30	4.1 بين مصطلح الغلط والمصطلحات الأخرى
30	1.4.1 الألفاظ التي تقترب في دلالتها من مصطلح الغلط
45	2.4.1 بين مصطلح الغلط ومصطلح التوهم
	الفصل الثاني: مظاهرُ الغلط وأسبابُهُ
53	1.2 مظاهرُ الغلط
53	1.1.2 تغليب النحاة بعضهم بعضاً
58	2.1.2 تغليب العلماء للشُعراء
60	3.1.2 تغليب العلماء للهِجات
61	4.1.2 تغليب العلماء للقرّاء
65	2.2 أسباب الغلط
66	1.2.2 السَّماع
74	2.2.2 القياس

الصفحة	المحتوى
77	3.2.2 الإجماع
79	4.2.2 المعنى
80	5.2.2 التعليل
84	6.2.2 اختلاف الفهم والتأويل
	الفصل الثالث: مسائل الغلط في الدرس النحويّ
87	1.3 في الأسماء
119	2.3 في الأفعال
129	3.3 في الأدوات والحروف
147	النتائج
150	المراجع

الملخص

ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع للهجرة

أحمد رحمان ثابت الزكي

جامعة مؤتة، 2013

وهي دراسةٌ عنيت بتقصي ظاهرة من ظواهر النحو العربي التي حفلتُ بها المدونات الأولى للنحو العربي، حتى نهاية القرن الرابع للهجرة.

إذ تقصّى الأوائلُ من علماء اللُّغة ما سمعوه عن العربِ الأقحاح، وغيرهم وبيّنوا الفرق الواضح بين لغة أهل المدينة، وبين لغة أهل البادية، ووقفوا على ما هو فصيحٌ منه وميّرّوه من غيره ولم يكونوا ليقفوا عند هذا الحدّ، بل تعدّوا ذلك إلى ما بينهم، إذ انبرى كلُّ منهم يتابعُ أقرانه من العلماء؛ ليثبتَ عليهم ملاحظَ كي يستويَ البحثُ، ويقومَ؛ ليصلَ إلى الأجيال على ما هو عليه من الدقّة والضبط.

وعنيَ البحثُ باستكشاف هذه اللغات التي أباها النحويّون على ما تيسّر لهم من النصوص، سواءً أشعراً كانت أم نثراً، فضلاً عن بيان عنايتهم الفائقة بأجلّ النصوص وأكرمها، وهو القرآن الكريم.

وضمّت مقدّمةً وثلاثة فصول:

الفصل الأول: الغلط (مفهومُهُ، ومصاحباتُهُ، ومرادفاتُهُ، وبينَهُ وبين

المصطلحات الأخرى).

والفصل الثاني: مظاهرُ الغلطِ وأسبابُهُ.

والفصل الثالث: مسائل الغلط في الدرس النحويّ.

والنتائج التي توصلَ إليها البحثُ، مع قائمةٍ بالمصادر والمراجع التي

اعتمدها الباحثُ.

Abstract
The Theory of Mistake in the Syntax Class till the end of the fourth Hijrah Century

Ahmed Rahman Thabit Al-Zaki

Mu'tah University, 2013

This study aims to explore one of phenomena of the Arabic syntax that have filled the very first Arabic syntax blogs till the end of fourth Hijrah century.

Initial language scientists have investigated what they have heard from the first Arabs and other groups, and they clarified significant between the language of urban and rural people, they considered the eloquent language and distinguished it, however, they haven't stopped there, but the compared the language of their own with each in order to correct and make the language as accurate as it is nowadays.

This research has prospected these aspects that have been illustrated by language scientists, utilizing what they have got from texts, whether poetry or prose, beside, their ultimate care with the mightiest text; the Holy Quran.

An introduction and three chapter have been addressed:

Chapter one: the mistake (it's concept, associates, synonyms and between it and other terms).

Chapter two: manifestations of mistake and its originators.

Chapter three: mistake issues in syntax class.

Lastly, the results of this study and the references that have been adopted for this thesis.

المقدمة:

أحمدك اللهم حمد الشاكرين، بأن تمنحني صبراً وطول أنات، وأصلي وأسلم على محمد الرسول الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، الذي جاء بالقرآن العظيم الذي فتح للناس آفاق العلم وأنار لهم سبل الحياة، وجعلهم ينفضون عن أنفسهم غبار الجهل.

وبعد...

إن إرهاصات الدرس النحوي في العربية، بدأت بانتباه الغياري من المسلمين الأوائل عندما سمعوا من يلحن في الكتاب العزيز، وأنبروا للأمر حتى استطاعوا أن يضعوا لهذه اللغة نحواً يعصم أهلها من الخطأ، ويقوم أسنتهم من الزلل ويحفظها من الغلط، فتقويم اللسان يؤدي إلى استقامة اللغة.

ومن خلال تتبعي للدرس النحوي، لفت الانتباه شيوع مصطلحي الغلط والخطأ ضمن مصطلحات التقويم النحوي، وهما مصطلحان شائعان بحق اللغة التي يحتج بها حيناً، وبحق النحاة والعلماء الذين قعدوا اللغة واستنبطوا أصولها من جهة أخرى، ونظراً لشيوع ذلك، رأيت أن أجعلها ميداناً لدراستي للحصول على درجة الماجستير.

لذا، عكفت على استنباطه من مصادره المختلفة، إذ درس في المؤاخذات النحوية، وما شاكلها من دراسات في الخلاف النحوي، وتناثرت مسائل هذه القضية في بطون الكتب، نحوها وصرفيها ومعجماتها.

وثمة عقبات اعترضت البحث، منها أن شيوع المصطلح وتناثر مسائله في كتب اللغة، جعل الموضوع أكثر صعوبة في الاستقصاء؛ لأن الغلط ظاهرة لم تقر بدراسة أو كتاب، إلا تلك المؤاخذات التي نطالعها في المصادر اللغوية، ومنها: (أغلاط اللغويين الأقدمين)، وهو في أصله مقالات متسلسلة نشرت في جريدة العرب، وهناك رسالة لباحث جزائري عنوانها: (مناثرات الغلط الإعرابي من خلال كتاب مغني اللبيب لابن هشام)، زيادة على أن الغلط مسألة متفاوتة في الدرس النحوي، من حيث تعاطي العلماء معها، فمنهم من لا يتورع عن إطلاق حكم الغلط بكل صراحة، ومنهم من يتجافى عن ذكره بحق اللغة، أو بحق

العلماء، زيادةً على ذلك، أن المتون التي تضمنت هذه الظاهرة، متونٌ تحتاج إلى قراءةٍ فاحصةٍ؛ لأنها كتبت بلغةٍ عاليةٍ، ومما تجدرُ الإشارةُ إليه أن امتزاجَ النحو، والصرف، والصوت، كلُّ أولئك المستويات تحتاجُ إلى الفصلِ بينها؛ لارتباط هذه المستويات بالدلالة، مما يجعلُ فرزها، وحصر هذه الظاهرة بالدرس النحويِّ يقتضي المتابعة الدقيقة؛ لذا، جاءت هذه الدراسة لتبيِّن مفهوم المصطلح وحدوده، وعلاقته بمصطلحات التقويم النحويِّ واستقصاء المسائل اللغوية في الدرس اللغوي، وتبويبها بما يقدمها في دراسة متكاملة.

انتظم البحث في مقدمةٍ وثلاثة فصول، اختصَّ -الفصل الأول-: مصطلح الغلط: مفهومه، ومصاحباته، ومرادفاته، وبيَّنه وبين المصطلحات الأخرى، بهدف تأصيل المصطلح وبيان حدوده وعلاقته بالمصطلحات الأخرى.

وضمَّ الفصل الأول أربعة مستويات، فالمستوى الأول: في الغلط لغةً واصطلاحاً، والثاني: في مصاحبات الغلط، والثالث: في مرادفاته، والرابع: بين مصطلح الغلط والمصطلحات الأخرى، وتضمَّن الأخير موضوعين هما: الألفاظ التي تقتربُ في دلالاتها من مصطلح الغلط، وعلاقة مصطلح الغلط بالتوهم.

أمَّا الفصل الثاني، فقد درستُ فيه مظاهر الغلط وأسبابه، وتوزَّع على مستويين، الأول: مظاهر الغلط، والثاني: أسباب الغلط.

أمَّا الفصل الثالث، فتناولتُ فيه المسائل التي تدرجُ تحت باب الغلط، مرتبةً على الحروف الهجائية، وانتظمَ في ثلاثة مستويات، الأول: تطبيقات على الغلط في الأسماء، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الأدوات والحروف، وتناول ما يربو على خمسين مسألةً في هذا الشأن، قمتُ بدراستها وتحليلها عبر مصادرها الرئيسية، موازنين بين هذه المصادر وشروح المتأخرين، وموقفهم منها.

وقد ختمتُ الرسالة بخاتمةٍ تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث. واعتمدَ البحثُ مصادرَ متنوعةً في إغنائه، إذ أفادَ من المعجمات في تأصيل المصطلحات، وأمَّا المصنَّفاتُ النحويةُ بما فيها المدونات الأولى وما قدَّمه المتأخرون من شروح، فهي جميعاً ألفت مادةً للبحث، وأفادَ الباحثُ من المصادر

التي عُنيت بالقرآن الكريم، ومنها كُتِبَ القراءات، التي استطاع الباحث أن يُبينَ مستويات هذه الظاهرة فيها، ولا نَعْدِمُ ما قَدَّمَتْهُ كُتُبُ إعراب القرآن من فوائد جَمَّة، ولاسيما مصنّف النحّاس (إعراب القرآن)، إذ حوى مسائلَ كثيرةً في هذا المضمون، ولا يُمكنُ تجاوزَ بحوث المُحدثين في مثلِ هذه المسائل، فهي الأخرى فتحت آفاقاً رحبةً لهذا البحث، وما عالجتُهُ تَلَكُمُ البحوث من مصطلحاتٍ فتحت لنا ما استُغْلِقَ، وأتاحت فرصةَ النقّاش، وتصويب الأوهام التي وقعَ قسمٌ من الباحثين فيها، وثبتت بالمصادر والمراجع التي اعتمدَ عليها البحث.

وأتبعت هذه الدِّراسة منهجاً تحليلياً في تفسير المسائل النحويّة وإيضاحها. حاول الباحث أن يُقدِّمَ درساً متكاملًا لظاهرة ارتبطت بالبحث النحويّ، وهي مبنوثةٌ في تضاعيف المدوّنات القديمة، فإن أصبتُ فبتوفيقٍ من الله وعونٍ منه، وإن لم أُصبْ، فهذا مَبْلَغُ علمي وما استطعتُ بذلَهُ من جهد، وليس الكمالُ إلّا اللهُ سبحانه ولكتابه الكريم؛ لذا، أرجو ممّن يتبّع هذا البحث أن يلتمس لي عُذراً، وأسأل الله أن يوفّقني، وحسبي من ذلك نصيب المجتهد.

الفصل الأول

الغلط: (مفهومة، ومصاحباته، ومرادفاته، وبينه وبين المصطلحات الأخرى)

1.1 مفهوم الغلط لغةً واصطلاحاً

أولاً: معنى الغلط لغةً:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ): "الغلط كل ما غالطت به، والغلطة المرة الواحدة. وغلطني وأغلطني فغلطت به، والغلطة المرة الواحدة. وغلطني وأغلطني فغلطت غلطاً"⁽¹⁾.

ولم يُعَنَّ الخليل إلاً باشتقاق الفعل (غلط)، وجاء من بعده أحمد بن فارس (ت395هـ) مُشيراً إلى دلالة الغلط المعجمية بمعنى الخروج عن الصواب، إذ قال: "غلط: الغين واللام والطاء كلمةً واحدةً، وهي الغلط: خلاف الإصابة، يُقال: غلطَ يغلط غلطاً، وبينهم أغلوطه، أي شيء يُغالط به بعضهم بعضاً"⁽²⁾.

أمّا ابن منظور (ت711هـ)، فلم يبتعد عن هذا المعنى، وذلك بقوله: "الغلط أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه... والعربُ تقول: غلط في منطقه، والغلط في الحساب وفي كل شيء، والغلط كلُّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد"⁽³⁾.

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت100-175هـ)، (1982م)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، (د.ط.)، العراق، 378/4، مادة: (غلط).

(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (ت395هـ)، (د.ت.)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.)، 390/4.

(3) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري، (ت711هـ)، (1960م)، لسان العرب، دار صادر، (د.ط.)، بيروت-لبنان، 363/7، مادة (غلط).

وأُتضح هذا المفهوم لدى الفيومي (ت770هـ)، وقرن الغلط بالخطأ،
عندما قال: "غلط في منطقهِ غلطاً أخطأ وجه الصَّواب"⁽¹⁾.
ولم تخرج المعجمات الأخرى عن إطار ما أشرت إليه من معانٍ لهذه
اللفظة⁽²⁾.

وهكذا يتَّضح أنَّ مفهوم الغلط في المعجمات اللُّغوية لا يخرجُ عن مفهوم
الخروجِ عن المستوى الصَّوابي بشكلٍ عام.
ثانياً: معنى (الغلط) اصطلاحاً:

بعد اطلّاعي على كُتب نحويِّ القرن الرَّابع للهجرة، وجدتُ أنَّهم لم
يضعوا تعريفاً لمصطلح (الغلط)، مع أنَّه من أهمِّ المصطلحات المعيارية⁽³⁾ التي
وضعها علماء العربية في تفسير الظواهر النحوية وتوجيهها.
ولعلَّ عدم إيضاح النُّحاة لدلالة مصطلح الغلط الاصطلاحية يعود إلى أنَّهم
لم يكونوا؛ ليعنوا كثيراً بتحديد مصطلحات هذه الظواهر في المقام الأوَّل، وإنَّما

(1) الفيومي، أحمد بن محمَّد بن علي المقرئ، (ت770هـ)، (1921م)، كتاب المصباح
المنير، المطبعة الأميرية، ط4، القاهرة، 617/2.

(2) يُنظر: الصَّغاني، الحسن بن محمَّد بن الحسن، (ت650هـ)، (1974م)، التكملة والذيل
والصلَّة، حقَّقه: عبد العلمي الطحاوي، وراجعته: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب،
(د.ط)، القاهرة، 158/4؛ ويُنظر: الفيروزآبادي، الشيخ مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب،
(ت817هـ)، (1983م)، القاموس المحيط، دار الفكر، (د.ط)، بيروت، 376/2؛ ويُنظر:
أنيس، إبراهيم، وآخرون، (1407هـ/1987م)، المعجم الوسيط، دار الأمواج، ط2،
بيروت- لبنان، 685/2.

(3) تشمل المصطلحات المعيارية في الفكر النحوي: (الجواز، والوجوب، واللَّحن، والخطأ،
والغلط)، يُنظر: قاسم، حسام أحمد، (2007م)، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في
كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،
ص88-92.

كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة؛ لأغراض تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني اللغوية لهذه الألفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية⁽¹⁾.

ولعل ما ذكره أبو هلال العسكري يُقدّم لنا مفهوماً للغلط، يرتبط إلى حدّ ما بالإعراب، فضلاً عن أنه فرّق بين الغلط والخطأ، ولا يعني هذا أنه قد وضع مفهوماً مُحدّداً لهذا المصطلح، إذ يعني به بدل الغلط، ويتّضح ذلك من قوله: "الغلط وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صواباً على وجه مثال ذلك أن سائلاً لو سأل عن دليل حديث الأعراس فأجيب بأنها لا تخلو من الأعراس، لا يصحّ ذلك فيها، ولو أُجيب بأنها على ضربين، منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً، لم يكن خطأ؛ لأنّ الأعراس هذه صفتها؛ ولأنّ الخطأ ما كان الصواب خلافه، وليس الشيء في غير موضعه، قال بعضهم: الغلط أن يسهى عن ترتيب الشيء.. والخطأ أن يسهى عن فعله، أن يوقعه من غير قصدٍ له"⁽²⁾.

على أنّ ثمة إشارة تومئ إلى مفهوم الغلط بدلالاته النحوية، وردت عند ابن الحاجب (ت646هـ)، إذ قال: "إنّ الغلط النحوي هو كل ما خالف القياس واستعمال الفصحاء"⁽³⁾.

وهكذا تفرّد ابن الحاجب من بين سائر النحويين بوضع حدّ نحويٍّ للمصطلح يُبرز فيه مفهومه، ويوضّح حيثياتِهِ الدلالية.

(1) بابعير، عبدالله صالح، (1997م)، ظاهرة النيابة في العربية (دراسة وصفية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ص3.

(2) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، (ت395هـ)، (2006م)، الفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، ص81.

(3) ابن الحاجب، أبو عثمان بن عمر، (ت646هـ)، (1983م)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 182/2.

ومن الجدير بالذكر أنني لم أجد في كتب المصطلحات (كالكليات) للكفوي (ت1094هـ)، و (كشّاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي (ت1158هـ)⁽¹⁾، فضلاً عن غيرها من كتب الاصطلاحات⁽²⁾، تعريفاً اصطلاحياً للفظ الغلط.

وحيثما ننتقل إلى آراء الباحثين المحدثين في تعريفهم لمفهوم الغلط، يطالعنا تعريف الأستاذ عبد السلام هارون للغلط بأنه: "الخروج عن القياس والكلام الفصيح"⁽³⁾؛ لأنّ الخروج عن القياس واستعمال الفصحاء خروجٌ عن الصواب⁽⁴⁾.

ومنهم من عرّف الغلط بأنه: "كلُّ تركيبٍ أعياء المتكلم من غير قصدٍ؛ لتوهّم، أو خطأ، أو شذوذ، أو خروجٍ عن قواعد القياس، وسنن كلام العرب كنصب الفاعل، ورفع المضاف، وما إلى ذلك"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت1094هـ)،، (1976م)، الكليات (معجم المصطلحات والفروق الفرديّة)، تحقيق: عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق؛ وينظر التهانوي، محمد علي بن محمد، (ت1158هـ)، (1427هـ-2006م)، كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، (ط2)، بيروت- لبنان.

(2) يُنظر: الخامس، يوحنا مرزا، (2011م)، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، (ط1)، بيروت- لبنان؛ ويُنظر: عبادة، محمد إبراهيم، (د. ت)، معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، (د. ط)، القاهرة، مصر؛ ويُنظر: اللبدي، محمد سمير، (1405هـ-1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، (ط1)؛ ويُنظر: الحديدي، إيناس كمال، (2010م)، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الفكر، (د. ط)، بيروت- لبنان.

(3) هارون، عبد السلام، (1426هـ/2006م)، مقدّمة كتاب سيبويه، مكتبة الخانجي للنشر، ط4، القاهرة، ص33.

(4) يُنظر: الزيدي، مازن عبد الرسول، (2001م)، ظاهرة المنع في النحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ص44.

(5) الحميداوي، نزار بنيان، (2011م)، الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية)، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت- لبنان، ص202.

ومن كُلِّ ما تقدّم، يُمكن القول: إنّ الغلط هو كلُّ ما خالفَ القياس، والمستوى المطرّد في كلام العرب، وهذا التعريف يقترب ممّا قاله فاضل السامرائي، إذ يقول: "من المعلوم أنّ ثمةً تعبيراتٍ فصيحَةً، وتعبيراتٍ غير صحيحةٍ، وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربيّة وقواعدها وأصولها، والغلط هي التي خرجت عن ذلك، نحو رفع المفعول، ونصب الفاعل، ورفع المضاف إليه، وما إلى ذلك من أحوال الغلط"⁽¹⁾.

ولقد عبّرَ العلماء عن الغلط بطرائق تكشف عن مفهومه عندهم، ومن الأمثلة على ذلك، ما عرَضَهُ سيبويه (ت180هـ)، في شأن الغلط الذي يُراد به مخالفة القياس قوله: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنكّ وزيدٌ ذهابان، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم، كما قال⁽²⁾: ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً"⁽³⁾.

وعلى الرّغم من أنّ سيبويه قد التمسَ لهؤلاء المتكلمين تعليلاً حملاً على الابتداء، لكنّه عدّه غلطاً؛ لأنّه مخالفٌ لما استقرّت عليه اللّغة في ذلك الوقت، الذي أراد سيبويه وأضرابه من العلماء أنّ يُقننوا اللّغة ويضعوا قواعدها الواضحة الفصيحة.

ممّا يدلُّ على أنّ الغلط الذي أراده سيبويه في هذا الموضع هو الخروج عن القياس لا ما قاله شوقي ضيف من أنّ قول سيبويه يعني "أنّ مُرادهم من الغلط، واللّحن ليس ظاهر اللّفظتين، وإنّما المقصود بهما ما شدّ عن القياس"⁽⁴⁾.

(1) السامرائي، فاضل صالح، (1419هـ/1988م)، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد، ص135.

(2) يُنظر: زهير بن أبي سلمى، (1424هـ/2003م)، ديوانه، شرحه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلميّة، ط3، بيروت- لبنان، ص140، وصدرة: (بدا لي أنّي لستُ مدركٌ ما مضى).

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، (1408هـ/1988م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 2/155.

(4) ضيف، شوقي، (1983م)، المدارس النحويّة، دار المعارف، ط5، القاهرة، ص161.

ويعزّز ما نذهب إليه قول أكرم القواسمة الذي رأى أنّ المقصود بالغلط:
"المعنى الذي تحمله هذه الكلمة ليس غير، ويؤيد ذلك أنه استخدمها في موقع آخر
عندما قال (1): "وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط" (2).

فالغلط هو مخالفة القياس، وقياس سيبويه يُعزّزه تعريف ابن الحاجب؛
لدلالة الغلط النحوية الذي أشرت إليه سابقاً "إنّ الغلط النحويّ هو كلُّ ما خالف
القياس واستعمال الفصحاء" (3)، ممّا يدلُّ دلالة قاطعة على أنّ الغلط عند النحويين،
هو الخروج عن القياس، فالغلط مخالفة مرفوضة، والدليل على أنّ الغلط مخالفة
مرفوضة، ما وردَ عن النّحّاس (ت337هـ)، في تغليطه الزّجاج (ت311هـ)،
في مسألة العامل الذي نصبَ (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ﴾ (4)،
فذكر: " (إذ) في موضع نصب، والمعنى واذكر" (5)، قال الزّجاج: "موضع (إذ)
نصبٌ بقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾" (6)؛ أي: ولقد آتينا لقمان الحكمة، إذ قال (7)،
وردّ عليه أبو جعفر النّحّاس بقوله: "وأحسبه غلطاً" (8)، وقد علّل تغليطه بقوله:
"لأنّ في الكلام واواً تمنع من ذلك، وأيضاً فإنّ اسم لقمان مذكورٌ بعد قال" (9).

(1) سيبويه، الكتاب، 160/4.

(2) القواسمة، أكرم أحمد عبدالله، (2005م)، الخلافات النحوية في اللّهجات العربيّة القديمة،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، ص34.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 182/2.

(4) سورة لقمان، الآية: 13.

(5) النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، (1429هـ/2008م)، إعراب القرآن،
تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، بيروت- لبنان، ص661.

(6) سورة لقمان، الآية: 12.

(7) الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1408هـ/1988م)، معاني القرآن وإعرابه،
شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 196/4.

(8) النّحّاس، إعراب القرآن، ص661.

(9) المرجع نفسه، ص661.

فالغلط المقصود هنا خطأ في التوجيه والتفسير وليس في الاستعمال اللغوي، في بيان الفصل بين العامل والظرف بالواو، فضلاً عن توجيه المعنى، وهذا الكلام مستأنف، وليس كما قال الزجاج، حيث أُستؤنف بالواو، وهو الوجه الصحيح كما ذكره أبو جعفر النَّحَّاس، وكلامه يدلُّ على أنه يتماشى مع القياس؛ لأنَّ (إذ) سبقها الواو، فضلاً عن أنَّ (إذ) ابتدئَ بها الكلام، فالفعل محذوفٌ تقديره (واذكر)، أمَّا كلام الزَّجَّاج، ففيه نوعٌ من التكلف؛ لِبُعْدِ (آتينَا) عن (إذ)، فضلاً عن أنَّ (آتينَا) وليها الفاعل لقمان.

والذي يبدو أنَّ النَّحَّاسَ قد نظرَ إلى معنى التركيب، واهتمَّ به أكثر من اهتمامه بالعوامل في هذه المسألة.

فمن هذه الأمثلة وغيرها من المسائل النحوية يتضح للباحث أنَّ مصطلح (الغلط) لا يخرج عن مخالفة السماع والقياس، اللذين يُمثَّلان وجه الصِّحة النحوية للتركيب والظواهر اللغوية.

ولذلك كان النحويون كثيراً ما يُغلطون القراء؛ لمجرد خروجهم عن هذا المستوى الذي مثل اللغة الأدبية الفصيحة، أو لورود نمطٍ لغويٍّ مُخالفٍ لما وضعوه من قواعد، ومعايير، وقد يكون الغلط هو الخطأ في الحكم والتعليل لمسألة لغوية، فنحنُ أمام نوعين من الغلط، الغلط الذي يمثِّل خطأ في الاستعمال لحق مُنتج اللغة كما قال سيبويه: "إنهم يغلطون"، وغلطٌ في الحكم النحوي يصدره عالمٌ ما فيخطئه عالم آخر به.

2.1 مصاحبات المصطلح (الغلط):

إنَّ كثرة الأحكام، وتعُدُّدها، وتقاربها في بعض المستويات ومنها الدالة على الرداءة، أو الغلط، يمنح النحويَّ حيويةً أكثر في التوزيع والتصنيف⁽¹⁾. وبعد التقصي عن مضمون مصطلح (الغلط) في كتب النحاة، وجد الباحثُ أحكاماً مصاحبةً ومرافقةً للغلط، وأنَّ هذه الأحكام جاءت مترافقةً فيما بينها لتقويم

(1) يُنظر: السامرائي، صباح علاوي خلف، (2011-2012م)، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدولاي للطباعة والنشر، ط1، عمَّان - الأردن، ص167.

المعنى أو توكيده، سواءً أكانت العلاقة بين تلك الأحكام علاقةً شكلٍ أم مضمونٍ. فقد ذُكرت لفظة (الغلط) مصاحبةً أحياناً لفظة أخرى بعدها تمنح الغلط دلالةً أكثر تخصيصاً في السياق الذي تُذكر فيه اللفظة؛ لتمنحه دلالةً تُخصّصه وتجعله أكثر دقّةً.

وقد تعدّدت صورُ المصطلحاتِ وأشكالها التي صاحبت الغلط، ورافقتَه وعُنيت به كما وردت عند النحاة، ومن ذلك (غلطٌ قبيح)، و(غلطٌ فاحش)، و(غلطٌ بيّن)، و(غلطٌ عظيم)، و(أقبح الغلط)، و(غلطٌ شديد)*.

ويمكن بيان هذه المصاحبات فيما يأتي:

فَمِمَّا عُدَّ غَلَطًا قَبِيحًا وَلَهُ عِلَاقَةٌ بِالشَّكْلِ، كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) وَفَتْحُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾، فالأخفش الأوسط يرى أنّ من فتح الهمزة حملاً على حذف اللام وغيابها في قراءة بعض العرب: (أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ)⁽²⁾. ففتح غير ذاكِرٍ (للّام)، لا يراها على حدّ قوله، وعدّ ذلك غلطاً

* ومن المصطلحات التي رافقت الغلط، ما قاله المبرّد (غلط شديد)، والمسألة التي ناقشها هي مسألة صوتية لا حاجة لنا بذكرها، يُنظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285 هـ)، (1431هـ-2010م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط)، 254/1.

(1) سورة الأنفال، الآية: 18.

(2) سورة العاديات، الآية: 11؛ نسبت هذه القراءة (إنّ ربهم خيرٌ) بفتح الهمزة وحذف اللام، إلى السّمال، والحجاج، والضّحّاك، ابن مزاحم، وابن أخي ذي الرّمة، وهذا عند الأخفش غلط قبيح، قال ابن خالويه: وقرأ الحجاج على المنبر، وكان فصيحاً (أنّ ربهم) بالفتح، فلمّا رأى أنّ اللام في خبرها، أسقط اللام، لأنّ لا يكون لحناً، فقرأ: (إنّ ربهم بهم يومئذٍ خبير)، ففرّ من اللحن عندّ الناس، ولم يُبالٍ في تغيير كلام الله لجرأته على الله وفجوره، "" وتعقب الشّهاب ابن خالويه فقال، فما قيل أنّه لجرأته على كلام الله لما فتح الهمزة، واسقط اللام من غير علمه له في القراءة، وقرأ ابن مسعود (لأنّه يومئذٍ بهم خبير)، قلت: هذه قراءة تشهد لقراءة الحجاج التي استنكرها ابن خالويه وغيره، أمّا قراءة الجمهور فكانت بكسر الهمزة. يُنظر: الخطيب، عبد اللطيف، (د. ت)، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ط)، دمشق، 546/10.

قبيحاً وهو ذو علاقة بالشكل أيضاً⁽¹⁾، ممّا يدلُّ على أنّ الخروج عن القياس بوصفه غلطاً يزدادُ شناعةً إذا صارَ يُوَثَّرُ في شكلِ التركيب، لذا صاحبُ الغلطِ القُبْح، فقال: (وهذا غلطٌ قبيح).

ومن ذلك، ما أورده النَّحَّاسُ بقراءة (مَنْسِكاً) بالكسر في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ

أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾⁽²⁾، وناقشَ عِلَّةَ اختيارِهِ القراءةَ بالفتح (مَنْسَكاً) مُؤَاخِذاً على الزَّجَّاجِ قوله: "وَمَنْ قَالَ مَنْسِكٍ فَمَعْنَاهُ مَكَانٌ نُسُكٍ مِثْلَ مَجْلِسٍ مَكَانِ جُلُوسٍ، وَمَنْ قَالَ مَنْسَكٍ هُوَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: النَّسُكِ وَالنُّسُوكِ"⁽³⁾.

فناقشَهُ النَّحَّاسُ في بنية الفعل، إذ قال: "إنَّما يكون هذا في فَعَلٍ يَفْعُلُ، نَحْوُ: جَلَسَ يَجْلِسُ، وَالْمَصْدَرُ (مَجْلِسٌ)، وَالْمَوْضِعُ مَجْلِسٌ، فَأَمَّا فَعَلٌ (يَفْعُلُ)، فَلَا يَكُونُ مِنْهُ (مَفْعُلٌ) اسماً لِلْمَكَانِ، وَلَا مَصْدَراً إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ شَيْءٌ فَيُؤَدَّى عَلَى مَا سُمِعَ عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَنْسَكٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ"⁽⁴⁾.

وَبَيَّنَ النَّحَّاسُ أَنَّ تَوْجِيهَ الزَّجَّاجِ (غَلَطٌ قَبِيحٌ)⁽⁵⁾؛ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ. أَمَّا مَا وَرَدَ بِعِبَارَةِ (أَقْبَحَ الْغَلَطِ)، فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عِنْدَ النَّحَّاسِ أَيْضاً رَادّاً عَلَى الْفَرَاءِ، إِذْ ذَكَرَ الْفَرَاءُ وَجُوهاً ثَلَاثَةً فِي الْفِعْلِ (تَخَشَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرْكاً وَلَا تَخَشَى﴾⁽⁶⁾.

الأول قوله: "إِنَّ شئتَ استأنفت (ولا تخشى) بعد الجزم بإثبات الياء على حدِّ قوله، والثاني قوله: "وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأنَّ من العرب من يفعل ذلك؛ مُسْتَشْهِداً لِلنَّاسِ مِنْ بَنِي عَيْسِ:

(1) يُنظَرُ: الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ، أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ، (2010م)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قُرَاعَةَ، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 347/1.

(2) سورة الحج، الآية: 34.

(3) الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 427/3.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص569.

(5) يُنظَرُ: المرجع نفسه، ص569.

(6) سورة طه، الآية: 77.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَّمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽¹⁾
فَأَثَبْتِ الْيَاءَ فِي (يَأْتِيكَ) وَهِيَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهَا سَاكِنَةً، فَتَرَكَهَا
عَلَى سَكُونِهَا، كَمَا تَفْعَلُ سَائِرَ الْحُرُوفِ، وَانْشَدَنِي بَعْضُ بَنِي حَنِيفَةَ بِالْوَاوِ:
هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جَبْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدَعِ⁽²⁾
وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ صِلَةً لِفَتْحَةِ الشَّيْنِ؛ كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ⁽³⁾:
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

فهذه الياء ليست بلام الفعل؛ هي صلة لكسرة اللام؛ كما توصل القوافي
بإعراب رويها؛ ... " (4).

وَرَدَّ النَّحَّاسُ عَلَى الْفَرَّاءِ وَلَا سِيَّمَا رَأْيَهُ الثَّانِي الَّذِي نَاقَشَهُ فِيهِ نِقَاشًا يَسْتَنْدُ
إِلَى اتِّجَاهَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّ كَلَامَ الْفَرَّاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ اسْتِشْهَادٌ بِالشَّعْرِ الشَّاذِّ؛
لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الشَّاذِّ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِ، وَبَيِّنَ أَنَّ
الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّعْرِ لَا يُشْبِهُ مِنَ الْآيَةِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي جَاءَ بِهَا مَخْتُومَةٌ
(بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ)، وَ(الْيَاءُ وَالْوَاوِ) تَظْهَرُ عَلَيْهِمَا الْحَرَكَةُ وَمَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ
فَعَلَّ مُنْتَهَى بِالْأَلْفِ، وَظَهَرَ الْحَرَكَةُ مَعَ الْأَلْفِ مُحَالٌ⁽⁵⁾.

من هذا يتبين أن مصطلح (الغلط) الذي رافقته عبارة (من أقبح) عند
النحَّاس متعلق بالشكل والتفسير أيضاً، وكذلك هو منسجم انسجاماً كاملاً مع
التقويم.

(1) يُنظر هارون، عبد السلام، (1392هـ/1972م)، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي،
ط1، مصر، 123/1.

(2) يُنظر: المرجع نفسه، ج1، ص230.

(3) يُنظر: امْرُؤُ الْقَيْسِ، (1993م)، ديوان، تحقيق: محمد رضا مروة، الدار العالمية، ط1،
بيروت - لبنان، ص53، وعجزه: (بصْبَحَ وما الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ).

(4) يُنظر: الْفَرَّاءُ، أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنِ زِيَادٍ، (ت207هـ)، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق:
أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ط)، 161/1-162.

(5) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص545.

ومن مصاحبات مصطلح الغلط (الغلط الفاحش)، وهو حُكْمٌ يَنْحَصِرُ فِي كَوْنِ الْحَرْفَيْنِ (الكاف والهاء) مهموسين، فضلاً عن أنَّهما ضميران، مِمَّا يَدُلُّ دِلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ هَذَا الْمِصْطَلِحَ قَدْ ارْتَبَطَ بِالْمَعْنَى بِوَصْفِهِ مُسْتَوًى نَحْوِيًّا مُرْتَبِطًا بِالْمُسْتَوَى الصَّوْتِي، وَذَلِكَ كَمَا وَرَدَ عِنْدَ الْمَبْرَدِ بِقَوْلِهِ: "وَنَاسٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ يُجْرُونَ الْكَافَ مُجْرَى الْهَاءِ، إِذْ كَانَتْ مَهْمُوسَةً مِثْلَهَا، وَكَانَتْ عَلَامَةً إِضْمَارٍ كَالْهَاءِ، وَذَلِكَ غَلْطٌ مِنْهُمْ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشَبَّهْ فِي الْخَفَاءِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جَازَ ذَلِكَ فِي الْهَاءِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْحَرْفُ مُجْرَى غَيْرِهِ إِذَا أُشْبِهَهُ فِي عِلَّتِهِ، فَيَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِكُمْ"⁽¹⁾.

هذا ممَّا يَدُلُّ عَلَى تَرَاوُقِ الْفَحْشِ مَعَ الْغَلْطِ، انْتِزَاعًا مِنَ النَّظَرَةِ إِلَى الْحُرُوفِ، وَطَبِيعَتِهَا هَمْسًا، وَجَهْرًا، وَمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ فِي دِلَالَتِهَا مَعَ الدِّلَالَةِ النَّحْوِيَّةِ. وَقَدْ رَافَقَ مِصْطَلِحُ الْغَلْطِ مِصْطَلِحَ الْفَاحِشِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عِنْدَ الزَّجَّاجِ مُرْتَبِطًا ارْتِبَاطًا وَثِيقًا بِالْمَعْنَى، فَالْبَيِّنَةُ فِي الْآيَةِ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾⁽²⁾.

ليست النبوة حسب، كما يدَّعي بعض النحويين على حدِّ قوله: "قال بعض النحويين، لم يكن لشُعيب آية إلا النبوة، وهذا غلط فاحش، قال قد جاءتكم بيئة من ربكم فأوفوا الكيل فجاء بالفاء جواباً للجزاء، فكيف يقول: قد جاءتكم بيئة من ربكم ولم يكن له آية إلا النبوة، فإن كان مع النبوة آية فقد جاءهم بها. وقد أخطأ القائل بقوله: لم تكن له آية، ولو ادَّعى مدَّع النبوة بغير آية لم تقبل منه، ولكن القول في شعيب أن آيته كما قال بيئة"⁽³⁾.

فالبينة تَرافِقُ النَّبُوَّةَ، أَوْ قُلُّ هِيَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا فَكَيْفَ يَصِحُّ ادِّعَاءُ النَّبُوَّةِ مَا لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ آيَةٌ؛ فَالْبَيِّنَةُ هِيَ الْآيَةُ؛ لِذَا قَوْلُهُ غَلْطٌ فَاحِشٌ يَتَنَاسَبُ مَعَ هَذَا الزَّعْمِ، زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْجَزَاءِ (فَأَوْفُوا الْكَيْلَ)، هُوَ دَلِيلٌ آخَرَ عَلَى وُجُودِ الْآيَةِ

(1) المبرّد، المقتضب، 269/1-270.

(2) سورة الأعراف، الآية: 85.

(3) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 353/2.

المصاحبة للنبوة، فوصفُ الغلطِ بالفاحشِ قولٌ يتعلّق بالتركيبِ والدلالةِ معاً، وهو ضربٌ من التوكيد.

أمّا (الغلط البيّن)، فقد أورد الزّجاجُ مصطلحَ الغلطِ يرافقه البيّن، والبيّنُ معناه الواضح⁽¹⁾، ووضوحُه نشأ من المعنى كما بيّنه الزّجاجُ في نصّه وذلك في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾⁽²⁾.

هذا جواب ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾⁽³⁾؛ لأنّه أمرٌ بالمعنى⁽⁴⁾. وكأنّه يُريد أن يقولَ لهم آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا.

واستدلّ على ذلك بقراءة عبدالله بن مسعود: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)، وأكّد الزّجاجُ غلطَ النّحويّين بقوله: "وقد غلط بعض النّحويّين فقال: هذا جوابُ (هل)، وهذا غلط بيّن"⁽⁵⁾.

وبعد أن عزّزَ الزّجاجُ رأيه بقراءة ابن مسعود عادَ إلى مُحاجةٍ من عدوّ هذا جواب الاستفهام بقوله: "ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفَعهم غفر الله لهم، إنّما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنّما هو جواب تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ يغفر لكم"⁽⁶⁾.

ولم تغبْ عن الزّجاجِ مسألة المعنى الذي جعله يقف موقفاً حازماً من أولئك النّحويّين الذين تمحلوا وفرضوا الجواب للاستفهام، وهو بعيدٌ عن روح النّصِ ومضمونه؛ ولذا سمّاه بالغلطِ البيّنِ دعوةً منه إلى تأمّلِ النّصِ بوضوحٍ في ضربٍ من التوكيد.

(1) يُنظر: أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، 80/1.

(2) سورة الصف، الآية: 12.

(3) سورة الصف، الآية: 11.

(4) يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 166/5.

(5) المرجع نفسه، 166/5.

(6) المرجع نفسه، ص 166/5.

وقد أورد النَّحَّاسُ أيضاً موضعاً ترافق فيه مصطلح (الغلط) مع مصطلح (البين)، إذ ذكر الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾⁽¹⁾، وبحث في الفعل (واعد) ونقل رأي أبي عبيد (ت210هـ) في اختياره قراءة (وإذ وعدنا) بقوله: "وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر وشيبة: (وإذ وعدنا)⁽²⁾ بغير ألف وهو اختيار أبي عبيد، وأنكر (واعدنا)، قال: لأن المواعدة إنما تكون من البشر، فأما الله - جلَّ وعزَّ - فإنما هو المنفرد بالوعد والوعد"⁽³⁾.

وردَّ عليه أبو جعفر النَّحَّاسُ بقوله: "هذا غلطٌ بين؛ لأنه أدخل باباً في باب، وأنكر ما هو أحسن وأجود و (واعدنا) أحسن"⁽⁴⁾.

وهكذا يثبت لنا النَّحَّاسُ أنَّ (وفى وأوفى) لا يمكن أن يتساويا، و(واعد) يدلُّ على الموافقة لا على المشاركة، ومنه يرى النَّحَّاسُ أنَّ (واعد) هو الأحسن والأجود، ومن ذهب إلى أنَّ (الوعد) بمعنى (الوعد)، وليس من الفصيح في شيء، فالسياق يقضي أنَّ (واعد) هو الاختيار، ومن ذهب إلى عكس ذلك، فقد أنكر معنى واضحاً؛ ولذا نعتَه بالغلطِ البين؛ للدلالة على أنَّ الذي قال خلاف ذلك، قد افتقر إلى بُعد النظر، وامتنع عن فهم المعنى، مُدخلاً معنىً على معنى من غير مُسوِّغ.

وقد انفرد أبو جعفر النَّحَّاسُ بمصطلح (الغلط البين جداً)، وذلك فيما وردَ عنه في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ❀ تَيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾⁽⁵⁾، قوله: "وروي

(1) سورة البقرة، الآية: 51.

(2) نسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو، يُنظر: ابن مجاهد، أبو بكر، (ت328هـ)، (د.ت)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، ص155.

(3) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص121.

(4) المرجع نفسه، ص121.

(5) سورة البلد، الآيتان: 14-15.

عن الحسن وأبي رجاء أنهما قرأا: (أو أطعم في يومٍ ذا مَسْغَبَةٍ)⁽¹⁾«(2).
قال الفراء: "ولو كانت (ذا مسغبة) تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أو
أطعم في يوم يتيماً ذا مسغبة أو مسكيناً"⁽³⁾.

وردَّ عليه النَّحَّاس بقوله: "والغلط في هذا بيِّنٌ جداً؛ لأنه لا يجوز أن تتقدَّم
الصِّفَةُ قبلَ الموصوف، ولست أدري كيف وقع هذا له حتَّى ذكره في كتاب
المعاني؟ ولكن يكون (ذا مسغبة) منصوباً بأطعم، ويتيماً بدلاً منه"⁽⁴⁾.

فقد عني النَّحَّاس بالمعنى الذي يترتَّبُ عبرَ علاقات الكلمة، وذلك بأنَّ
الصِّفَةَ ينبغي أن تتأخَّرَ عنَ الموصوف، فإذا تقدمتُ اختلَّ المعنى، وعُدَّ الكلام
غير عربيٍّ، ولا يُعرف إلا في اللُّغات الهندوأوربية؛ لذا عدَّ النَّحَّاس مثل هذا
الكلام غلطاً، ولم يكتفِ بهذا الكلام، وإنما رافقهُ بعبارتي (بيِّنٌ جداً).

ومن المصطلحات المصاحبة للغلط قول الزَّجَّاج: (وهو غلطٌ عظيمٌ جداً)
مُعَلَّلاً؛ لجهلهم باللُّغة، وهو واضحٌ من نصِّه الذي فسَّرَ به آية الاستمتاع في قوله
تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾⁽⁵⁾، وقوله: "هذه آية قد غلط فيها
قوم غلطاً عظيماً جداً لجهلهم باللُّغة، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن قوله: "فما استمتعتم
به منهنَّ) من المتعة التي قد أجمع أهل الفقه أنها حرام. وإنما معنى قوله "فما
استمتعتم به منهنَّ"؛ أي فما نكحتموه، على الشَّريطة التي جرت في الآية، آية

(1) نسبت هذه القراءة؛ أي: ("أطعم) بعده فعلاً ماضياً، إلى ابن كثير، والكسائي وعبيد،
وعلي ابن نصر عن أبي عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن بن أبي طالب وأبي
رجاء، وعن أبي إسحاق وزيد عن الداجوني، والداجوني عن ابن ذكوان، يُنظر:
الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 110/4-112.

(2) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 1100.

(3) الفراء، معاني القرآن، 265/3.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 1100.

(5) سورة النساء، الآية: 24.

الإحصان: «أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ»⁽¹⁾؛ أي عاقدين التزويج الذي جرى ذكره⁽²⁾.

فمصطلح (الغلط العظيم جداً) مرتبطٌ بفهم اللُّغة، فضلاً عن ضرورة فهم نصوص القرآن الكريم والوقوف على معانيها، ونظير ذلك قول النَّحَّاس فيما يُرافق الغلط، (غلط عظيم)⁽³⁾.

نخلصُ ممَّا تقدَّم إلى أنَّ العلماءَ قد عَنُوا بالغلطِ، حتى أنهم شدَّدوا على تقصِّيهِ واهتمُّوا بتعقُّبه؛ ممَّا حدا بهم إلى أن يُرفقوه بنعوتٍ تجعل المتنبِّع له مراعيًا التراكيب التي أُرِدفت في مثل هذه المصطلحات شكلاً ومضموناً بُغيةً التوكيد، فضلاً عن تقويم الكلام العربيّ، وحفاظاً عليه من كلِّ أشكال اللَّحن.

3.1 مرادفات * الغلط:

دأبَ النحويون على إطلاق أحكامٍ نحويةٍ، انتشرت في مصنفاتهم على أُسسٍ تعتمدُ في إطلاق هذه الأحكام، بين المعاني الدقيقة لها على وفق اعتباراتٍ غير مُصرَّحٍ بها، لكنَّها تُلتمسُ عن طريق الملاحظة الدَّقيقة لهذه الأحكام، التي تكشفُ عن استعمال المرادفات اللُّغويَّة للفظة، التي تُختارُ لوصفِ حُكْمٍ مُعيَّنٍ دون غيره⁽⁴⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 24.

(2) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 38/2.

(3) يُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 280.

* أعني بالترادف هو أن يكون على أساس التقارب الدَّلالي من مصطلح (الغلط)، وليس على أساس تطابقها معه في المعنى تطابقاً تاماً، بحيث لا نشعر بأدنى فرق بينهما؛ لأنَّهما يتبادلان السياق تبادلاً حُرّاً، وهذا النوع من الترادف نادرٌ جداً؛ ولمعرفة المزيد عن ظاهرة الترادف وأنواعه وشروطه، يُنظر: عرار، مهدي أسعد، (2002)، ص 83-84، جدل اللفظ والمعنى (دراسة في دلالة الكلمة العربيَّة)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمَّان - الأردن.

(4) يُنظر: الموسوي، ضياء حسين حميد، (1431هـ/2010م)، الأقوى: الحكمُ به والاحتكام إليه في النحو العربيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ص 13.

والأحكام التي أطلقها النحاة في مدوناتهم النحوية، مرادفةً للمفهوم الاصطلاحي لمصطلح (الغلط) هي:

1- الخطأ⁽¹⁾:

الخطأ في اللغة: "الخطأ، والخطاء: ضد الصواب"⁽²⁾.
أمّا في الاصطلاح فهو: "العدول عن الجهة، أو ثبوت الصورة المضادة للحق"⁽³⁾.

ويقرّر بعض المحدثين أنّ الخطأ هو: "كلُّ تركيب قصده النحوي متصوراً صحته، ولكنه لم يطابق ما ثبت عند النحاة"⁽⁴⁾.

ويبدو كما هو واضح من المعنى اللغوي والاصطلاحي لحكم الخطأ، بأنّه لا يخرج عن دلالة الغلط، وقد استعمل النحاة هذا المصطلح، دالاً على الغلط بصور متعدّدة، منفرداً مرّةً، ومقترناً بأحد أحكام النحو القطعية مرّةً أخرى، ومن أمثلة ذلك ما وردَ عن سيبويه في مسألة رفع النعت المقطوع، بقوله: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يقول: إنه المسكينُ أحقُّ، على الإضمار، الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه هو المسكينُ أحقُّ. وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر؛ لأنّ فيه معنى المنصوب الذي أجرته مجرى: إنّاً تميماً ذاهبون"⁽⁵⁾.

ونقل سيبويه عن يونس (ت180هـ)، انفراده بأنّ النعت يكون مطابقاً لمنعوته حتى لو كان ضميراً بقوله: "وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع...، ويزعم أنّ الرفع الذي فسّرنا خطأ"⁽⁶⁾.

(1) غالي، وجدي رزق، (1996م)، معجم المترادفات العربية الأصغر، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 6، 271.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 65/1، مادة: (خطأ).

(3) الكفوي، الكلّيات (معجم المصطلحات والفروق الفرديّة)، 296/2.

(4) الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص196.

(5) سيبويه، الكتاب، 76/2.

(6) المرجع نفسه، 77/2.

وأوردَ أمثلةً لذلك وهي: "إِنْ قَالَ ضَرَبْتَهُ لَمْ يَقُلْ أَبَدًا إِلَّا الْمَسْكِينَ، يَحْمَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ. وَإِنْ قَالَ ضَرَبَانِي قَالَ الْمَسْكِينَانِ، حَمَلَهُ أَيْضًا عَلَى الْفِعْلِ. وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ، يَحْمَلُ الرَّفْعَ عَلَى الرَّفْعِ، وَالْجَرَ عَلَى الْجَرِّ، وَالنَّصْبَ عَلَى النَّصْبِ"⁽¹⁾.

ظَنَّ مِنْ يُونُسَ أَنَّهُ وَافَقَ الْقِيَاسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ إِلَى الْغَرَضِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّعْتِ، وَكَانَ سَبِيوِيَّةً وَاضِحًا فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ"⁽²⁾.

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا أَوَّلَ النَّصِّ الْمُتَعَلِّقِ بِهَذَا الشَّأْنِ؛ لَوَجَدْنَا أَنَّ سَبِيوِيَّةَ عَدَّةٍ ضَرْبًا مِنْ ضَمِيرِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَ اسْمِ إِنْ وَخَبْرِهَا، وَضَعَّفَ حَمْلَهُ عَلَى النَّعْتِ الْمُقْطُوعِ وَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ اسْمُ إِنْ وَمَا قُدِّرَ بَعْدَهُ ضَمِيرٌ غَيْبِيٌّ وَهُوَ رَاجِعٌ، وَلَمْ يُرَدِّ مِنَ النَّعْتِ الْمُقْطُوعِ، سِوَى الْمَعْنَى الَّتِي خَرَجَ إِلَيْهِ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ النَّعْتِ، أَمَّا يُونُسُ فَقَدْ نَظَرَ إِلَى الْمَسْأَلَةِ نَظْرَةً إِعْرَابِيَّةً وَأَهْمَلِ الْمَعْنَى، وَعِنْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ الْخَطَأُ الَّذِي أَرَادَهُ يُونُسُ، إِلَّا خُرُوجًا عَنِ الْقِيَاسِ، وَبِذَلِكَ يَتَّضِحُ أَنَّ الْخَطَأَ مُرَادَفٌ بِدَلَالَتِهِ لِلْغَلْطِ.

وَمِنَ الْمَسْأَلِاتِ الَّتِي عَدُّوا فِيهَا الْخَطَأَ مُرَادَفًا لِلْغَلْطِ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ (ت207هـ) فِي مَعَانِيهِ مَغْلَطًا الْكَسَائِي (ت189هـ) فِي جَعْلِ النَّعْتِ تَابِعًا لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَكَانَ الْكَسَائِي يَقُولُ: جَعَلْتَهُ - يَعْنِي النَّعْتِ - تَابِعًا لِلْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَلَيْسَ بِجَائِزٍ؛ لِأَنَّ (الظَّرِيفَ وَمَا أَشْبَهَهُ أَسْمَاءَ ظَاهِرَةً، وَلَا يَكُونُ الظَّاهِرَ نَعْتًا لِمَكْنِي"⁽³⁾.

فَاسْتَعْمَلَ الْفَرَّاءُ حُكْمَ الْخَطَأِ مُرَادَفًا لِحُكْمِ الْغَلْطِ؛ وَكَذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِهِ مُصْطَلَحَ (لَيْسَ بِجَائِزٍ)، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ خَرُجٌ عَنِ سُنَنِ الْعَرَبِيَّةِ وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ خَرُجٌ عَنِ الصَّوَابِ.

(1) سَبِيوِيَّةً، الْكِتَابُ، 77/2.

(2) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، 77/2.

(3) الْفَرَّاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، 471/1.

ومنه أيضاً ما ورد عن أبي العباس المبرّد (ت285هـ)، في حذف جواب الطلب في قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾⁽¹⁾، إذ قال: "زعم الخليل أنه لمّا قال: "انتهوا" علم أنه يدفعهم عن أمر، ويغريهم بأمر يزرهم عن خلافه، فكان التقدير: أتوا خيراً لكم. وقد قال قوم⁽²⁾: إنّما هو على قوله: يكن خيراً لكم. وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضم الجواب، ولا دليل عليه. وإذا أضمر (ابتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه"⁽³⁾، ووجه الخطأ الذي أشار إليه المبرّد يكمن في إضمار جواب الطلب ولا دليل عليه، وعلل ذلك بمخالفته القياس، وبذلك يكون هذا الفهم متطابقاً مع دلالة الغلط.

وأودُّ أن أُشير هاهنا إلى أنّ رأي المبرّد، لا يخلو من تكلفٍ عندما مال إلى التقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير - وهذه قاعدة نحويّة-، ويكن خيراً يمكن أن يكون جواب طلب، ومثل هذا كثير في العربية كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ﴾⁽⁴⁾، (فتستكثرون) جواب طلب النهي.

وقد ورد ذلك أيضاً عن امرئ القيس قوله:

قفا نَبَكِ مِنْ نِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِطِّ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ⁽⁵⁾

(1) سورة النساء، الآية: 17.

(2) يعني الكوفيين، يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 295/1؛ ويُنظر: أبو عبيدة، يُعمر بن المثني التيمي، (ت211هـ)، (1427هـ/2006م)، مجاز القرآن، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص64؛ ويُنظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص274.

(3) المبرّد، المقتضب، 283/3.

(4) سورة المدثر، الآية: 6.

(5) يُنظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص46؛ ويُنظر: الأنباري، أبو بكر، (ت328هـ)، (د.ت)، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة، ص15؛ وشاهده: "قفا نبك" حيث جُزم الفعل المضارع في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، يُنظر: شرّاب، محمّد محمّد حسن،

ومن استعمالات مصطلح الخطأ بدلالة الغلط، ما ورد عن الزجاج عندما خطأً قُطرباً خطأً كاملاً، وهو ما يساوي الغلط، إذ خطأه بالتعليل، مبيناً أن التتوين أصل في الإعراب لا يُحذف، ولا سيّما في الأسماء المصروفة، وذلك في قوله: "وزعم قُطرب أن الفتح على جهاتٍ إحداها⁽¹⁾ أنك أردت يا أبة، ثم حذفت التتوين، وعلى يا أبتاه... وهذا الذي قاله قُطرب خطأً كله. التتوين لا يُحذف من المنادى المنصوب؛ لأنّ النصب إعراب المنادى، ولا يجوز مُعرباً منصرفاً غير منونٍ في حال النصب"⁽²⁾.

وقد ذكر بعض العلماء حكم الغلط مقترناً أحياناً بأحكامٍ تقويميةً أخرى؛ للدلالة على مفهوم الغلط، أو مرادفاً له، ومن الشواهد التي ذُكرت في هذا الشأن، ما ذكره المبرد في الحديث عن اسم (ما) المشبهة بـ (ليس) بقوله: "فأما قول الفرزدق:

فاصْبُحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذَا هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ⁽³⁾
فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين⁽⁴⁾، وذهب إلى أنه خبرٌ مقدّمٌ، وهذا خطأ فاحشٌ، وغلطٌ بيّنٌ، ولكنّ نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدّماً، وتضمّر الخبر، فتنصبه على الحال، مثل قولك: (فيها قائماً رجلاً)، وذلك أنّ النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعولٌ فيها، والمفعولُ يكون مقدّماً ومؤخراً⁽⁵⁾.

(1427هـ/2007م)، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد

شعري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 210/2.

(1) في الأصل (أحداها).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 89/3-90.

(3) يُنظر: الفرزدق، همّام بن غالب، (ت 110هـ)، (2010م)، ديوانه، دار الكتب العلمية،

ط3، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، بيروت-لبنان، ص167.

(4) يعني بذلك سيبويه، يُنظر: ابن ولّاد، أبو العبّاس أحمد بن محمّد التميمي النحوي،

(ت332هـ)، (1416هـ/1996م)، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق:

زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت،

مسألة (7)، ص54.

(5) المبرد، المقتضب، 191/4-192.

فلا يمكن أن يكون الخطأ الفاحش بعيداً عن معنى الغلط، من دون مناسبةٍ بينهما، والمناسبة واضحة؛ لأنَّ النحويَّ قد عطف هذا على ذلك، وهو نحويٌّ معروفٌ، فليس من المعقول أن يطلق حكمين من دون مناسبةٍ، وبدليل أنَّ (الواو) تفيد مطلق الجمع بمناسبةٍ و رابطٍ بين المتعاطفين، وهذا ما نبّه عليه فاضل السامرائي، حينما تحدّث عن دلالة واو العطف بقوله: "إنَّه ينبغي أن يفهم من قولنا (إنَّها لمطلق الجمع) أنه يؤتى بها بين المتعاطفين، أو بين الحكمين بلا مناسبةٍ بينهما، ولا رابط، بل لا بُدَّ من رابطٍ بينهما، فلا يصحُّ أن تقول: رأيتُ محمَّدً وجبالاً، ولا رأيتُ خالداً ونملةً، بل لا بُدَّ من رابطٍ بين المتعاطفين، ولاسيما في الجمل...، فلا يصحُّ أن تربط بين مُفسدٍ إليهما، ليس بينهما علاقة، ولا رابط، فلا تقول: (محمَّدٌ شاعرٌ وخالدٌ كاتبٌ)، وليس بين محمَّدٍ وخالدٍ مناسبة البتّة، ولا تقول: (محمَّدٌ شاعرٌ وأخوكَ أحوّلٌ)؛ لأنَّه لا مناسبة بين الحكمين"⁽¹⁾.

وممَّا جاء في ذلك أيضاً، ما رواه السيِّرافي (ت368هـ) من تخطئة المبرِّد لسببويه في باب حذف النداء من المنادى، قوله: "وفيما ردّه أبو العبّاس محمَّد بن يزيد قول سببويه في هذا الباب: وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشُّعر، وقال العجاج:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي⁽²⁾

يُرِيد يَا جَارِيَةً. وقال في مثل: (افْتَدِ مَخْنُوقُ)، و(أَصْبَحَ لَيْلُ)، و(أَطْرَقَ كَرَا)⁽³⁾. وقد غلّطه المبرِّد بقوله: "قد أخطأ في هذا كُلهُ خطأً فاحشاً"⁽⁴⁾، مُعلِّلاً ذلك بقوله: "وذلك أن قولك: جاري لا تستكري عذيري، جارية هنا معرفة، الدليل

(1) السامرائي، فاضل صالح، (1423هـ/2003م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمّان - الأردن، ص193.

(2) يُنظر: العجاج، عبدالله بن روبة، (1969م)، ديوانه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، (د.ط.)، دمشق، 332/1.

(3) سببويه، الكتاب، 230/2-231.

(4) ابن ولاد، الانتصار لسببويه على المبرِّد، مسألة (62)، ص151.

على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء والتتوين والنصب، فلم يجز ترخيمها؛ لأنَّ المضاف لا يُرخم في النداء؛ لأنَّه جاء على الأصل⁽¹⁾.

وقد ردَّ عليه السِّيرافي بأنَّ ادِّعاءه على سيبويه خطأ بقوله: "ادِّعاءُ أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ،...، وإنما معنى حذف (يا) من النكرة يعني ما كان نكرة قبل النداء، فوردَ النداء، فصار معرفةً من أجله وبه، ومثل هذا كثيرٌ في الكلام"⁽²⁾.

وإذا أخذنا بالحسبان أنَّ الخطأ عند السِّيرافي يساوي الغلط، والخطأ الفاحش عند المبرد يساوي الغلط، فما ردَّه السِّيرافي على المبرد بقوله: (ادِّعاءُ هو الخطأ)، فعند ذلك ساوى في ردِّه عليه بين الخطأ والغلط، من منطلق أنَّ المعنى اللُّغوي واحدٌ أو متقاربٌ، والمعنى الاصطلاحي كذلك.

"فوصف ظاهرةً أو صيغةً ما بأنها غلط وخطأ فاحش وما شابه هذه الألفاظ، يوحي للوهلة الأولى أنَّ هذا النحوي قد أحاط بالجزئيات المكوِّنة للصورة الكاملة في كلام العرب، واستطاع أن يستخرج من بواطن هذا الكلِّ قواعد التي ينصُّ فيها على خطأ هذه الظاهرة أو تلك"⁽³⁾.

وهذا ما ينطبق على أبي العباس المبرد، في مأخذه على سيبويه، وهو غايةٌ في النقد اللاذع، كما عرف المبرد بهذا الضرب من النقد.

2- اللحن:

اللحن لغةً: قيل إنَّ اللحن هو "الميل"⁽⁴⁾، و "هو تركُّ الصَّواب في القراءة... والعدل عن الصَّواب... وهو الخطأ في الكلام"⁽⁵⁾.

(1) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص121.

(2) السِّيرافي، أبو سعيد، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمَّد فريد غنَّام، مراجعة: حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (د.ط.)، القاهرة، 38/8.

(3) السامرائي، صباح علاوي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص34-35.

(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، 239/5، مادة (لحن).

(5) ابن منظور، لسان العرب، 487/5، مادة (لحن).

أمّا اصطلاحاً فهو: "الخطأ النَّحْوِيّ الذي يقعُ فيه الإنسانُ أثناءَ الكلام، أو القراءة، ويكون ذلك في الإعراب، أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيباً يخالف قواعد اللُّغة، وقد يكون اللّحنُ أيضاً في نطق الألفاظ"⁽¹⁾.

وبيّنه آخرون بقولهم: "قيل للمخطئ (لاحنٌ)؛ لأنّه يعدلُ بالكلام عن الصّواب"⁽²⁾، ويعود ذلك إلى أنّ "الكلامَ الملحونَ ليس بكلامٍ في اصطلاح النُّحاة؛ لأنّه لا إسناد فيه"⁽³⁾، فهو يخالف الفصحى في المستويات الأربعة، من أصواتٍ، وصرفٍ، ونحوٍ، ودلالةٍ⁽⁴⁾.

وقد تعدّدت معاني اللّحن عند اللُّغويين ومنها: "الخطأ في الإعراب"⁽⁵⁾. وقد مرَّ مصطلحاً اللّحن والخطأ بمراحل متعدّدة، حتى وصلا إلى مفهوم الغلط، فالأوائل أدركوا الفرق بين الخطأ واللّحن، ونلمح ذلك جليّاً في قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: "لأنّ أقرأ فأخطئ أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن؛ لأنّي إذا أخطأت رجعتُ وإذا لحتُ افتريتُ"⁽⁶⁾.

وهو يُثبتُ مسألةً مهمّةً، إنّ اللّحن هو الخروج على السليقة، أمّا الخطأ فهو غلطٌ غير مقصودٍ مقرونٍ بالاجتهاد، وهذا يُفهم خلال المعنى العام، وفيه

(1) وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، (1984م)، معجم المصطلحات العربيّة في اللُّغة والأدب، مكتبة لبنان - ط2، بيروت، ص316.

(2) الأزهري، خالد، حسن العطار الشافعي المصري، (ت905هـ)، (1376هـ)، حاشية العلامة الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النُّحو، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر، (د.ط)، ص5.

(3) المرجع نفسه، ص13.

(4) يُنظر: مطر، عبد العزيز، (1386هـ/1966م)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللُّغوية الحديثة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، القاهرة، ص19، 30؛ ويُنظر: عبد التواب، رمضان، (1976م)، لحن العامة والتطور اللُّغوي، دار المعارف، (د.ط)، القاهرة، ص9.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 380/379/31، مادة (لحن).

(6) الزّجّاجي، أبو القاسم، (1399هـ/1979م)، الإيضاح في علل النُّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، (د.ط)، بيروت، ص31.

إشارةً بيّنةً إلى أنّ الخطأ يمكن الرجوع عنه، عندما يُنبّه عليه، أمّا اللّحن، فالذي يبدو من هذا القول، أنّه إصرارٌ على الخطأ، وتعمّدٌ فيه، وإياءٌ عن الرجوع عنه. أمّا في هذا النص، فإننا لا يمكن أن نحمّله على هذا الأساس؛ لأنّ قائله ليس بنحويّ، والمناسبة التي قالها، لا تُوحي بتساوي المعيارين، ولكنّ النحويّ يتعامل مع الخطأ واللّحن على حدّ سواء.

وتطالعنا إحدى الباحثات في العصر الحديث إلى أنّ اللّحن هو الغلط بقولها: "وما الغلطُ إلاّ اللّحن"⁽¹⁾.

"فأكثر الروايات التي تروي لنا مسائل الغلط والخطأ النحويين، إنّما عبّر عنها الأقدمون باللّحن الذي تتسع دلالاته حتى يتجاوز الخطأ إلى التورية والفتنة والذكاء، ثمّ يعبّر به من دون غيره؛ للدلالة على الأخطاء"⁽²⁾. وإنّ معايير النحويين مختلفة ومتفاوتة في إطلاق حكم اللّحن، ومن ذلك ما وردَ عن المبرّد، في تلحينه من قرأ (ليقطع) بإسكان اللام في الآية الكريمة: (ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ)⁽³⁾، وذلك في قوله: "وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ) جيّد، وفي لام (ليقطع) لحن؛ لأنّ (ثمّ) منفصلة عن الكلمة. وقد قرأ بذلك⁽⁴⁾ يعقوب بن إسحاق الحضرمي"⁽⁵⁾.

(1) الوائلي، بتول عباس نسيم، (1417هـ/1996م)، التوهّم في اللّغة والنحو، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ص20.

(2) السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص26.

(3) سورة الحج، الآية: 15.

(4) نسبت القراءة، أي: قراءة (ليقطع) بسكون اللام أيضاً، إلى عاصم، وحمزة، والكسائي، ونافع في رواية، وقالون، والبزي، والحسن، وعيسى، وقال العكبري: وذلك على تشبيهه (ثمّ) بالواو، والفاء؛ لكون الجميع عواطف، وهي قبيحة عند ابن جني، وهي عند النّحاس بعيدة في العربية، أمّا قراءة الكسر (ليقطع)، فقد نسبت إلى، ابن عامر وورش، ورويش، وهشام، وابن مهران عن روح، وأبو جعفر في رواية ابن جمار عنه، واليزيدي، ونافع، وأبو بكر بن أبي أويس، وابن ذكوان وسهل ويعقوب، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 90/6-91.

(5) المبرّد، المقتضب، 134/2.

فاستعمل المبرّد مصطلح اللّحن في تغليب القارئ؛ دليلٌ على أنّ اللّحن هو مُرادفٌ للغلط عنده؛ لخروج القارئ وابتعاده عن القياس على وفق رأي المبرّد، الذي يُوجبُ عدم تسكين (لام الأمر الجازمة)، إلّا باتّصالها (بالفاء)، أو (الواو) العاطفتين. وقد يؤخذ على المبرّد تلحينه للقارئ، على أنّها قد قرئت من مجموعةٍ من القرّاء الموثقين⁽¹⁾.

وقد جاء مصطلح اللّحن مُرادفاً للغلط عند المبرّد أيضاً، وهو بيّنٌ من مسألة عدم جواز الفصل بالضمير (هُنّ) بين الحال وصاحبه في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽²⁾.

وذلك قوله: "أمّا قراءة أهل المدينة: (هؤلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)⁽³⁾، فهو لحنٌ فاحشٌ، وإنّما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علمٌ بالعربيّة"⁽⁴⁾، وقد علّل ذلك بقوله: "وإنّما فسَدَ؛ لأنّ الأول غير محتاجٍ إلى الثاني"⁽⁵⁾.

(1) نُسبت القراءة إلى مجموعة من القرّاء منه: إسماعيل بن جعفر، ونافع، وإسحق، وإسماعيل بن أويس، وعاصم، وحمزة، والكسائي وغيرهم، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص434-435؛ ويُنظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار، (ت377هـ-)، (2001م)، الحجة للقراءات السبع (أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، د.ط.)، بيروت- لبنان، 166/3.

(2) سورة هود، الآية: 78.

(3) قرأ السبعة، وأبو جعفر، ويعقوب (هن أطهر) خبراً للمبتدأ، ورجّح الطبري هذه القراءة، ولم يستجز غيرها، وقرئت (أطهر) بالنصب، وتخريجها على وجهين: الأول: أن يكون (بناتي) خبراً، و(هنّ) فعلاً، و(أطهر) حالاً، والعامل التنبيه، أو الإشارة، والثاني: أن يكون (هنّ) متبداً، و(لكم) خبراً، و(أطهر) حالاً، والعامل فيه ما فيهنّ من معنى التوكيد، وقيل العامل (لكم)، وقال الرّازي: أكثر النّحويّين على أنّه خطأ، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنيّة، 110/4-112.

(4) المبرّد، المقتضب، 105/4.

(5) المرجع نفسه، 105/4.

وما ذكره المبرّد يدلُّ على موافقته رأي سيبويه الذي سبقه في ذلك⁽¹⁾، باعتبار أنَّ ضمير الفصل، لا يصلح أن يكون ضمير فصل، إلاَّ أن يقع بين معرفتين، أو بين ركني الجملة، ولا يقع بين الحال وصاحبه، فمن هنا أتت التخطئة وقالوا: (لا علم له بالعربية)، فأنت تراه يُلحَّنُ القراء ويرمي قارئها بعدم العلم؛ لأنها خالفت قاعدة موروثه، تقتضي أن يردَّ الضمير معترضاً بين المبتدأ وخبره، أو ما كان أصله كذلك، بحيث لا يستغني الأول عن الثاني في إتمام الكلام، و(هؤلاء بناتي) كلام تامُّ عنده، فالإتيان بالضمير بعده، لا مسوِّغ عنده؛ لأنَّ الغاية منه تكون قد انتفتت، فهو يَدْخُلُ للإشعار بأنَّ ما بعده خبره لا صفة⁽²⁾.

ونخلص من ذلك، أنَّ الحكم باللَّحْن، أو الغلط عند المبرّد، استند إلى ما تقرَّر عنده من القواعد النَّحْوِيَّة، وإنَّ خرجَ ذلك للتَّعدي إلى حُرْمَتِهَا، وهذا دليلٌ بيِّن على منهجه المعياري.

ومن المسائل التي عرضها النَّحَّاس مساوياً فيها بين اللَّحْن والغلط، ما ذكره في خصوص الآية الكريمة: ﴿لَا بَيِّنَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾⁽³⁾.

وبيِّن قراءة من قرأ (لابئين)⁽⁴⁾، فضلاً عن أنه أورد القراءة الثانية (لبئين) بغير الألف، وردَّ القراءة الثانية على الرِّغم من أن بعضهم قد احتجَّ برأي

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 397/2.

(2) الحسيني، رياض عبود أهوين، (1386هـ/2010م)، ظاهرة التعارض في النحو العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص106.

(3) سورة النبأ، الآية: 23.

(4) نسبت قراءة (لابئين) بألف اسم الفاعل من لبث، إلى الجمهور، وهي عند الطبري أفصح القراءتين، وأصحهما مخرجاً في العربية، أمَّا قراءة (لبئين) بغير ألف بعد اللام على الصفة المشبهة، وهي اختيار أبي حاتم، وأبي عبيد، فقد نسبت إلى عبدالله بن مسعود، وعلقمة، وزيد بن علي، وابن وثاب، وعمرو ابن ميمون، وعمرو بن شرحبيل، وطلحة، والأعمش، وقتيبة عن الكسائي، وسورة وروح، وابن جبير، وحمزة، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 267/10.

سيبويه⁽¹⁾ في تسويغ مثل هذه القراءة، إلا أنه بيّن أنّ القول (حذّر زيدا)، لا يمكن أن نجعله نظيراً لهذه القراءة؛ "لأنّ (أحقاباً) ظرف وما لا يتعدى، يتعدّى إلى الظرف"، والظرف يمكن أن يتعدّى حتى وإن كان الفعل لازماً.

وذكر كلاماً عن الفعل اللازم، وجواز الاسم المنصوب بعده على بُعد، كذلك وضّح أنّ القراءة بالألف هي الأحسن، وردّ قراءة الزجّاج بحذف الألف، وبيّن أنه لم يلتق من روى عنه هذه القراءة، مبيّناً أنّ سنده منقطع، فضلاً عن أنه وضّح علّة أخرى لحذف الألف وهي: التصحيف⁽²⁾.

وهكذا يُثبت لنا النّحّاس أنّ اللّحن في القراءة، هي رواية، والرواية كلامٌ منطوق، لذا فاللّحن قد ساوى الغلط؛ لأنّ المنطوق إذا اعترضه خطأً أو خرج عن القياس فهو غلط.

ومن المسائل التي عالجها النّحّاس في شأن اللّحن، التي اعتمد توجيه القراءة، وتصحيحها، في مسألة عطف المنصوب على المرفوع، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أُودَمًا﴾⁽³⁾، وقوله: "وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع: (إلا أن تكون مِثْلَهُ)"⁽⁴⁾ بالرفع: (أو دماً) بالنصب، وبعض النّحويّين⁽⁵⁾ يقول: هو لحن؛ لأنّه عطف منصوباً على مرفوع، وسبيل المعطوف سبيل المعطوف عليه"⁽⁶⁾.

والذي يبدو لي أنّ اللّحن في مثل هذه المسألة ونظيراتها، هو مساوٍ للغلط، أو مرادف له، كما نقله أبو جعفر النّحّاس عن بعض النّحويّين.

(1) لم أعر على كلام سيبويه في كتابه.

(2) يُنظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ص 1052.

(3) سورة الأنعام، الآية: 145.

(4) نُسبت هذه القراءة إلى ابن عامر وحده، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 272.

(5) ولم أجد هذا القول عند من سبقه من النّحويّين.

(6) النّحّاس، إعراب القرآن، ص 330.

وقد جوّز النَّحَّاسُ هذه القراءة ووجد لها تخريجاً، وذلك بقوله: "والقراءة جائزة، وقد صحّت عن إمامٍ على أن يكون (أو دماً) معطوفاً على أن؛ لأنّ (أن) في موضع نصب وهي اسم، والتقدير: إِلَّا كَوْنَ مَيْتَةٍ"⁽¹⁾.
والذي يبدو أنّه استعمل التأويل في مثل هذا من خلال تجويزه القراءة، لا تُعدُّ لحناً ولا غلطاً.

4.1 بين مصطلح الغلط والمصطلحات الأخرى*:

1.4.1 الألفاظ التي تقترب في دلالتها من مصطلح الغلط:

تقترب دلالاتُ بعض مصطلحات الأحكام التقويمية مثل: "الشاذ، والرديء، والفساد، والقبیح...، وغيرها)، من مفهوم الغلط، إذ تُعدُّ أحكاماً تُعبّرُ عن ظواهر متقاربة تمسُّ اللُّغة وقياسها؛ وذلك بعدم إباحة التكلّم بتعبيرٍ معيّن، إذ يُعدُّه النَّحَّاةُ خارجاً عن المألوف أو الصحة، أو مُخالفاً للكلام المطرّد الذي يُعدُّ الأساس في بناء القاعدة النَّحْوِيَّة، ولاسيّما مع وجود المسوّغ لهذا القول، وهو المعنى الجامع بين هذه المصطلحات، كما جاءت في استعمالات اللُّغويين والنحويين، حيث سنبين المعنى اللُّغوي والاصطلاحي لكلٍّ منها، وتقريب المفهوم الدلالي معها، ثمّ سنعرض ما جاء به النحويون من أدلةٍ على ذلك لتستوفي الدراسة حقّها.

ويعود السبب الأول للتمازج والاختلاط بين هذه المصطلحات إلى "أنّ النحويين لم يكونوا يعنون كثيراً بتحديد مصطلحات هذه الظواهر في المقام الأول، وإنّما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراضٍ تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني النَّحْوِيَّة لهذه الألفاظ، من غير التفاتٍ إلى مفاهيمها الاصطلاحية"⁽²⁾؛ ولذلك لم تكن

(1) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص330.

* أعني بذلك مصطلحات الظواهر النَّحْوِيَّة (كالقبیح، والشاذ، والفساد، والخطأ،... وغيرها)، ولا أعني بذلك المصطلحات التي جعلها النحويون عنوانات لأبواب النحو المختلفة (كالمبتدأ، أو الحال... وغيرها).

(2) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص3.

هذه المصطلحات واضحة الرؤيا عند مستعملها، بدليل أنهم لم يقتصروا عليها، وانصرفوا إلى استعمال غيرها؛ لتدلّ على مدلولاتها⁽¹⁾.

1- الفاسد (لغة):

جاء في اللسان: "الفساد: نقيض الصّلاح"⁽²⁾.

أمّا اصطلاحاً فهو: "أن لا يصحّ الاحتجاج بالقياس فيما يدّعيه المستدلّ؛ لأنّ النصّ دلّ على خلافه"⁽³⁾، أو هو "ألا يكون القياس على الهيئة الصالحة؛ لاعتباره في ترتب الحكم"⁽⁴⁾؛ أي: إنّ القياس يتحقّق على وفق شروطه المعتبرة، وبخلاف ذلك يخرج إلى الفساد.

يتّضح من المفهوم اللغوي والاصطلاحي لحكم الفساد بأنّه قريب الدلالة من حكم الغلط ويعود ذلك؛ إلى اختلاف منهج النحاة في الدلالة على الحكم في توجيه المسائل ونقدها، ويطالعنا بعض الباحثين من جعل أحكام الردّ القطعي من أحكام الإصلاح اللغويّ عند الفراء، فمن النقد اللغوي عنده "ما قام على الإصلاح اللغوي بألفاظ متعدّدة استعملها لهذا الغرض، مثل: (لا يُقال، وغلط، وخطأ، وليس بشيء، ولحن، وفساد، وما إليها)؛ وذلك حرصاً منه على الحفاظ على سلامة العربية"⁽⁵⁾.

ومن الاستعمالات التي عبّر بها النحاة، الفساد وهو ما قارب الغلط في دلالاته بكونه خروجاً عن القياس، أو بعيداً عن الصواب، ومنه ما ورد عن سيبويه قوله: "وتقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى"⁽⁶⁾، وتدلّ هذه العبارة على أنّ سيبويه قد نظر إلى دلالة الحرف الذي

(1) يُنظر: الزيدي، ظاهرة المنع في النحو العربي، ص 13.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 3/335، مادة (فسد).

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ط 2، 3/421.

(4) المرجع نفسه، 3/421.

(5) شويّع، وفاء هادي، (2003م)، النقد اللغوي والنحوي في (معاني القرآن) للفراء، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ص 184.

(6) سيبويه، الكتاب، 3/24.

تجعل معنى التركيب غير منسجم وقواعد النحو العربي؛ إذ إنَّ الفاء تفيدُ التعقيب مع الترتيب*، فضلاً عن إفادتها السبب في هذا التركيب، والمتكلم لا يرومُ إلاَّ المعية، فالواو هي الأنسبُ في التعبير، والأدلُّ على المعنى، ونظرة سيبويه إلى الدلالة واضحة، فالمعنى فاسدٌ؛ لمخالفة القياس، وهو نمطٌ يقاربُ معنى الغلط.

ومن ذلك أيضاً مناقشة الفراء للكسائي في شأن اجتماع الاستفهام مع (إلا) يفيد النفي أو الجحد؛ إذ بيّن الفراء أنَّ (إلا) تكون بمنزلة غير في النفي والاستفهام في معرض حديثه عن الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽¹⁾، مستفيداً من الكسائي في هذه المسألة، إلاَّ أنه أبدى اختلافاً في ذلك، مبيناً أنَّ مثل هذه التراكيب، لا يصلحُ فيها (إلا) كأداة استثناء، وبعدها اسمٌ منصوبٌ، وإنما أولها بمعنى (غير)، وبيّن وجهة نظره لأنه لا يمكن أن تُعدَّ على ما ذكر الكسائي، معللاً ذلك بقوله: لو كان المعنى إلا، كان الكلامُ فاسداً في هذا؛ لأنِّي لا أقدر في هذا البيت⁽²⁾ على إعادة خافضٍ بضميرٍ، وقد ذهب هاهنا مذهباً⁽³⁾.

وعدَّ الفراء أنَّ المعنى لا يراد به (إلا)، وإنما يراد به الإثبات، ولا حاجة لإعادة العامل بعد (إلا) في مثل هذا؛ لأنَّ النفي نفيٌ ضمنيٌّ، وقد أفاد الإثبات، فالقول: (أليس فيهما آلهة إلاَّ الله)، أنَّ الله هو الموجود في السماوات والأرض، وليس غيره، فلا حاجة لتكرار العامل بعد (إلا)؛ ولذا عدَّ التركيب فاسداً، إذا حملناه على (إلا) على سبيل الاستثناء، وبذا يُقدّم لنا الفراء رأياً يُعدُّ الفاسد فيه

* يُنظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (ت769هـ)، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك، (ت672هـ)، (1394هـ/1974م)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، بيروت، القاهرة. 227/3.

(1) سورة الأنبياء، الآية: 22

(2) ويعني به بين أوس بن حجر: أبنِي لُبَيْتِي لَسْتُم بِيَدِ إِلَّا يَدِ لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ؛ ويُنظر: أوس بن حجر، (1399هـ/1979م)، ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، ط3، بيروت، ص21

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 101/2.

قريباً من الغلط من جهة التأويل المخالف للقياس، فضلاً عن أن الفاسد عند الفراء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى.

ومن المسائل التي ذكرها السيرافي، في عدّ الخطأ خطأً يفتقر إلى الحجاج على حدّ قوله، في ملازمة الظرف (حيث) للإضافة في قول بعض العرب، وذلك ما جاء في قوله: "ومن العرب من يضيف حيث فيجرّها ما بعدها، أنشد ابن الأعرابي بيتاً آخره:

حيث لي العمائم⁽¹⁾

فإن قال قائل: إنما ضمّ (حيث)؛ لأنها يشتمل معناها على شيئين، كما ضمّ (نحن) حين دلّت على التثنية والجمع، ...، فالجواب في ذلك أن ما ذكره كُله خطأ لا يثبت في حجاج، ولا يستمر على نظر⁽²⁾، ففي هذا الكلام، خطأ السيرافي من علّ بناء (حيث) موازياً إيّاها بـ (نحن) وبين أن هذه الموازنة تفتقر إلى الحجاج، ويعوزها النظر، وعدّ كل ما ذُكر في هذه المسألة خطأً، واستدلّ على فساد هذا الرأي بقوله: "يدلّ على فساد هذا القول أيضاً إنّا متى أضفنا شيئاً من أسماء الزمان إلى فعلٍ وفاعلٍ فبنيناه لم يجر ضمّه، وإن كان قد اشتمل على شيئين، كقولك: على حين ضربتُ زيداً، ولا يجوز الضمّ، وإن كان مشتملاً على شيئين ولو تفصّينا الوجوه التي تُفيدُ هذا القول لطال الكتاب، بينما الغرض غيره"⁽³⁾.

وقد ساوى السيرافي في هذا الموطن، بين الخطأ والفساد وهو ما يرقى

إلى الغلط.

(1) يُنظر: هارون، معجم الشواهد العربيّة، 363/1.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 109/1.

(3) المرجع نفسه، 109/1.

ومن ذلك أيضاً ما جاء عن أبي عليّ الفارسيّ، إذ رأى أنّ الدلالة على
المُضي في الجزم أو سبباً للجزم، ليست بحجّة، في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ
تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾.

كما زعم الزّجاج بقوله: "وَجُزِمَ (لم تفعلوا)؛ لأنّ (لم) أحدثت في الفعل
المستقبل معنى المضي فجزمته، وكلُّ حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنىً فله فيه
من الإعراب على قسط معناه"⁽²⁾.

وبيّن الفارسيّ أنّ كلام الزّجاج في أوّله صحيح، فيما يخصّ (لم)، لكنّه
وضّح المسألة بدقّة وهو: أنه لا يمكن أن نعدّ هذه القاعدة مطرّدة، فإنّ (لم) جازمة
قد حوّلت الفعل من المستقبل إلى زمن الماضي، ومن ثمّ إذا عمّنا قاعدة دلالة
(لم) على سائر الجوازم، فلا يلزم أن تكون (لا الناهية)، و(لام الأمر) جازمتين؛
لأنّهما لم تُحوّلا الفعل من زمن المستقبل، إلى زمن الماضي، وكذا الحال فيما
يخصّ أدوات الشرط التي تلزم الأفعال وتدلّ على المستقبل، فعند ذلك، لا يمكن
أن تكون جازمة، كذلك إذا قسناها على (لم) من جهة الدلالة.

وبعد كلام فصلّ فيه المسألة ودلالاتها وعلاقة العوامل بالأفعال، خلص
إلى فساد ما ذهب إليه الزّجاج⁽³⁾.

وعند ذلك بيّن أنّ العلل لا يمكن أن تُقاس بهذا المقياس؛ لأنّها تُصيح عند
ذاك عللاً جدليّة لا قيمة لها، وإنّما تُنقل الدرس النحويّ وتفقد رواءه، فالفارسيّ
أراد للعلّة والتعليل أن يؤدّيا معنى مُنسجماً والدلالة النحويّة، طالما كانت محافظةً
على المعنى فهي صحيحة، وإلاّ فهي خارجة عن القياس، وما عرضه الفارسيّ
من فساد هذه المسألة يكشف عن تقاربه مع الغلط.

(1) سورة البقرة، الآية: 24.

(2) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 100/1.

(3) يُنظر: الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد عبد الغفار، (1424هـ/2003م)، الإغفال
(وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق
وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، (د.ط.)، أبو ظبي، 117/1-

ويبدو لي أنّ الفساد حكمٌ مرتبطٌ بالمعنى وبالتأويل، لا باللغة نفسها من حيث خروجها على القياس، بل بالأحكام التي يصدرها النحاة، أو بالمعاني الناتجة عن تأويلهم، فالفساد لا توصف به اللغة الخارجة عن القياس مباشرةً، بل يوصف به المعنى، أو التأويل، أو الحكم النحوي الصادر عن النحاة يخص نصاً ما.

2- الشاذُّ (لغةً):

جاء في اللسان: "شذَّ عنه يشذُّ شذوذاً انفرد عن الجمهور، وندرَ فهو شاذُّ، قال الليثُ (ت190هـ): شذَّ الرجل: إذا انفردَ عن أصحابه وكذلك كلُّ شيءٍ منفردٍ فهو شاذُّ"⁽¹⁾.

أمّا اصطلاحاً، فقد عرفه الجرجاني بقوله: "الشاذُّ: ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظرٍ إلى قلةٍ وجوده وكثرته، والشاذُّ على نوعين: شاذُّ مقبولٌ، وشاذُّ مردودٌ، أمّا الشاذُّ المقبولُ، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبَلُ عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا الشاذُّ المردودُ، فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبلُ عند الفصحاء والبلغاء"⁽²⁾، وقد عرّف بأنه "ما يكون وجوده كثيراً ولكن يكون على خلاف القياس"⁽³⁾، وذهب اللبدي إلى المعنى نفسه بقوله: "هو الخروجُ عن القياس وعدم الاتساق مع المؤلف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياس من غير نظرٍ إلى قلةٍ وجوده وكثرته والشذوذُ من الأحكام الشائعة التي كثرَ ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية، حتى إنه يُعتبرُ ظاهرةً بارزةً تعلن عنها كلُّ مراجع النحو ومصنّفاته"⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، اللسان، 494/3، مادة (شذذ).
(2) الجرجاني، على بن محمد بن علي الحسيني الحنفي، (ت816هـ—)، (2007م) كتاب التعريفات، حقّقه وعلّق عليه: نصر الدّين تونسي، شركة القدس للتجارة، ط1، القاهرة، ص206.

(3) العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد العيني، (ت855هـ—)، (1990م)، شرح المراح في التصريف، حقّقه وعلّق عليه: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ص41.

* كذا وردت، والأصحّ (يُعدُّ)

(4) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، 113/1.

وقيل: "إنَّ المراد بالغلط هو الشذوذ"⁽¹⁾.

"ولا نستطيع أن نقول إنَّ نعتَ الظاهرة بالشذوذ يعني رفضها وعدم القياس عليها؛ وذلك؛ لأنَّ مناهج النحاة لم تكن موحدةً في استقاء اللُّغة لبناء القواعد"⁽²⁾، وقد عدّها بعض النحويين ومنهم سيبويه من باب الغلط، إذ قال عنه شوقي ضيف: "كان سيبويه يصف ما يخالف القواعد القياسية بأنه ضعيفٌ تارةً، أو قبيحٌ تارةً أخرى، أو شاذٌ تارةً ثالثةً، وفي هذا يقول سيبويه: "اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون زاهبون)"⁽³⁾.

وممّا ورد عند النحاة من استعمالهم مصطلحُ الشاذِّ بدلالة مصطلح الغلط، قول ابن السراج: "واعلم أن الذي حكى من قولهم: (لولاي)، و (لولاي) شيءٌ شذَّ عن القياس كان عند شيخنا"⁽⁴⁾، يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: (لولا أنت)، كما قال عزّ وجلّ: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾،⁽⁶⁾.

ويظهر من كلام ابن السراج أن الشاذِّ مقترنٌ بالغلط، أو جارٍ مجراه على حدِّ قوله.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره النحّاس برفضه قراءة اليزيدي (خافضة رافعة)⁽⁷⁾، بالنصب، وعدّها من الشذوذ الذي يرقى إلى مستوى الغلط أو قريب منه، بقوله:

(1) الدُّجني، فتحي عبد الفتاح، (1394هـ/1974م)، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي،

الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، ص185.

(2) القواسمة، قاسم خليل، (1433هـ/2012م)، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، دار

الحامد للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن، ط1، ص38.

(3) سيبويه، الكتاب، 2/155.

(4) يعني بذلك: أبي العباس المبرّد.

(5) سورة سبأ، الآية: 31.

(6) ابن السراج، أبو بكر، (ت316هـ)، (1407هـ/1987م)، الأصول في النحو، تحقيق:

عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 2/124.

(7) سورة الواقعة، الآية: 3.

"وقرأ اليزيدي (خافضة رافعة)⁽¹⁾ بالنصب، وهذه القراءة شاذة متروكة من غير جهة، منها: أن الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها، ومنها: أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية⁽²⁾.

ومن المسائل الأخرى في ذلك، ما ورد عن أبي عليّ الفارسيّ في موضوع العطف والمعطوف، لا بُدُّ له من صلةٍ بالمعطوف عليه، وذلك قوله: "حُكْمُ الصِّفَةِ كَحُكْمِ الصِّلَةِ فِي أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهَا عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا يَعُودُ مِنَ الصِّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ، إِلَّا مَا حُكِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدِينَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ صَالِحٍ وَطَالِحٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يُعَدُّ بِهِ سِوَاهُ وَلَا يَتَجَاوَزُ فِيهِ مَا عَدَاهُ"⁽³⁾.

فقد بيّن الفارسيّ أنّ هذه المسألة محدودة لا يمكن أن نقيس عليها وهي شاذة، فليس في (قاعدين) شيء يرجع إلى (رجل)، وهذا ما يدلُّ دلالةً بيّنةً على أنّ المراد ببعض الشاذ كما ذكره الفارسيّ هو الغلط، أو قريباً منه.

3- الرديء (لغة):

"والرديء من أردأت أي: أفسدت، و (ردؤ) الشيء فهو رديء"⁽⁴⁾.
وفي اللسان: "والرديء: المنكر المكروه، وردؤ الشيء، يردؤ رداءً فهو رديء: فسّد، فهو فاسد"⁽⁵⁾

(1) نُسبت هذه القراءة إلى الحسن واليزيدي والتقي وأبي حيوة، عند ابن جني. يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1431هـ/2010م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، لجنة إحياء كتب السنة، (د.ط)، القاهرة، 307/2؛ الباقولي، علي بن الحسين بن علي (2010)، (ت 543هـ)، كشف المشكلات وإيضاح المفصلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد القادر السعدي، دار عمار، (ط1)، عمان-الأردن، 349/2.

(2) النحّاس، إعراب القرآن، ص917.

(3) الفارسيّ، أبو عليّ، (د.ت)، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدّين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، ص131.

(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة، 507/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب، 85/1، مادة (ردأ).

وفي الاصطلاح، فقد عرّفه الثعالبي بقوله: "والرديءُ حثالة كل شيءٍ فهو من الدراهم نفايتها، ومن الطعام حثالته، ومن الزيت عكرُهُ، ومن البيت قمامتُهُ، ومن الكلام هراؤُهُ، ومن الأمور سفاسفها"⁽¹⁾.

ومعنى كلام الثعالبي (من الكلام هراؤه) أي: ما لا فائدة فيه من الكلام، فقد جاء في اللسان: "وأهراً الكلام إذا أكثره ولم يُصب المعنى، وهراً في منطقه يهراً هراءً أكثر، وقيل: أكثر خطأ أو قال الخنا القبيح"⁽²⁾.

وممّا جاء من معانٍ في بيان حكم الرداءة لغةً واصطلاحاً، نلمح أنّ هنالك وشيجةً يتقارب فيها مفهوما الغلط والرداءة، وإن كان ذلك مقصوراً على بعض اللغات دون التراكيب، إلاّ أنّه ورد هذا التقارب فيما جاء به بعض النحاة، في وصفهم للظواهر، أو التراكيب النحويّة، أو بعض اللغات، ومن ذلك ما ورد عن سيبويه في مساواة ناسٍ من العرب بين (ياء) المتكلم الملحقة بـ (لولا، وعسى)، مع ضمائر الرفع، أو قلّ عدوها ضمائر رفع قوله: "وزعم ناسٌ أنّ الياء في لولايَ وعساني في موضع رفع، جعلوا لولايَ موافقةً للجرّ، (وني) موافقةً للنصب، كما اتّفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرتُ لك"⁽³⁾.

ورأى سيبويه أنّ هذه المساواة وجهٌ رديءٌ كما لو حملنا ضمائر النصب على ضمائر الجرّ، وهذه الرداءة تقترب من معنى الغلط؛ لعدم موافقتها القياس. ومثّل أبو عليّ الفارسيّ للرديء القريب من الغلط في مسألة وضع اسم الحروف المشبّهة بالفعل مؤلّفة من (أنّ) المفتوحة الهمزة واسمها وخبرها رافضاً

(1) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمّد، (ت426هـ)، (1998م)، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، تحقيق: أمين شبيب، دار الجيل، بيروت، ص76.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 181/1، مادة (هراً).

(3) سيبويه، الكتاب، 376/2.

ذلك بقوله: "إنَّ هذه الحروف تدخل على الابتداء وخبره، وأنَّ المفتوحة الهمزة لا تقع في أوَّل الكلام؛ فلذا عدَّ ذلك رديئاً في القياس⁽¹⁾."

وهو مقاربٌ للغلط، وقد ردَّ في هذه المسألة على رأي الأَخفش على حدِّ زعمه، مستنداً إلى رأي أبي عمر الجرمي، وإن كان قد التمس له عذراً في جواز ما ذهب إليه بقوله: "والوجهُ فيما قاله أبو الحسن أنَّ هذه الحروف فيها معاني الأفعال، وإذا كان فيها معاني الأفعال جازَ أن تقع على (أنَّ) لما دخلتها من معاني الأفعال هذا هو الوجه"⁽²⁾.

4- القبيح (لغة):

ذكر ابن منظور أنَّ "القُبْحُ ضدُّ الحُسْنِ يكون في الصورة والفعل نقيضُ الحُسْنِ، عامٌّ في كلِّ شيء"⁽³⁾.

أمَّا المعنى الاصطلاحي، فقد ورد بأنَّه: "ما كان منافراً للطبع...، أو ما خالف الغرض، أو ما فيه مفسدة...، أو ما كان ضدّاً لصفة الكمال"⁽⁴⁾، وبالرجوع إلى سيبويه، نراه قد أشار إلى مدلول القبيح بقوله: "وأما المستقيم القبيح، فإن توضع اللَّفْظ في غير موضِعِهِ، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكَي زيدٌ يأتِيك، وأشباه هذا"⁽⁵⁾، فنلمس من كلامه بأنَّ دلالة القُبْح تتعاور في دلالتها مع دلالة الغلط، بكونها حكماً تقويمياً، إلَّا أنَّنا لا نستطيعُ الجزم بأنَّ حكم القبيح عند سيبويه مقصورٌ على الغلط في دلالاته وذلك؛ لأنَّه ورد بدلالات متعدِّدة قد تكون بعيدة عن الغلط، ومنها ما كان جائزاً، ومن ذلك قوله: (لم يجرز وكان قبيحاً)⁽⁶⁾، أو (جائز

(1) يُنظر: الفارسي، أبو عليّ، (1424هـ/2004م)، المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: شريف عبد الكريم النجَّار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص200.

(2) المرجع نفسه، ص248.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 552/2، مادة (قبح).

(4) التهانوي، كشَّاف اصطلاحات الفنون، 524/1.

(5) سيبويه، الكتاب، 26/1.

(6) المرجع نفسه، 80/1.

وهو قبيح⁽¹⁾، أو (وقبح ولم يجز)⁽²⁾، أو (في القبح وأنه لا يجوز)⁽³⁾. ومما يُعضد هذا القول ما جاءت به الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: "إنَّ القبيح عند سيبويه قد يكونُ جائزاً، وقد يكون غير جائز"⁽⁴⁾.

ولم يتَّجه مفهومُ (القُبْح) على مسارٍ واحدٍ عند النُّحاة، بل كان متفاوتاً بين من عدَّه جائزاً، ومثال ذلك يقول المبرِّد: "فإنَّ قُلْتَ: من يأتي آتاه فأكرمه كان الجزمُ الوجه، والرفعُ جائزٌ على القطعِ على قولك: فأنا أكرمه، ويجوز النَّصبُ وإن كان قبيحاً؛ لأنَّ الأوَّل ليس بواجبٍ إلاَّ بوقوع غيره"⁽⁵⁾، ومن حكَمَ به بعدم الجواز والرقض؛ لخروجه عن المقاييس والقواعد النَّحويَّة، كما أكَّد ذلك سعيد الزبيدي بقوله: "إنَّه مصطلحٌ متأرجحٌ بين القبول والردِّ"⁽⁶⁾، وهو ما يُفضي إلى قرب دلالاته من مفهوم الغلط، ومن ذلك ما رواه سيبويه في مسألة تمييز (كم) الاستفهاميَّة بقوله: "ولم يُجزَّ يونسُ والخليلُ - رحمهما الله - كم غلماناً لك؛ لأنَّك لا تقولُ عشرون ثياباً لك، إلاَّ على وجهٍ لك مئة بيضاء، وعليك راقودٌ خلاً؛ فإنَّ أردتَ هذا المعنى قلت: كما لك غلماناً، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك؛ لأنَّه قبيحٌ أن تقول: "عبدالله قائماً فيها، كما قُبِحَ أن تقول قائماً فيها زيداً"⁽⁷⁾.

فقد قَبِحَ سيبويه أن يكون تمييز (كم) الاستفهاميَّة جمعاً، حملاً على تمييز العدد، معتمداً في ذلك على رأي الخليل ويونس، فاستعمالُ سيبويه لمصطلح القبيح

(1) سيبويه، الكتاب، 70/1.

(2) المرجع نفسه، 99/1، 161/3-162.

(3) المرجع نفسه، 364/2.

(4) الحديثي، خديجة، (1394هـ/1974م)، الشاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، ص292.

(5) المبرِّد، المقتضب، 22/2؛ وللمزيد يُنظر: سيبويه، الكتاب، 154/1؛ ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، 128/1؛ ويُنظر: المبرِّد، المقتضب، 214/1، 50/2، 210/3-211، 6/4، 119.

(6) الزبيدي، سعيد، 1997، القياس في النَّحو العربي (نشأته وتطوُّره)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن. ص151.

(7) سيبويه، الكتاب، 159/2.

في هذه المسألة يدلنا على مدى قربها من مفهوم الغلط، كما هو بين في النص الذي علل القول فيه.

ومن المواضع الأخرى التي ذكرها سيبويه عن القبيح، وحكم بها بعدم الصحة، ومخالفة للصواب، وضع الصفة موضع الاسم فعده قبيحاً، بقوله: "و (لو) بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء، فلو قلت: ألا ماءً ولو بارداً، لم يحسن إلاّ النصب؛ لأنّ بارداً صفة*، ولو قلت: انتني بباردٍ كان قبيحاً، [ولو قلت: انتني بتمرٍ كان حسناً]، ألا ترى كيف قبح أن يضع* الصفة موضع الاسم" (1).

بين سيبويه أنّ تحقّق الاسميّة تُجيزُ هذا الاستعمال، لكن وقوعه موقع الوصف لا يجوزُ أن يوضع موضع الأسماء، فإذا كان الاستعمالُ صفةً في الأصل، فلا يجوزُ أن نضعه موضع اسم فعده قبيحاً غير جائزٍ وهو ما يُفضي إلى مفهوم الغلط أو قريب منه.

وهذا يُؤكّد أنّ قضية الدلالة عند سيبويه، والوقوف على المعاني، هي العنصر المهم قبل العامل؛ أي: إنّ العامل يأتي بعد الدلالة بالأهميّة؛ لأنّ الدلالة هي التي توصلُ العامل وليس العكس.

ومن ذلك ما ذكره المبرّد في (إضافة العدد إلى النعت) بقوله: "اعلم أنّه كلُّ ما كان اسماً غير نعت، فإضافة العدد إليه جيّدة، وذلك قولك: عندي ثلاثة أجمالٍ، وأربع أنيقٍ، وخمسة دراهمٍ، وثلاثة أنفسٍ، فإن كان نعتاً قبح ذلك فيه، إلاّ أن يكون مضارعاً للاسم، واقعاً موقعه. وذلك قولك: عندي ثلاثة قريشيين، وأربعة كرامٍ، وخمسة ظرفاء. هذا قبيح حتّى تقول: ثلاثة رجالٍ قريشيين، وثلاثة رجالٍ كرامٍ، ونحو ذلك" (2).

* أي بمنزلة قولك: ولو ماءً بارداً. كما ذكر ذلك محقّق كتاب سيبويه، انظر: هارون،

هامش الكتاب، ص 270

** والأصح (تضع).

(1) سيبويه، الكتاب، 1/269-270.

(2) المبرّد، المقتضب، 2/185.

والذي يتضح لنا من الأمثلة السابقة والمذكورة أن القبيح مستوى مرتبطٌ بذوق العربي المتكلم، بمعنى أن الذوق العربي يمجُّ مثل هذا الاستعمال، فهو مستوى من المستويات القريبة من الغلط.

ومما عرضه الزجاج من مسائل جاء فيها أن القبيح مقاربٌ للغلط في عدم جواز ذكر هاء التنبيه مع اللام في (هذلك) بقوله: "واللام تزداد مع ذلك للتوكيد، أعني توكيد الاسم لأنها إذا زيدت أسقطت معها (ها). تقول: ذلك الحق وذاك الحق، وهاذك الحق، ويقبح هذلك الحق"⁽¹⁾. معناه أن اللام ليست ذات علاقة بحرف التنبيه (ها) هاذلك، وإنما لها علاقة باسم الإشارة من حيث المعنى، فعُدَّ قولك (هذلك) قبيحاً؛ "لأن اللام قد أكدت معنى الإشارة"⁽²⁾.

ومن المواطن التي عدَّ فيها ابن السراج التركيب قبيحاً أن يلي الفعل (أن) المخففة إذا كنا نؤينا اسمها ضمير الشأن المحذوف، إلا إذا فصل بينها وبين الفعل بفصل، وهي: (قد - السين - سوف - لا) الناهية الداخلة على الفعل المضارع - (لا) النافية، وقد علل بعد ذلك كره العرب لاستعمال هذا التركيب من غير أن يفصل بين أن المخففة والفعل بفصل بقوله: "واعلم أنه قبيح أن يلي أن المخففة الفعل إذا حذف الهاء وأنت تريدها كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو: (لا، وقد، والسين)⁽³⁾.

وناقش أبو علي الفارسي الأصمعي، في عدّه الاسم المؤلّف من حرفين بعد حرف النداء، أي: المنادى مُرخماً، قبيحاً طالما كان مُبهماً نظيراً لـ (يد)، و(دم)، وبين أن الاسم المنادى المرخّم لا يكون كذلك إلا إذا كان مؤلّفاً من ثلاثة أحرف، أو أكثر منتهياً بهاء التانيث مُصرّحاً بأنّه القياس⁽⁴⁾.

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 68/1.

(2) المرجع نفسه، 68/1.

(3) يُنظر: ابن السراج، (1973م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، (د.ط.)، 290/1.

(4) يُنظر: الفارسي، المسائل المنثورة، ص237.

وفي نهاية الحديث عن مصطلح القبيح وقُربِ دلالاته من مصطلح الغلط، كما ورد ذلك في المسائل النحويّة المذكورة، يُطالعنا قولُ قاسم خليل القواسمة: "بأنّ القُبْح هو حكم أطلقه علماء اللُّغة على بعض الظواهر الضعيفة في القياس، والتي لا يُطمأنُ إلى اعتمادها أصلاً يُقاس عليه"⁽¹⁾، وبهذه الأدلّة وبراهينها، اقتربتُ دلالةُ القبح من مفهوم الغلط في بعض التراكيب.

وقد انفرد عددٌ من العلماء بمصطلحات خاصة بهم، منها (المغالطة)*، إذ اقتربت في دلالاتها من مصطلح الغلط، ومن القول بمصطلح المغالطة ما ذكره الزّجّاجي (ت337هـ)، راداً على السّيرافي القائل في عدّ الاسم (آية) المراد بها العلامة، حملاً على الوقت، أو بمنزلة مضافاً إلى معرفة، وذلك بقوله: "أمّا (آية) فإنما جاز إضافتها؛ لأنّها بمنزلة الوقت، وذلك أنّ الوقت إنّما جعل؛ ليُعَلِّمَ ترتيب الحوادث في كونها، وما يتقدّم منها، وما يتأخّر، وما يقترنُ وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدّم منها والمتأخّر، فصار كذلك الوقت علماً له، ويدلُّ على هذا أنّك إذا قلت: (أذن المؤذن فأتني) فيصير أذان المؤذن وقتاً لإتيانه وعلامة له، وكذلك إذا قال: (بآية يقوم)، فقد جعل (يقوم) وقتاً لما يريد فيصحُّ أن يُضيف العلامة إلى الفعل، كما تُضيف الوقت"⁽²⁾.

وردّ عليه الزّجّاجي بقوله: "وأما تشبيهه ذلك بآية فمغالطة؛ لأنّه إذا قال: إذا أذن المؤذن فأتني، فوقت الإتيان غير وقت الأذان، وإن كان علماً له، يستدلُّ به على لزوم الإتيان له، وإذا قال: بآية يقوم، فقد زعم أنه جعل يقوم وقتاً لما

(1) القواسمه، طعن النحاة واللّغويين في لغات العرب، ص61.

* المغالطة في الاصطلاح كما عرفها الجرجاني هي: "قياس فاسد"، يُنظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي، (1985م)، التعريفات، مكتبة لبنان، (د.ط)، بيروت، ص238. أمّا عند المفكرين، فقد جاءت بمعنى الغلط وتعمد التّغليط، يُنظر: المظفر، محمّد رضا، 1430هـ/2009م)، المنطق، مؤسسة الرافد للطباعة والنشر، ط1، ص337

(2) السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 98/1-99.

يُرِيدُهُ، وهذا غلط؛ لأنَّ الفعل لا يكون وقتاً، بل يحتاج إلى وقت فيكون فيه. وهذا بيِّن الإحالة⁽¹⁾.

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ المغالطة عند الزَّجَّاجي، تُساوي الغلط، وكذا تساوي الإحالة، أو المُحال. معنى هذا أنَّ مثل هذا التركيب، استحال عنده أن يجد مثله في العربيَّة على حدِّ زعمه.

ومن ذلك أيضاً ما ورد عن أبي عليِّ الفارسيِّ تعليقياً على كلام المبرِّد، عن الاستفهام بِ (كَلِّمًا) قوله: "فأمَّا قول أبي العباس في كتاب الغلط⁽²⁾، من أنَّ سيبويه ذكر أنَّ الاستفهام لا يكون بِ (كَلِّمًا)، وقوله: إنَّ الاستفهام بِ (كَلِّمًا) جيِّدٌ، كما أنَّه بِ (بعضِ ما) جيِّدٌ، وذلك نحو: أن يقولَ القائلُ: أخذتُ بعضه، أو كلُّه، فإذا لم يفهم بعض ما أخذ، أو كلُّ ما أخذ، قال: كلُّ ما أخذت، وبعض ما أخذت، فمغالطةٌ فيه...، وإنما أراد أنَّ (كَلِّمًا) لا يُستفهم بها إذا كان (كلُّ) مضافاً إلى (ما) التي تقعُ مع الفعل بمعنى المصدر"⁽³⁾.

وترجيحُ الفارسيِّ لرأي سيبويه صائبٌ، وقد عدَّ كلام المبرِّد مغالطةً، وهو ضربٌ من التغليب، والدليلُ على ذلك، أنَّ القرآن الكريم استعمل مثل هذا، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَيْنَهُمْ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾.

وهذا ممَّا يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنَّ مصطلح المغالطة لدى الفارسيِّ، هو من المصطلحات القريبة من مصطلح الغلط؛ لأنَّها تدلُّ على مخالفة القياس والخروج عنه.

ومن المصطلحات القريبة من دلالة الغلط، القول: (ليس بصحيح)، وإن كان التصريحُ به قليلاً، فقد ورد عند أبي عليِّ الفارسيِّ، إذ بيَّن أنَّ علاقة المعنى بالعمل في الأفعال، ليس صحيحاً، ولم يُحدد كون هذا الرأي غلطاً، أو خطأً، ممَّا

(1) الزَّجَّاجي، أبو القاسم، (ت337هـ-)، (د.ت)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن

المبارك، منشورات الرضا، ط2، قم، ص116.

(2) يُنظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص184.

(3) الفارسيِّ، المسائل المشكَّلة المعروفة بالبغداديات، ص278.

(4) سورة البقرة، الآية: 100.

يدلُّ على أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ يرى أنَّ مثلَ هذا اجتهاداً، داحضاً رأيَ الزَّجاجِ القائل: "وكلُّ حرفٍ لزم الفعل فأحدث فيه معنى، فله من الإعراب على قسطٍ معناه"⁽¹⁾.

وردَّ عليه الفارسيُّ بقوله: "فكلامٌ ليس بصحيحٍ عندي؛ لأنَّ (سوف) و (قد) يلزمان الفعل، ويُحدِثُ كلُّ منهما إعراباً فيه، أمَّا (قد) معناه التَّوَقُّعُ والتَّقْرِيْبُ مِنَ الْحَالِ، وأمَّا (سوف) فتخصيصةُ الفعل بالاستقبال وليس لواحدٍ منهما عملٌ في الفعل، ولا يُقْرَبُ بهما، فهو كلامٌ كما تراه"⁽²⁾.

وبعد عرض المصطلحات اللغوية التي اقتربت في دلالتها من مصطلح الغلط، عند نحاة القرون الأربعة الأولى، يتبيَّنُ لنا أنَّ هذه المصطلحات التقويمية بأشكالها، ومفاهيمها المختلفة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقواعد النحوية، ولاسيما في استعمالات اللغويين والنحويين؛ لأنَّ القصد منها في المعنى، والمفهوم الذي ترنو إليه، هو الخروج عن القياس، أو المستوى الصَّوابي المطرَّد في الاستعمال. وهذا ما يؤكِّد أنَّ علماء النحو، كان جلُّ اهتمامهم تنقية اللغة، وسلامة ألفاظها، واطرادها من الخطأ والغلط، الذي قد يعترئها، وكان هذا جلياً من عرضنا للمسائل النحوية فيما تقدَّم.

2.4.1 بين مصطلح الغلط ومصطلح التوهم:

ثمَّة مصطلحان شُغِلَ بهما النحويون ولم يقفوا على حدٍّ واضحٍ لهما وهما الغلط والتوهم.

فقد اضطرب النحاة وتباينت أحكامهم في استعمالهم مصطلحيَّ الغلط والتوهم، ففي اللغة ورد الوهم بمعنى الغلط كما أورده ابن فارس بقوله: "وأوهمتُ في الحساب، إذا تركتُ منه شيئاً. ووهمتُ: غلِطت، أو همَّ وهما"⁽³⁾.

(1) الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 100/1.

(2) الفارسي، الإغفال، 119/1.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 149/6، مادة (وهم).

وجاء في اللسان: "ويقال: وَهَمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا أَي غَلَطْتُ. الأصمعي:
أُوهِمَ إِذَا سَقَطَ، وَوَهُمَ إِذَا غَلَطَ. وفي الحديث: أَنَّهُ سَجَدَ لِلْوَهْمِ وَهُوَ جَالِسٌ أَي
لِلْغَلَطِ"⁽¹⁾.

فالأصل الثلاثي للوهم هو (وَهَمَ) أَي غَلَطَ، أمَّا (تَوَهَّمَ) فهو من التوهم الذي
يُراد به "تَوَهَّمَ الشَّيْءَ: تَخَيَّلَهُ وَتَمَثَّلَهُ، كان في الوجود أو لم يكن. وقال: تَوَهَّمْتُ
الشَّيْءَ، وَتَفَرَّسْتُهُ وَتَوَسَّمْتُهُ وَتَبَيَّنْتُهُ بمعنى واحد"⁽²⁾.

وحده الفيروز آبادي بمعنى الظن، بقوله: "وأوهمَ: "بمعنى. وتوهمَ: ظنَّ"⁽³⁾.
فالتوهم "نوعٌ من التخيُّلِ العقليِّ لأُمورٍ غير موجودة يَبْنِي عليها الإنسان
تصرفاً معيَّناً، فإنَّ صحَّ توهمُهُ انتهى إلى تبين ومعرفة، وإذا لم يَصِحَّ انتهى إلى
الغلط والسَّهو"⁽⁴⁾.

ومن يتتبع المدونات النحويَّة، يجد أنَّ مصطلحي التوهم، والغلط يحتاجان
إلى فهمٍ معمقٍ؛ لارتباطهما بتحريِّ العلماء، واختلاف وجهات نظرهم في هذين
المصطلحين، فضلاً عن أنَّ لكلِّ عصرٍ مفهوماً يرتبطُ به ذلك المصطلح، تبعاً
لتطور الفكر النحوي، وأول ما يُطالعنا في هذا الشأن، سيبويه في مدوِّنته التي تعدُّ
أول مدوِّنةٍ في هذا المجال، قد اتخذت شكلاً يكادُ يكون بيِّناً، وإنَّ اختلاف آراء
المنتبِّعين لهذا السفر، فقد نراهم يخلطون بين مصطلحي التوهم والغلط، ومن
الأمثلة التي ساقها في هذا الشأن: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون:
إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى
أنَّه قال: هُم، كما قال الشاعر"⁽⁵⁾:

(1) ابن منظور، لسان العرب، 643/12، مادة (وهم).

(2) المرجع نفسه، 643/12، مادة (وهم).

(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص1258، مادة (وهم).

(4) الطويل السيد رزق، (1403هـ/1983م)، ظاهرة التوهم في الدِّراسات النحويَّة
والنَّصريفية، مجلة معهد اللُّغة العربيَّة، العدد الأوَّل، جامعة أم القرى، السعوديَّة، ص72.

(5) صدره: (بدا لي أنِّي لستُ مُدركٌ ما مضى). يُنظر: زهير بن أبي سلمى، ديوانه،
ص187.

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا⁽¹⁾

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه في تحقير كلمة (ناب) قوله: "ومن العرب من يقول في ناب: نُوبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مُبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم"⁽²⁾؛ ممَّا يدلُّ دلالة واضحة على أنه لم يكن يقصدُ أنَّ التوهم مساوٍ للغلط أو قريب منه.

ولعلَّ ما ذكره رياض عبود الحسيني "بأنَّ مصطلح (الغلط) عند سيبويه في نصِّه المذكور آنفاً على غير المراد من بعض الباحثين، فمنهم من ذهب إلى أنَّ مراده بالغلط (التوهم)⁽³⁾، ومنهم من قال أنه عني به (الشذوذ)⁽⁴⁾، في حين رأى آخر أنَّ سيبويه قصد بالغلط الخروج عن القياس والكلام الفصيح⁽⁵⁾، وهو أرجح التأويلات"⁽⁶⁾.

وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ مفهوم الغلط ضربٌ من التوهم، وذلك في حديثه عن الغلط عند الخليل وسيبويه، يقول عبود فلفل: "فقد استعمل الخليل الغلط بمعنى التوهم في حديثه عن الجر على الجوار، قال: "لا يقولون: هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضبَّ واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً مثله، أو مؤنثاً قالوا: هذه جحرة ضياب خربة؛

(1) سيبويه، الكتاب، 155/2.

(2) المرجع نفسه، 462/3.

(3) يُنظر: المباركي، يحيى علي يحيى، (2007م)، اختلاف اللهجات العربية في النحو، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، ص117-118.

(4) يُنظر: الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص158، 171.

(5) يُنظر: هارون، الكتاب (مقدمة المحقق)، 32/1.

(6) الحسيني، ظاهرة التعارض في النحو العربي، ص97.

لأنَّ الضباب مؤنثة، ولأنَّ الجرة مؤنثة، والعدّة واحدة فغلطوا⁽¹⁾، فالخليل كما هو ظاهر عدّ الجرّ على الجوار من باب الغلط مقصوداً به التوهم⁽²⁾.

والمتملّ بالنص لا يشم منه رائحة التوهم، فهذا إقحامٌ على النصوص، وتحملُ النصوص ما لا تحتل وهو تكلفٌ بعينه.

وما ظنّه عبدو فلفل من أنّ الغلط عند سيبويه يُقصد به التوهم بقوله: "ومما استعمل فيه سيبويه الغلط قوله: "اعلم أنّ ناساً من العرب قد يغلطون، ...، فيوهم أنّه قال هم كما قال: ولا سابق"⁽³⁾، فسيبويه يُفسّر ما لم يقسه من رفع توكيد اسم إنّ والمعطوف على اسمها قبل مجيء خبرها بالغلط؛ لأنّ المعنى يوهم أنّ ما قبلها- أي اسم (إن) مبتدأ، وهو كذلك في الأصل"⁽⁴⁾.

وما نقله عبدو فلفل (توهماً) هنا قد وجدناه في نص سيبويه لا يُشير إلى هذا، علماً أنّه قد أضاف كلمة (يوهم) وأصل النص (يرى)، فهو تزيّدٌ على النص، وخلافٌ للموضوعيّة.

وما ذهبت إليه الباحثة بتول الوائلي من "أنّ سيبويه استعمل مصطلح التوهم في مواضع من كتابه واستعمل الغلط في مواضعٍ أخرى، وقد ساق الشواهد أنفسها لكل منهما، ممّا يؤكّد أنّ المصطلحين لهما مفهومٌ واحدٌ عنده"⁽⁵⁾، يحتاج إلى تأملٍ، فقد جانب فهم روح النص، فالنص الذي ساقته في هذا الشأن ينبغي فهمه بدقّة، فسيبويه ينسب إلى أبي الخطاب قول التوهم بقوله: "وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادّعه من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنّها لمّا كانت في موضع الجزم توهموا أنّها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في

(1) سيبويه، الكتاب، 437/1.

(2) فلفل، محمّد عبدو، (2000م)، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، جامعة البعث، العدد 59، السنة الرابعة والعشرين، ص147-148.

(3) سيبويه، الكتاب، 155/2.

(4) فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، ص149.

(5) الوائلي، التوهم في اللّغة النّحو، ص20.

موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدَّ يا فتى⁽¹⁾، ويردُّ عليه ويقول: "وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير⁽²⁾:"

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا⁽³⁾
ويُفهم من النص المذكور أنفاً أن سيبويه لم يقل بالتوهم، وإنما هو ذكر رواية في هذا الشأن؛ أي: في جزم فعل الأمر (ادعِه من دعوت)، وأسند رأيه بغلط هذا التركيب بشاهد زهير.

وهو كلام يدلُّ دلالة قاطعة على أن التوهم ليس غلطاً عند سيبويه ألبتة، فالمراد بالغلط عنده مخالفة القياس، ولا شأن له بالتوهم، فهو فرض وفرضُ المحال مُحال.

أمَّا الفراء، فلم يستقر مصطلح التوهم عنده، فقد جاء بمعنى الجائز، وذلك بقوله: "إذا طالت الكلمة بعض الطول، أو فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التوهم، كما تقول: أنت ضاربٌ زيدٍ ظالماً وأخاه؛ حين فرقت بـ (ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض"⁽⁴⁾.

ويُفهم من كلام الفراء أنه يستحسن التوهم، ويقره في مواضع أخرى أيضاً⁽⁵⁾. وورد عنده بمعنى الغلط أو مساوياً له، وذلك بقوله: "وقد قرأ بعض القراء⁽⁶⁾، (قال:

(1) سيبويه، الكتاب، 160/4.

(2) المرجع نفسه، 160/4.

(3) سبق ذكره، يُنظر: **صفحة (47) من هذه الدراسة.**

(4) الفراء، معاني القرآن، 390/1.

(5) ويُنظر: الفراء، معاني القرآن، 278/1.

(6) نسبت قراءة كسر النون في (مطلعون) إلى إبراهيم، وعمار ابن أبي عمار، فيما ذكره خلف بن عمار، وأبو سراج، وابن أبي عبله، وحسين الجعفي عن أبي عمرو، وابن عباس، وأبو البرهسم، وأبو رزين، ... قال الأزهري هي شاذة عند النحويين أجمعين، وجهه ضعيف، وقال ابن الأنباري، والكسر ضعيف جداً؛ لأنه جمع بين نون الجمع والإضافة، وقال أبو حيان: وردَّ هذه القراءة أبو حاتم وغيره، بجمعها بين نون الجمع وياء المتكلم، والوجه (مطليعي)، كما قال: هو مخرجيهم، ومثل هذا عند ابن عطية. أمَّا

هل أنتم مُطلعونِ فأُطلع⁽¹⁾ فكسر النون. وهو شاذٌّ؛ لأنَّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنى عنه. فمن ذلك يقولون: أنت ضاربي، ويقولون للثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاربي، ولا يقولوا للثنين: أنتما ضارباني، ولا للجميع: ضاربونني. وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل: (ضربوني، ويضربني، وضربني). وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربُني، يتوهمُّ أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحَّة⁽²⁾.

فلاحظ أنَّ الفراء قد أخرج في هذا القول مصطلح التوهم إلى الغلط بقوله على غير صحَّة، وذلك حينما وضَّح مسألةً مهمَّةً وهي أنَّ نون الوقاية لا تلتحق الأسماء، بل تلتحق الأفعال.

ويقرُّ البحث أنَّ الفراء عنده فصل بين المعنى والبناء النَّحويِّ، حيث إنَّ التوهم عنده قريبٌ من المعنى، والغلط مفهومٌ نحويٌّ.

وهذا ممَّا يؤكدُ بأنَّ مصطلح التوهم غير مستقرٍ عند الفراء، فتارةً يدلُّ على الغلط، وتارةً يدلُّ على الجواز. وبهذا استعمل التوهم لدى الفراء في مفهومي هما: الخطأ والجائز⁽³⁾.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ الزَّجاج وابن السراج قد ذهبا إلى ما ذهب إليه سيبويه⁽⁴⁾ أو بعضدانه في هذه المسألة في أنَّ الغلط لا يمكن أن يكون مساوياً للتوهم، إذ قال الزَّجاج: "زعم سيبويه أنَّ قوماً من العرب يغلطون فيقولون إنهم

قراءة فتح النون وتشديد الطاء المفتوحة في (مطلعون)، فقد نسبت إلى الجمهور، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية، 29/8-30.

(1) سورة الصافات، آية: 54.

(2) الفراء، معاني القرآن، 385/2-386.

(3) يُنظر: الوائلي، التوهم في اللغة والنحو، ص 20.

(4) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 155/2.

أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان. فجعل سيبويه هذا غلطاً، وجعله كقول الشاعر⁽¹⁾:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ⁽²⁾ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً⁽³⁾
وقول ابن السراج يُعزِّز هذا الرأي ويقوّي رأي سيبويه، والذي يبيّن أنّ الغلط هو غير مساوٍ للتوهم، حين ناقش رأي كلٍّ من الكسائي والفرّاء في جواز الرفع على معطوف اسم إنّ، بشكلٍ مستفيضٍ رادّاً على كلٍّ من الفرّاء والكسائي بقوله: "والكسائي يُجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكّنّى، فإن نعت اسم إنّ، أو أكّدته، أو أبدلت منه، فالنصب عندنا لا يجوز غيره، وإنّما الرفع جاء عندنا على الغلط. وقد قال الفرّاء: يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومك على الغلط، لما كان معناه: هم أجمعون قومك، وأنه بنفسه يقوم، يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبيّن فيه الإعراب وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة"⁽⁴⁾، وعدّه قياساً على الشاذ، وهذا لا يمكن أن يُعدّ توهمًا، وقد ردّه أبو جعفر النّحاس إلى أصله اللّغوي وذلك بقوله: "التوهم لا يحصلُ منه شيء"⁽⁵⁾، وعنده أنّه لا يترتب عليه أثرٌ؛ وذلك لدلالاته على الظنّ والتخيّل.

وبذلك يتّضح جلياً أنّ التوهم لا يعني الغلط، وأنّ العلاقة بينهما غير متقاربة ولا متساوية، وهذا ما يبيّن للقارئ أنّ مصطلح الغلط بعيدٌ تماماً عن مفهوم التوهم كما فهمه بعض المحدثين⁽⁶⁾، وساروا عليه بوصفهم للمسائل التي عيّنت بهذه الظاهرة.

(1) سبق ذكره، يُنظر: ص (61) و ص (64) من هذه الدراسة.

(2) الصحيح (ولا سابق).

(3) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 193/2-194.

(4) ابن السراج، الأصول في النّحو، 312/1.

(5) النّحاس، إعراب القرآن، ص 206.

(6) يُنظر: الزبيدي، القياس في النّحو، ص 149؛ ويُنظر: البكّاء، محمّد كاظم، منهج كتاب

سيبويه في التقويم النّحوي، ص 228؛ ويُنظر: سلطان، زهير عبد المحسن، (1994م)،

المؤاخذات النّحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قاربيونس، ط1،

بيروت- لبنان، ص 7.

ولعلَّ ما ذهب إليه اللَّبدي قريب من واقع اللُّغة، ويكشف عن دلالة التَّوهم والتفريق بينه وبين الغلط، عندما قال بأنَّه: "عطف قائم على التخيُّل، أو الظنَّ يبيح للمتكلِّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُماً لوجود عامل مُتوهم"⁽¹⁾.

(1) اللَّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصَّرْفِيَّة، ص246، مادة (وهم).

الفصل الثاني

مظاهر الغلط وأسبابه

1.2 مظاهر الغلط:

تحفل كتب النحو بعددٍ لا يُستهانُ به من عبارات التعليل أو الحكم بالغلط، أو قُلُّ الغلط نفسه، وقد اتخذت مظاهر متعددة تبعاً لموقف النحوي من الكلام، أو من توجيه أحد العلماء لمسألة ما، أو استقراء لقول شاعرٍ من الشعراء، أو قُلُّ ما شئت في تعليل العلماء فيما بينهم، فضلاً عن القراءات والقراء، وما جاء عن العرب في لهجاتهم.

كُلُّ أولئك صارَ مظاهرَ ينبغي إيلاؤها عنايةً بالدِّرسِ والتتبع، ويوردُ البحثُ ضرباً من تُلُكُم المظاهر تمَّ تفصيلها في تُلُكُم المُدَوِّنات، ومن أبرز مظاهر الغلط التي تُطالَعنا في الدِّرسِ النحويِّ ما يلي:

1.1.2 تغليط النحاة بعضهم بعضاً:

لجأ النحويُّون إلى تغليط بعضهم بعضاً، وسلكوا في ذلك سُبُلًا مختلفةً منها:

أ- الرِّغْبَة في إظهار قدراتهم العلميَّة وقدرتهم على الحجاج:

إنَّ قدرة العالم في البحث تتجلَّى عندما يُقدِّمُ دليله مشفوعاً بما يُقويه، ويُثبت صحته حتى يبلغ حدَّ الإقناع؛ لذا تراه يسلكُ كلَّ السُّبُلِ في الوصول إلى غايته، ولم يبتعدْ هؤلاء عن سلوك البشر الذي لا يخلو من هفواتٍ، فهم يُجادلون ويماحكون مُحاولين أن يُظهروا أنَّهم على أتم الاستعداد لمواجهة خصومهم حتى ولو كانوا من العلماء.

ومن مسائل التعليل التي يظهر فيها العالمُ مُماحكاً خصمه محاولاً إظهار قدراته، ما غلَطَ به أبو العباس المبرِّدُ سيبويه، في مسألة وقوع (عسى) بمنزلة (لعل) مع المضمَر في بعض المواضع، قال سيبويه: "وأما قولهم: عساك؛ فالكافُ منصوبةٌ. قال الرَّاجز، [وهو] رُوْبَة:

يا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ(1)

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي(2)
فلو كانت الكاف مجرورة لقال عَسَايَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا
الموضع(3).

وانحصر تغليط المبرّد له في قوله: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض
المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك وعساني - فهو غلط منه؛ لأنّ
الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر...، فأما النصّ تقديره
عندنا: أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشرّ،
وكذلك عساني الحديث. ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به. وجعل الخبر اسماً على
قولهم: (عسى الغوير/ أبوسا)"(4).

ويبدو أنّ تغليط المبرّد فيه شيء من التّمحل، والتكلف؛ لأنه أولّ كلام
سيبويه وحمله على غير ما أراد، فضلاً عن "أنّ قول سيبويه لا غبار عليه، وهو
أقرب ما يكون إلى الوصفية البعيدة عن مثل هذا التأويل والتقدير المتكلف، ثمّ إنّ
وجود (علّك وعساك) في البيت الأول، وكذلك (لعلني وعساني) في البيت الثاني
جنباً إلى جنب يُرجّح قول سيبويه ويؤكّده، فتجاورهما على هذا النحو يُوحى بما
يشبه الترادف بينما؛ فمعاملة إحداهما على تقدير، والأخرى على تقدير آخر يُعدّ
اعتسافاً للأمر وتحميلاً للكلام غير ما يحتمل"(5).

(1) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربية، 513/2.

(2) يُنظر: المرجع نفسه، 406/1.

(3) هارون، المرجع نفسه، 375-374/2.

(4) المبرّد، المقتضب، 72-71/3.

(5) عون، جمعة المبروك، (1988م)، المبرّد - حياته وأثاره ومنهجه من خلال كتابه

المقتضب -، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت - لبنان، ص114-115.

ب- مراعاة المعنى:

أمّا مراعاة المعنى، فهو المظهر الآخر الذي لم يغب عن ذاكرة العلماء عندما أنبروا لتغليب بعضهم بعضاً حتى إنهم عقدوا مصنّفاتٍ في هذا الشأن، ومنها كتاب (الإغفال) لأبي عليّ الفارسيّ الذي خصّصه للردّ على الزّجاج⁽¹⁾، وسبّقه إلى ذلك ما فعله النّحّاس في رده على الفراء، والزّجاج⁽²⁾، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل فعل الزّجاج مثلاً فعل العلماء الآخرين عندما غلط أبا عبيدة، فيما جاء عنه في مراعاة المعنى، وفهم النصّ القرآني حملاً على الشّعْر مُغلطاً إيّاه في بيان معنى الآية الكريمة: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽³⁾.

قال أبو عبيدة: "بعض يكون شيئاً من الشيء، ويكون كلّ الشيء، قال لبيد ابن أبي ربيعة:

تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامُهَا⁽⁴⁾
فلا يكون (الحمام) ينزل ببعض النفوس، فيذهب البعض، ولكنه يأتي على الجميع"⁽⁵⁾.

وعبر الزّجاج عن تغليطه له، إذ قال: "وأنشد في ذلك أبو عبيدة بيتاً غلط في معناه..."⁽⁶⁾، ثمّ فسّر تغليطه إيّاه بقوله: "وهذا كلامٌ تستعمله الناس، يقول القائل: بعضنا يعرفك يريد أنا أعرفك، فهذا إنّما هو تبعيضٌ صحيح، وإنّما جاءهم عيسى بتحليل ما كان حراماً عليهم"⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الفارسيّ، الإغفال، 303/2. (أنموذجاً لمراعاة المعنى).

(2) يُنظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ص 215-216، 604، 738، 788، 891، 933؛ 471، 631، 697، 781، 918.

(3) سورة آل عمران، الآية: 50.

(4) يُنظر: لبيد بن ربيعة العامري، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، (د.ط)، بيروت، ص 175.

(5) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص 48.

(6) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 415/1.

(7) المرجع نفسه، 415/1.

حيث حَمَلَ أبو عبيدة الجزء على معنى الكل، ولا حجة له في ذلك؛ لأن كلمة بعض مستعملة في موضعها؛ لأن المتكلم بعض القوم⁽¹⁾، والزجاج في ذلك على صواب.

ج- اجتهاد النحوي:

ومن مظاهر التعليل التي يُحاولُ البحثُ الوقوفَ عليها، اجتهاد النحوي، الذي يُعدُّ واحداً من أهم المظاهر التي نجم عنها التعليل؛ لأن العالم عندما يجتهدُ يحاولُ إثبات حجته، ودحض حجة الآخر، وعند ذلك يكون اجتهاده حكماً على أي مسألة خاض فيها، أو أعملَ فيها فكره.

ومن المسائل التي تُعدُّ من اجتهاد النحويين، تعليل النحّاس للزجاج، ومسألته تتعلق بالمعطوف على اسم إن، وكذلك في تحديد خبرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾⁽²⁾.

قال الزجاج: "وخبر إن فيه قولان: أحدهما: أن يكون محذوفاً، فيكون المعنى: إن الذين هذه صفتهم هلكوا، وجائز أن يكون - وهو الوجه - الخبر "نذقه من عذاب أليم"⁽³⁾.

وردَّ النحّاس عليه بقوله: "هذا غلطٌ ولستُ أعرف ما الوجه فيه؛ لأنه جاء بخبر (إن) جزماً، وأيضاً فلا بُدَّ له من جواب"⁽⁴⁾، ولم يُشر النحّاس إلى الخبر على الرغم من تعليله الزجاج وعلل تعليله له.

وللمعربون كلامٌ في خبر إن أو في هذه المسألة، إذ بينوا أن خبرها محذوف تقديره: إن الذين كفروا وفعلوا كذا وكذا خسروا وهلكوا، وشبه ذلك من

(1) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 415/1.

(2) سورة الحج، الآية: 25.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 420/3.

(4) النحّاس، إعراب القرآن، ص 566.

الإضمار الذي يدلُّ عليه الكلام، وبيَّنوا في موضعٍ آخرَ أنَّ (الواو) زائدة، و (يصدون) خبر إنَّ⁽¹⁾.

نلاحظ أنَّ النَّحَّاسَ كان دقيقاً في ملاحظته، وباحثاً عن وجهٍ واضحٍ للتغليب يستندُ إلى قواعد علمية دقيقة بعيدة عن المماحكة والانتقاص من شأن العلماء.
د- التَّقْوُلُ عَلَى المَصْنَفِ:

ومن مظاهر تغليبهم التَّقْوُلُ عَلَى المَصْنَفِ بما لم يُقرِّره من حكمٍ نحويٍّ على مسألةٍ ما، وحسبنا ما تقوله السيرافي على المبرِّد في توجيه الإعراب، في مسألةٍ عدَّ جملة الاستفهام في موضع البدل، التي عدَّها المبرِّد حالاً على حدِّ قوله، قال سيبويه: "وتقول: عرفتُ زيداَ أبو من هو"⁽²⁾، قال السيرافي: " (فزيدٌ) منصوب (بعرفت)، و (أبو من هو) ذكر أبو العباس أنه حال، وقد غلط عندي"⁽³⁾.

ثمَّ بيَّن سبب تغليظه بقوله: "لأنَّ الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخلَ عليها الواو ألا ترى أنك تقول: (مررتُ بزیدِ أبوه قائم)، وإن شئت قلت (مررتُ بزیدِ أبوه قائم). وأنت لا تقول: (عرفتُ زيداَ وأبو من هو)، كما يجوز أن تقول: (عرفتُ زيداَ وأبوه قائم)، فقد بطل الذي قاله من الحال، والصَّواب عندي أن تكون الجملة بدلاً من (زيد) وموضعها نصب بوقوع (عرفت) عليه، كأنك قلت: (عرفتُ أبو من هو)"⁽⁴⁾.

ويتضح أنَّ السيرافي قد نسب إلى أبي العباس المبرِّد هذا القول المذكور آنفاً، في حين أنه جاء عن المبرِّد حكمٌ خلاف ذلك بقوله: "ومثلُ هذا من الجملِ قولك: مررتُ برجلٍ أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت

(1) يُنظر: مكي بن أبي طالب، (1984م)، مشكل إعراب القرآن، مؤسسة الرسالة، 489/2؛
ويُنظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت 616 هـ)، (1407هـ - 1987م)،
التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت -
لبنان، 939/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 237/1.

(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 231/4.

(4) المرجع نفسه، 231/4.

الجملة في موضع حال. فعلى هذا تجري الجمّل، وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأوّل جاز ألاّ تعلّقه به بحرف العطف، وإنّ علّته به فجيّد. وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأوّل، فلا بُدّ من حرف العطف⁽¹⁾»⁽²⁾.

وهو كلامٌ يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنّ السّيرافي قد ظلّم أبا العبّاس في تغليطه إيّاه، إذ بيّن المبرّد أنّ جملة الحال في مثل هذا تحتاج إلى الواو، معنى هذا أنّه لم يقلّ بحاليتها، عبر استقصائنا لكلام المبرّد.

2.1.2 تغليط العلماء للشعراء:

تأخذ النّحاة من كلام العرب بشقيه الشّعري، والنثر مادّة رئيسة في تأسيس القاعدة النّحويّة، وازدادت عنايتهم بالشّعري على سواه من كلامهم؛ لأنّ الشّعري ديوان العرب وبه عرفت مآثرهم، وحفظت أنسابهم وأيامهم، وكان هو السائد في لغة التّداول؛ لذا عني النّحويون به أيّما عناية، مجاراةً لهذا الحال الذي بلغها الشّعري لدى العرب آنذاك.

وهكذا لجأ هؤلاء العلماء إلى الاستعانة بالشاهد الشّعري؛ لتغليط بعضهم الآخر وتغليط الشعراء، وكذلك الاهتمام بتصحيح النسبة أو العزو، ومن الأدلّة التي يُمكن أن نقيّمها على هذا قول الزّجاجي (ت337هـ): "وقد غلّط بعض الشعراء فأدخلها [أي: الألف واللام]⁽³⁾ على الذي لمّا رأى الألف واللام لا تفارقانه، فقال:

(1) يُريد واو الحال، انظر: المبرّد، المقتضب، 125/4؛ وانظر: الاسترأبادي، رضي الدّين،

(2007م)، شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل يعقوب، دار

الكتب العلميّة، ط2، بيروت- لبنان، 78/2.

(2) المبرّد، المقتضب، 125/4.

(3) زيادة من الباحث يقتضيه السياق.

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا⁽¹⁾

وقال آخر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودِّ عني⁽²⁾ (3)

ووجه التغليب في النص الذي نقلناه عن الزَّجَّاجي، يكمن في أنَّ الشَّاعر أدخلَ أداة النداء (يا) على الاسم المعرَّف بأداة التعريف، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ القياس النَّحوي يمنع الجمع بين تعريفين مختلفين.

ذلك أنَّ "حرف النداء يُعرِّف المُنَادَى بالإشارة والتَّخصيص"⁽⁴⁾، وأنَّ "الألف واللام تُعرِّفُ الاسم بالملك والاستحقاق، ومُحالُّ جمعُ تعريفين مختلفين على اسمٍ واحدٍ"⁽⁵⁾.

وهكذا نخلصُ إلى أنَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ عُنُوا بِالشَّعْرِ رِوَايَةً، وَنَسَبَةً، وَنَقْدًا، يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَاكيبِ فَضْلًا عَنِ الْعَرُوضِ، كُلُّ أَوْلَئِكَ كَانَ مَلْتَمَسًا لَهُمْ؛ لِيَجِدُوا فِيهِ سَبِيلًا إِلَى تَغْلِيظِ الشَّاعِرِ، أَوِ الرِّوَايَةِ، أَوِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي يَنْقَلُ إِلَيْهِمْ تَلَكُّمُ المَرْوِيَّاتِ. ولم يعف النَّحويُّ من هذه المسألة عندما يستشهد بالشعر فهو مُعَرِّضٌ للتغليب أيضًا⁽⁶⁾.

(1) قائله مجهول، المبرِّد، المقتضب، 243/4؛ ويُنظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (ت577هـ)، (2005 م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الطلائع للنشر والتوزيع، (د. ط)، (المسألة 46).

(2) قائله مجهول، وقد ورد في كتاب سيبويه، 197/2.

(3) الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، (1412هـ/1992م)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، ط2، بيروت- لبنان، ص34.

(4) الزَّجَّاجي، اللامات، ص32.

(5) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 22/9.

(6) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 22/9.

3.1.2 تغليب العلماء للّهجات:

حَفَلَتْ مِظَانُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ بِحَدِيثٍ مُسْتَفِيزٍ عَنِ اخْتِلَافِ لَهْجَاتِ الْعَرَبِ وَإِيجَادِ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ لَهَا، فَضْلاً عَنِ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ قَدْ التَّمَسُّوا لِهَذِهِ اللَّهْجَاتِ وَجَوْهَاً لَعَدَّهَا مِنَ الصَّوَابِ أَوْ الْغَلَطِ، وَيَبْقَى كِتَابُ سِيَبَوِيهِ الْمُدَوَّنَةُ الْمَهْمَّةُ الَّتِي تَزَخَّرُ بِمَثَلِ هَذَا الْحَدِيثِ، الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى أَحْكَامٍ تَقْوِيمِيَّةٍ لَتَلْكُمُ اللَّهْجَاتِ وَمَوْقِعِهَا مِنَ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ فِي زَمَانِهِ، فَظَهَرَ الشَّاذُّ⁽¹⁾، وَالرَّدِيءُ⁽²⁾، وَالْغَلَطُ⁽³⁾، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَصْطَلِحَاتِ الَّتِي تَعَامَلَتْ مَعَ اللَّهْجَاتِ.

وَإِذَا كَانَ سِيَبَوِيهِ لَمْ يَعِزْ هَذِهِ الظَّوَاهِرَ إِلَى أَهْلِهَا مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا يُعْبَّرُ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: (إِنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ)⁽⁴⁾، أَوْ (مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ)⁽⁵⁾، إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ بَعْدَهُ⁽⁶⁾، حَاولُوا أَنْ يَنْقُصُوا تِلْكَ الْمَقُولَاتِ وَيُعِزُّوْهَا إِلَى قَائِلِيهَا وَمِنْ ثَمَّ تَتَحَدَّدُ نَسَبَتُهَا إِلَى لَهْجَاتٍ بِأَعْيَانِهَا.

وَلِيَكُونَ الْكَلَامُ بَيِّنًا جَلِيًّا نَدَعِمُهُ بِأَمْثَلَةٍ تُثَبِّتُ عِلَاقَةَ الْغَلَطِ بِاللَّهْجَاتِ، إِذْ وَقَفَ سِيَبَوِيهِ مَوْقِفًا وَاضِحًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ قُلِّ لَهْجَاتِهِمْ عِنْدَمَا يَذْكَرُ لَنَا كَلَامَ أَبِي الْخَطَّابِ، الَّذِي يَزْعَمُ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ تَوَهَّمُوا فِي قَوْلِهِ: "وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: ادْعِهِ مِنْ دَعْوَتُ، فَيَكْسِرُونَ الْعَيْنَ، كَأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ تَوَهَّمُوا أَنَّهَا سَاكِنَةٌ..."⁽⁷⁾. وَيَرِدُ عَلَيْهِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ، إِنَّهُ لَيْسَ بِتَوَهُّمٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، وَلَمْ يَقِفْ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ، بَلْ قَالَ: (إِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ)⁽⁸⁾.

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 294/1، 182/4، 477/4، 482/4.

(2) المرجع نفسه، 299/3، 443/4.

(3) المرجع نفسه، 437/1، 155/2، 160/4.

(4) المرجع نفسه، 155/2.

(5) المرجع نفسه، 299/3.

(6) يُنظر: المبرد، المقتضب، 117/4؛ وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 108/3؛

وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 446

(7) سيبويه، الكتاب، 160/4.

(8) يُنظر: المرجع نفسه، 160/4.

مما يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنَّ الرديء من اللُّغات يُساوي عند سيبويه الغلط بعينه، فضلاً عن أنه لم يُسوِّغ زعمَ أبي الخطَّاب، عندما أراد توجيه هذه اللُّهجة، أو اللُّغة بقوله: (إنَّهم توهموا).

وناقش الزَّجاج قضية اللُّهجات في مسألة الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿مَا

هَذَا بَشَرًا﴾⁽¹⁾، مُبيِّناً أنَّ لهجة أهل الحجاز في نصب خبر (ما) هي القُدمى الجيدة على حدِّ قوله، وزعمَ أنَّ مَنْ ادَّعى أنَّ لغة تميم هي الأقوى برفع خبر (ما)⁽²⁾ غلط؛ لأنَّ كتاب الله قد نطق بالنصِّ خلافَ ذلك، وهي أقوى الأشياء وأقوى اللُّغات⁽³⁾.

فالقياسُ عند الزَّجاج ليس ما يُسمع عن العرب فحسب، بل ما كان مُقرَّاً في كتاب الله ومُدعماً به؛ لأنَّه هو الحاكم على مثل هذا في رأيه.

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ تباين اللُّهجات، الذي يودِّي إلى الاختلاف في كلام العرب حفَّزَ العلماء على تفصُّيه وجعلهم يختارون أجود اللُّهجات على وفق معايير وضعوها لذلك؛ وصولاً إلى أجود الكلام وأفصحها، حتى يجعل العلماء يتحرُّون الكلام الدقيق ويعدُّون الغلط في هذا المستوى أمراً ينبغي الاحتراز منه والحذر من الوقوع فيه.

4.1.2 تغليب العلماء للقراء:

شغِلَ العرب بالقرآن الكريم بعد نزوله؛ فعنوا به أيَّما عنايةً، وتناقلوه مرَّوياً، حتى جُمع، وكان الرُّواة يُقدِّمونه للنَّاس بحسب لهجاتهم التي يتكلَّمون بها؛ لذا تناقله القراء عنهم، ولم يُخالفهم في ذلك أبداً، أمَّا النحويون، فقد كان قسمٌ منهم من القراء، كالكسائي، وحمزة، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر،

(1) سورة يوسف، الآية: 31.

(2) يعني بذلك القراء، يُنظر: القراء، معاني القرآن، 42/2.

(3) يُنظر: الزَّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 108/3؛ ويُنظر: النَّحاس، إعراب القرآن،

مِمَّا حَدا بِهِؤَلَاءِ أَنْ يَنْقَلُوا هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ إِلَى النَّاسِ، مُدْعِمَةً بِآرَائِهِمُ النَّحْوِيَّةَ، الَّتِي يُوجِّهُونَ بِهَا مَا يَقْرَؤُونَ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَقْتَفُونَ أَثْرَهُمْ، وَيَحْتَجُّونَ بِآرَائِهِمْ، حَتَّى بَلَغَ الْأَمْرُ تَغْلِيظَ بَعْضِهِمْ بَعْضاً فِي الْقِرَاءَاتِ، وَفَاقاً لِمَنْهَجِ نَحْوِيٍّ يَعْتَمِدُ الْقَوَاعِدَ النَّحْوِيَّةَ؛ لِلْكَشْفِ عَنِ الْغَلَطِ الْمَزْعُومِ، وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُسَاقَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ عَنِ مِصْطَلَحِ الْغَلَطِ فِي تَوْجِيهِهِ قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾⁽¹⁾، وَقَوْلِهِ: "قَرَأَتِ الْقُرْآنَ (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) بِالْكَسْرِ، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرِ الْمَدَنِيُّ (وَحْدَهُ)، (لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) بِالضَّمِّ"⁽²⁾، وَأَبُو جَعْفَرٍ مِنْ جِلَّةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ النَّبْتِ فِي الْقِرَاءَةِ، إِلَّا أَنَّهُ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ"⁽³⁾.
وَلَمْ يُجَوِّزْ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ الْمَخْفُوضَ، إِلَّا أَنَّهُ التَّمَسَّ لَهُ عُذْراً بَعْلَةً الشَّبَهَ بِقَوْلِهِ: "وَلَكِنَّهُ شَبَّهَ تَاءَ التَّأْنِيثِ بِكَسْرِ أَلْفِ الْوَصْلِ"⁽⁴⁾.

عِلْمًا بِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ (اسْجُدُوا) الثَّلَاثِي، أَوَّلُهُ أَلْفٌ مَضْمُومَةٌ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الضَّمُّ لِلْمَلَائِكَةِ عَلَى أَسَاسِ الْإِتِّبَاعِ الْحَرْكِيِّ بِحَرَكَةِ الضَّمِّ الرَّاجِعَةِ.
وَمِمَّا جَاءَ عَنْهُ أَيْضًا مِنْ مَظَاهِرِ تَغْلِيظِهِ لِلْقُرَّاءِ، رَدُّهُ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾⁽⁵⁾، قِرَاءَتُهُ فِيهَا

(1) سورة البقرة، الآية: 34.

(2) نُسِبَتْ قِرَاءَةُ (الْمَلَائِكَةِ) بِضَمِّ التَّاءِ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ، اتِّبَاعًا لِحَرَكَةِ الْجِيمِ، وَنَقَلَ أَنَّهَا لُغَةٌ أَزْدٌ شَنْوَةٌ، أَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ (الْمَلَائِكَةَ) جَرِ التَّاءِ، يُنْظَرُ: الْخَطِيبُ، مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ، 1/79-80.

(3) الزَّجَّاجُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ، 1/112.

(4) الْمَرْجِعُ نَفْسَهُ، 1/112.

(5) نُسِبَتْ قِرَاءَةُ (سَيِّئَةً) بِالنَّصْبِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَهُوَ خَبَرٌ (كَانَ) وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ الْإِشَارَةِ، إِلَى نَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَالْأَعْرَجَ وَابْنَ مَحِيصٍ وَالْيَزِيدِي، أَمَّا قِرَاءَةُ (سَيِّئَةً) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مُضَافًا لَهَا الْمَذْكَرَ الْغَائِبَ وَهُوَ اسْمُ (كَانَ)، وَمَكْرُوهًا خَبَرٌ، فَقَدْ نُسِبَتْ إِلَى ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمِ وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيِّ وَخَلْفِ وَالْأَعْمَشِ

(سَيِّئَةً)⁽¹⁾، بحذف الضمير وتثوين (سَيِّئَةً) بالنصب، وردَّ الزَجَّاج على هذه القراءة بقوله: "سيئة في معنى خطيئة، وكان أبو عمرو لا يقرأ سَيِّئُهُ، ويقرأ سَيِّئَةً، وهذا غلط"⁽²⁾.

وقد استدللَّ على ذلك من سياق الآيات موجَّهاً معانيها بقوله: "وذلك أنَّ فيها: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٦٦﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾⁽³⁾، وفيها: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾⁽⁴⁾، و ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾⁽⁵⁾، و ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾⁽⁶⁾؛ أي اقربوه بالتي هي أحسن، ففيما جرى من الآيات سيء وحسن، فسيئُهُ بلا تثوين أحسن من سيئةٍ ههنا، ومن قرأ سَيِّئَةً جعل (كلا) إحاطة بالمنهي عنه فقط، المعنى كل ما نهى الله عنه كان سيئةً"⁽⁷⁾.

تكشفُ هذه الالتفاتة من الزَجَّاج عن ضرورة ، الوقوف على المعنى من خلال سياق الآية والآيات التي تسبِّقها، والتي تليها.

ومن ذلك أيضاً، ما نصَّه الفراء على اجتماع القراء، في قوله تعالى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾⁽⁸⁾، على القراءة بالياء بقوله: "وقد اجتمعت القراء على (لَا يَجِلُّ) بالياء. وذلك أنَّ المعنى: لا يجلُّ لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير

والحسن ومسروق وأبو نشيط والشموني وسهل، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 65-64/5.

(1) سورة الإسراء، الآية: 38.

(2) الزَجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 112/1.

(3) سورة الإسراء، الأيتان: 23-24.

(4) سورة الإسراء، الآية: 26.

(5) سورة الإسراء، الآية: 34.

(6) سورة الأنعام، الآية: 152.

(7) الزَجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 240/3.

(8) سورة الأحزاب، الآية: 52.

الفعل، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربية. والتاء جائزة؛ لظهور النساء بغير من⁽¹⁾.

وردّ عليه النَّحَّاسُ زَعْمَهُ إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ بِقَوْلِهِ: "وَكَيْفَ يُقَالُ: اجْتَمَعَتِ الْقُرَّاءُ عَلَى الْيَاءِ، وَقَدْ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِالتَّاءِ بِلَا اخْتِلَافٍ عَنْهُ"⁽²⁾⁽³⁾، واختارَ القراءَةَ بالياءِ مُعَلِّلاً بِقَوْلِهِ: "وَإِذَا كَانَ لَجْمَاعَةِ النِّسَاءِ كَانَ بِالْيَاءِ جَائِزاً حَسَناً"⁽⁴⁾.

وَعَدَّ غَلَطَ الْفُرَّاءِ غَلَطاً بَيْنَاً بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا غَلَطٌ بَيْنٌ"⁽⁵⁾. فغَلَطَ الْفُرَّاءُ مِنْ جِهَتَيْنِ وَهُمَا: الْقِرَاءَةُ وَالْمَعْنَى.

والذي يبدو أنَّ النَّحْوِيِّينَ كانوا على عكسِ الْقُرَّاءِ فِي نَظَرَتِهِمْ إِلَى شُرُوطِ الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ؛ فَالْقُرَّاءُ يَضْعُونَ السَّنَدَ فِي صَدْرِ الشُّرُوطِ، ثُمَّ رَسَمَ الْمَصْحَفَ وَمُوَافَقَةَ الْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ فَانَّهُمْ يَضْعُونَ مُوَافَقَةَ الْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ الشُّرُوطِ الْآخِرِينَ⁽⁶⁾.

ولم تكن القراءات بمنأى عن التغليب، فالقارئ لكتاب الله مُعَرِّضٌ لِلْغَلَطِ، مَا خَالَفَ قَوَاعِدَ النَّحْوِيِّينَ، وَاتَّخَذَ التَّغْلِيْبُ فِي الْقِرَاءَاتِ أَشْكَالاً مُخْتَلِفَةً، وَإِذَا كَانَ الْقَارِئُ مُعَرِّضاً لِلْغَلَطِ فَرَاوَيْتُهُ هُوَ الْآخِرُ لَمْ يَسْلَمْ مِنْهُ، وَالْعُلَمَاءُ الَّذِينَ اسْتَعَانُوا بِالْقِرَاءَاتِ عَلَى تَوْجِيهِ مَسَائِلِهِمُ النَّحْوِيَّةِ، صَارُوا عُرْضَةً لِلتَّغْلِيْبِ أَيْضاً؛ إِذْ وَجَدُوا مَنْ يُغَلِّطُهُمْ بِشَكْلِ أَوْ بَأْخَرٍ، حَتَّى أَنْكَ لَتَجِدُ مَنْ يَغَلِّطُهُمْ وَهُمَا، وَتَجَاوَزَا، فَيُنْسَبُ إِلَى الْقَارِئِ مَا لَمْ يَقُلْ بِهِ لَغْوَ الإِيْقَاعِ بِهِمْ* وَالنَّيْلُ مِنْ مَقَامِهِمْ؛ لِذَا لَجَأَ بَعْضُهُمْ

(1) الْفُرَّاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، 436/2.

(2) يُنْظَرُ: ابْنُ مَجَاهِدٍ، كِتَابُ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ، ص 523، وَرَوَايَتُهُ فِيهَا: "كَلِمَةٌ قَرَأَ" (لَا يَحُلُّ) بِالْيَاءِ، غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو، فَإِنَّهُ قَرَأَ: (لَا تَحُلُّ) بِالتَّاءِ.

(3) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص 681.

(4) الْمَرْجِعُ نَفْسِهِ، ص 681.

(5) الْمَرْجِعُ نَفْسِهِ، ص 681.

(6) يُنْظَرُ: السَّامِرَائِيُّ، صَبَاحُ عَلَاوِيِّ، الْأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ وَالْكَمِّيَّةُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، ص 73.

* يُنْظَرُ: النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص 681.

إلى تخطئة العلماء، ولم يفتقروا عند هذا الحدِّ فحسب، بل تجاوزوه إلى تخطئة القراءة نفسها، ما خالفت اجتهادهم النحوي.

2.2 أسباب الغلط:

لقد برزت ظاهرة الغلط في بواكير الدراسات النحوية، فكتاب سيبويه تضمّن الحديث عن هذه الظاهرة، واتّسعت هذه الظاهرة بعده ولاسيما بعد تعقّب العلماء لكتابه، وتحديدًا الأخفش الأوسط (ت215هـ)، والجرمي (ت217هـ)، والمازني (ت249هـ)، وممن جاء بعدهم كالمبرّد، الذي جمع تعليقاتهم وأضاف إليها تعليقات أخرى، وكان يرى أنّ سيبويه غلط فيها، وصنّف من هذه التعليقات كتاباً سمّاه (مسائل الغلط)⁽¹⁾.

وقد اتّسعت هذه الظاهرة اتّساعاً كبيراً في المئة الرابعة للهجرة فيما ورد في كتاب (إعراب القرآن) للنّحاس، إذ شاعت فيه هذه المسألة بوضوح⁽²⁾، وما دار حول كتاب الزّجاج (معاني القرآن وإعرابه) - خصوصاً - إذ تعقّب النّحويون وغلطوه في كثيرٍ من المسائل⁽³⁾، ومنهم من صنّف كتاباً في الردود على ما أغفله الزّجاج من المعاني، وهو أبو عليّ الفارسيّ في كتابه (الإغفال)⁽⁴⁾.

ويبدو أنّ مسألة الغلط لدى العلماء كانت غير خاضعة في بداياتها لمعيار واضح، والنصّ الذي أورده ابن جنّيّ (ت392هـ)، نقلاً عن أبي عليّ الفارسيّ،

(1) يُنظر: سلطان، المؤاخذات النّحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، ص381.

(2) يُنظر: النّحاس، إعراب القرآن، ص121، 136، 151، 159، 162، 163، 164، 171، 186، 210، 216، 236، 241، 280، 282، 283، 289، 447، 465، 471، 531، 545، 564، 569، 575، 604، 616، 626، 631، 650، 661، 681، 697، 738، 755، 760، 781، 788، 808، 842، 861، 884، 891، 892، 918، 933، 949، 972، 1012، 1048، 1052، 1059، 1072، 1074، 1081، 1088، 1097، 1100، 1135.

(3) يُنظر: النّحاس، إعراب القرآن، ص661؛ ويُنظر: الفارسيّ، الإغفال، 335/1؛ 303/2.

(4) يُنظر: الفارسيّ، الإغفال، 335/1، 303/2.

يكشفُ هذه المسألة بقوله: "كان أبو عليّ - رحمه الله - يرى وجه ذلك [أي: ما جاء في أغلاط العرب]، ويقول: إنّما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يُراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجّم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد، هذا معنى قوله وإن لم يكن صريحاً لفظه"⁽¹⁾.

وقد تنوّعت أسباب الغلط في الدرس النحوي، واتّخذ من حيث أسبابه أنماطاً مختلفةً، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1.2.2 السّماع:

عول اللّغويون الأوائل على السماع وعدّوه مصدراً رئيساً من مصادر الاحتجاج والاستشهاد التي يلجأ إليها اللّغويون والنحويون في إقرار مسألة أو ردّها، وعمدوا إلى استنباط أحكامهم من تلك المسموعات؛ للبرهنة على صحة قاعدة، أو خطئها.

وعرّف السماع بأنّه: "الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء شاذّاً في كلام العرب من المولّدين، وما شدّ من كلامهم كالجزم بـ (ن)، والنصب بـ (لم)"⁽²⁾.

وقال السيوطي (ت911هـ) مبيّناً هذا المعنى: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه (ﷺ) وآله،

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (1431هـ/2010م)، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت - لبنان، ص816.

(2) الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (ت577هـ)، (1377هـ/1957م)، الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، ص81؛ ويُنظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (1377هـ/1957م) لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، ص45.

وكلام العرب قبل البعثة وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً⁽¹⁾.

وبالنظر لأهمية السماع عند أحد أهم معايير القدماء في (الغلط)، ويتجلى هذا واضحاً فيما جاء من روافد السماع، وأدلته ومنها:
أ- القرآن الكريم:

لا يخلو مصدرٌ من مصادر النحو العربي من اعتماده على القرآن الكريم في الدراسة، فقد أثار القرآن الكريم في الدراسات النحوية تأثيراً كبيراً؛ لأنه أفصح الأساليب الأدبية، فهو "النص النثري الوحيد الذي يمكن الاطمئنان إليه والاعتماد عليه"⁽²⁾، وقد أعجب علماء النحو بفصاحته وبلاغته، إذ قال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"⁽³⁾، وابن جني يقول: "لغته أفصح اللغات"⁽⁴⁾؛ ولذلك كان الرافد الأول من روافد الدليل السماعي في استنباط القاعدة النحوية؛ فلذا كان من الأسباب الرئيسة التي بُنيَ عليها مصطلح الغلط في تعبيرات النحويين، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الزجاج في شأن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾⁽⁵⁾، راداً على بعض النحويين ومنهم الفراء القائل: "جُزِمَتْ* في قراءتنا في هل"⁽⁶⁾، واصفاً رأيه بقوله:

(1) السيوطي، جلال الدين، (ت 911هـ-)، (1988م)، الاقتراح في علم أصول النحو، قدّم له وضبطه وصحّحه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، ط 1، ص 48.

(2) النائلة، عبد الجبار، (1979م)، استشهاد النحويين بالرجز، مجلة آداب الرفادين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد الحادي عشر، ص 338.

(3) الفراء، معاني القرآن، 14/1.

(4) ابن جني، (1993م)، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط 2، دمشق، 318/1.

(5) سورة الصف، الآية: 12.

* يعني (يغفر لكم).

(6) الفراء، معاني القرآن، 154/3.

"وهذا غلطٌ بيِّنٌ"⁽¹⁾، وقد ذكر أنه جوابٌ تؤمّنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم، وكذلك وضّح أنه لا يمكن أن يكون جواباً للاستفهام، موازناً بينه وبين الجزاء، أي: بين أسلوب الاستفهام والشرط، وهذه تراكيب لا بُدَّ أن تكون معانيها واضحة؛ لتؤدّي دلالاتٍ مفهومة.

واستدلَّ على ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود: (آمنوا بالله ورسوله)⁽²⁾، ولم يختلف أبو عليّ الفارسيّ عمّا ذكره الزّجاج في هذه المسألة، فقد بيّن: "أنه لا يجوز أن يكون جواباً لـ (هل أدلّكم)؛ لأنّ المعنى يصير: هل أدلّكم إن أدلّكم يغفر لكم؛ كما أنك إذا قلت: هل تؤمنون يغفر لكم، كان المعنى: إن تؤمنوا يغفر لكم، وهذا لا يصحّ في المعنى والتأويل"⁽³⁾.

إذ نظرَ الفارسيّ نظرةً إلى المعنى الذي إذا أوّلَ على هذه الشاكلة، يكون معنىً خارجاً عن السياق، ثمّ يصبح بعيداً عن فهم النصّ القرآني، مؤكّداً أنّ الشرط وتكراره بعد الاستفهام، لا يمكن أن يُعدَّ جواباً للاستفهام؛ لأنّ المعنى هو هو، ولا يُضيف شيئاً كما أردت الآية الكريمة: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٣٦﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٣٧﴾ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁽⁴⁾.

فسياقها سياقٌ واضحٌ، يُقدّم الإيمانَ والجهادَ اللذين يُنجيان من العذاب الأليم، والذي يترتّب عليه غفران الذنوب، والتكفير عن السيئات.

ومن المسائل الأخرى أيضاً، توجيه الفراء لقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾⁽⁵⁾، ما جاء في قوله: "فجعل العصف تابِعاً لليوم في إعرابه، وإنّما العصف للريح،

(1) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 166/5.

(2) سورة النساء، الآية 136؛ يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 166/5.

(3) الفارسيّ، الإغفال، 363-363/1.

(4) سورة الصف: الآيات: 10، 11، 12.

(5) سورة إبراهيم، الآية: 18.

وذلك جائز على جهتين، إحداهما: إنَّ العصف، وإن كان للريح فإنَّ اليوم يُوصف به؛ لأنَّ الريح فيه تكون، فجاز أن تقول: يومٍ عاصف، كما تقول: يوم بارد ويوم حارّ...، والوجه الآخر: أن يُريد في يومٍ عاصفٍ الريح فتُحذف الريح؛ لأنها قد ذُكرت في أوَّل الكلمة...، وإن نُويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصَّة، فلمَّا جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض إذا أشبهه...، وقال الآخر:

تُريك سُنَّة وجه غير مُقرِّفةٍ مَلَساء ليس بها خال ولا نَدَبٌ⁽¹⁾

وممَّا يُرويه نحوِّيونا الأوائل⁽²⁾ أنَّ العرب تقول: جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ، والوجه أن يقول: سُنَّة وجه مقرِّفة، وَحِيَّة بطن واد هموز النَّاب، وهذا جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٌ، وقد ذُكِرَ عن يحيى بن وثَّاب أنه قرأ⁽³⁾ (إنَّ الله هو الرِّزَّاقُ ذو القُوَّة المتين)⁽⁴⁾، فخفض المتين، وبه أخذ الأعمش، والوجه أن يرفع (المتين). أنشدني أبو الجراح العُقيلي:

(1) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربيَّة، 58/1.

(2) يعني بذلك الخليل وسيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب، 436-437.

(3) نُسبت هذه القراءة إلى الأعمش، ويحيى بن وثَّاب، والنخعي، وقتيبة عن الكسائي، وأبي رُزين، وقَتادة، وأبو العالية العجلي، والأزرق كلاهما عن حمزة وابن محيصن من طريق (المتين) للجرِّ صفةٌ للقُوَّة على معنى الاقتدار، وبالخفض أخذ الأَخفش، قال الفراء: جعله من نعت القوة، وإن كانت أنثى في النَّصب، فإنَّه ذهب إلى الحبل، وإلى الشيء المفتول، والتقدير عند أبي إسحاق الاقتدار المتين، والاقتدار، والقوة واحد، وأجاز ابن جنبي أن تكون صفة (لذو) وخفض على الجوار كقولهم: (هذا جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ)، وذهب هذا إلى أبي حاتم أيضاً، قال النَّحَّاس: "والجوار لا يقع في القرآن، ولا في كلامٍ فصيحٍ، وهو عند رؤساء النَّحويِّين غلطٌ ممَّن قاله من العرب..) قلتُ خُرِجت بعضُ القراءات على الجرِّ على الجوار، ولها شواهدا في هذه اللُّغة، وانظر الآية (80) من سورة طه، فكلام النَّحَّاس مردود، أمَّا قراءة الرفع (المتين)، فهي قراءة الجماعة صفةً لله تعالى، وقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره أي: هو المتين، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 143/9.

(4) سورة الذاريات، الآية: 58.

يَا صَاحِبَ بَلَّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنْبِ (1)
فَاتَّبِعْ (كُلَّ) خَفْضِ (الزَّوْجَاتِ) وَهُوَ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَذَوِي (2).

وَرَدَّ عَلَيْهِ النَّحَّاسُ بِقَوْلِهِ: "هَذَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ كِتَابُ اللَّهِ جَلًّا وَعِزًّا عَلَيْهِ" (3)، وَاسْتَدَّ فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِ سَيَّبُوِيهِ الَّذِي غَلَطَ فِيهِ الْعَرَبُ (4)، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ بِقَوْلِهِ: "فَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامٍ وَلَا لِشَاعِرٍ نَعْرَفَهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلًّا وَعِزًّا" (5).

يَتَّضِحُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّ النَّحَّاسَ قَدْ غَلَطَ الْفَرَاءَ فِي تَوْجِيهِ الْمَسْأَلَةَ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَحْمِلَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى الشَّعْرِ، أَوْ كَلَامِ النَّاسِ، فَكَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ كَكَلَامِ النَّاسِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّحَّاسَ قَدْ وَقَفَ مَوْقِفًا وَاضِحًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا يَرُومُ أَنْ يَحْمَلَ الْكَلَامَ الْإِعْتِيَادِيَّ مِنْ شَعْرٍ أَوْ نَثْرٍ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هُوَ الْأَفْصَحُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَلِذَا عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَمَّلَ كَلَامَ النَّحَّاسِ بِدَقَّةٍ مَا دَامَ يَسْتَدُّ إِلَى مِنْ قَبْلَهُ فِي مَنَاقِشَةِ الْفَرَاءِ.

ب- الْقَرَاءَاتُ الْقَرَّانِيَّةُ:

الْقَرَاءَاتُ النَّحْوِيَّةُ أَنْوَاعٌ، وَالْقَرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ، هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ كَمَا عَرَفَهَا الزَّرْكَشِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَهِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابَةِ الْحُرُوفِ، أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهَا" (6).

وَقَدْ اخْتَلَفَ تَطْبِيقُ النَّحَاةِ لِلنَّظَرِيَّةِ الَّتِي قَرَّرُوها عَنِ الْقُرْآنِ وَقَرَّاءَاتِهِ، بِأَنَّ كُلَّ مَا وَرَدَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ جَازَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، سِوَاءً كَانَ مُتَوَاتِرًا أَمْ أَحَادًا أَمْ شَادَاً، فَقَدْ رَفَضُوا أحياناً بَعْضَ الْقَرَّاءَاتِ، وَضَعَّفُوا غَيْرَهَا، وَرَمَوْا الْقَرَّاءَ

(1) يُنْظَرُ: هَارُونَ، مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ، 61/1.

(2) الْفَرَاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، 75-74-73/2.

(3) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص 465.

(4) يُنْظَرُ: سَيَّبُوِيهِ، الْكِتَابُ، 437-436/1.

(5) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص 465.

(6) الزَّرْكَشِيُّ، (1391هـ/1972م)، الْبَرَهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ أَبُو الْفَضْلِ

إِبْرَاهِيمَ، وَعَيْسَى الْبَابِي الْحَلْبِي، ط2، 318/1.

بضعف الدراية بالعربية كما وصموهم باللحن، ولم يكن ذلك لشيء سوى أن القراءة لم تتفق مع القواعد المُجهزة أمامهم، فأصبحت القراءات مجالاً لتطبيق القواعد⁽¹⁾.

ومن استدلالات النحاة بالقراءات القرآنية للتصريح بحكم الغلط ما صرح به الفرّاء في قوله تعالى: «وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ»⁽²⁾، قوله: "الفرّاء جميعاً على (وقد أخذ ميثاقكم)⁽³⁾، ولو قرئت: (وقد أخذ ميثاقكم)؛ لكان صواباً"⁽⁴⁾.
وقد غلطه أبو جعفر النَّحَّاس بقوله: "وهو غلطٌ، وقد قرأ أبو عمرو (وقد أخذ ميثاقكم)⁽⁵⁾"⁽⁶⁾.

نلاحظ أن أبا جعفر النَّحَّاس استعمل مصطلح الغلط، في تصحيح القراءات، مُغلطاً بذلك ما ادّعاه الفرّاء من أن الفرّاء أجمعوا على قراءة فتح القاف في (ميثاقكم)، من غير أن يُعلّل، وإنما التمس قارئاً قرأها.
ويلاحظ على النَّحَّاس عندما يتعامل مع القراءات، حينما يروم تغليط الفرّاء، أو تغليط عالم اعتمد عليهم، أنه لا يوجّه القراءة وإنما يلتمس قارئاً يقرأها أو أكثر من قارئ، في أغلب الأحيان.

ومن ذلك أيضاً، تغليط الفارسيّ للقراءة التي رواها حسين الجعفيّ، عن أبي عمرو، ببناء (يَخْلُد) للمفعول في قراءته (ويَخْلُد)⁽⁷⁾ بضم الياء وفتح اللام

(1) يُنظر: صلاح، شعبان، (2005م)، مواقف النحاة من القراءات القرآنية، حتى نهاية القرن

الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط.)، القاهرة، ص78.

(2) سورة الحديد، الآية: 8.

(3) يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص625، وروايته فيه: "قرأ أبو عمرو

وحده: (وقد أخذ ميثاقكم) بضمّ الألف وكسر الخاء وضم القاف، وقرأ الباقر: (وقد أخذ

ميثاقكم) بفتح الألف والخاء والقاف.

(4) الفرّاء، معاني القرآن، 132/3.

(5) يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص625.

(6) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص933.

(7) يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص467.

وجزم الدال، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مُهَانًا⁽¹⁾، فهو مبني للفاعل مرتبط بما قبله (يُضَاعَفُ لَهُ)، وبينّ الفارسيّ أنّ الفعل يُضَاعَفُ مبني للمفعول صحيح، لكنّه ذو علاقة بما قبله (يلقَ أَثَامًا)، وهو مبني للفاعل، وقال: إنّ (يُضَاعَفُ) هو بدل من (يلقَ) على حدّ تعبيره، فلذا جعل من قرأ (يُخْلَدُ) بالبناء للمفعول غلطاً؛ لأنّه على صلة وثيقة بجزء الشرط (يلقَ أَثَامًا)، وراعى الفارسيّ في هذا التركيب المعنى⁽²⁾.

ج- الشعر:

أخذ النحويّون على الشعراء وردّوا عليهم أقوالهم؛ وذلك عندما استقرت قواعدهم؛ ليصحّحوا تلكم الأقوال في تأويلهم للأبيات، أو بيان الإعراب وتوجيهه؛ ليكون منسجماً والمعنى الذي يريده الشاعر، أو الذي يراه النحويّ مناسباً لتلكم الأبيات، فأنحصرت هذه المآخذ بين تغليط النحويّين بعضهم بعضاً في الشعر نفسه، أو تغليط النحويّ للشاعر في هذه الأمور، ممّا حدا بالنحويّين إلى تغليط بعضهم بعضاً في الشعر، هو تأويل تلكم الأبيات أو توجيهه إعرابها؛ ليستقيم معناها.

ومن مظاهر ذلك في باب النعت، قول زهير بن أبي سلمى:

فَتَنْتَجَ لَكُمْ غِلْمَانٌ أَشَامٌ كُلُّهُمْ
كَأَحْمَرٍ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَنَفْطِمُ⁽³⁾

بيّن ابن الأنباري أنّ قولهم: (غلمان أشام) هو غلط منهم على سبيل الضرورة الشعرية، والتمس للشاعر وجهاً بقوله: "وإنما أراد بأحمر ثمود"⁽⁴⁾، وجوزَ مثلُ هذا مستعيناً بقول الأعشى:

(1) سورة الفرقان، الآيتان: 68-69.

(2) الفارسيّ، الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكروهم أبو بكر بن مجاهد، 215/3.

(3) يُنظر: زهير بن أبي سلمى، ديوانه، ص 82.

(4) الأنباري، أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، ص 269.

فإني وثوبي رهب اللج والتي بناها قصي وحده وابن جرهم⁽¹⁾
وقصي لم يبن الكعبة....⁽²⁾.

وهكذا سوغ ابن الأنباري استعمال الوصف (أشأم) بدل المصدر (شؤم)، إذ
ناب النعت مناب المصدر، وسوغ للشاعر غلظه.
ومن ذلك ما نجده عند السيرافي حين يذكر كلاماً لسيبويه على بيت
الفرزدق:

فأصَبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ⁽³⁾

ومفاده: "وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق... وهذا لا يكاد يُعرف"⁽⁴⁾.

وأقام السيرافي فرضية ضمّنها تخطئة الشاعر الفرزدق وهي: "يجوز أن
يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا، وفي لغة الفرزدق لا فرق
بين التقديم والتأخير؛ لأنه يرفع مقدّمًا ومؤخرًا، فظن أن أهل الحجاز لا يفرقون
بين الخبر مقدّمًا ومؤخرًا؛ فاستعمل لغتهم فأخطأ"⁽⁵⁾.

وحاصل هذا الكلام، يجعل الفرزدق واقعا في خطأ؛ لأنه مزج بين لغته
ولغة أهل الحجاز، وهذا أمر لا يمكن أن نقبله على الرغم من التماس السيرافي
عذرا؛ لوقوع الشاعر في مثل هذا الخطأ، وتخطئته في هذا المقام يبدو أنها
تساوي الغلط بعدها خروجاً عن القياس.

(1) يُنظر: الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، (1413هـ/1992م)، ديوانه، شرح: يوسف

شكري فرحات، دار الجيل، ط1، بيروت، ص273؛ وروايته في الديوان:

فإني وثوبي رهب اللج، والتي بناها قصي والمضاض بن جرهم

(2) يُنظر: الأنباري، أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص269-270.

(3) الفرزدق، (2010م)، ديوان الفرزدق، ص167.

(4) سيبويه، الكتاب، 60/1.

(5) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 26/3.

2.2.2 القياس:

القياس في اللغة هو بمعنى التقدير: "قاس الشيء بقيسُهُ، قياساً... إذا قدرَهُ على مثاله"⁽¹⁾.

وعبرَ عنه الجرجاني (ت816هـ)، بقوله: "القياسُ في اللغة: عبارة عن التقدير، يُقال: قِسْتُ النعلَ بالنعلِ، إذا قدرتهُ وسويتَهُ، وهو عبارة عن ردِّ الشيء إلى نظيره"⁽²⁾.

وأما في الاصطلاح، فهو: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل لعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"⁽³⁾.

أو هو: "الجمع بين أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صحّةِ الأوّل صحّةِ الثاني، وفي فساد الثاني فسادُ الأوّل"⁽⁴⁾.

ويُعدُّ القياسُ من أهم أدلّةِ النحو، وله دورٌ كبيرٌ في ترسيخ قواعده، ولم تخفَ أهمية هذا الأصل عند النحويين القدماء، حتى قال الكسائي: "إنّما النحوُ قياسٌ يتَّبَع"⁽⁵⁾، وظلَّ القياسُ شغلهم الشاغل، فنرى أبا عليّ الفارسيّ يُعظّم القياس بقوله: "أخطئ في خمسين مسألةً في اللغة ولا أخطئ في واحدةٍ من القياس"⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، 353/5، مادة (قيس).

(2) الجرجاني، التعريفات، ص290.

(3) الأنباري، لمع الأدلّة، ص93.

(4) الرّمّاني، علي بن عيسى، (ت384هـ)، (1984م)، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، (د.ط)، عمّان، ص38.

(5) صدر بيت للكسائي وعجزه: (وبه في كلّ علم يُنتفع)، يُنظر: ابن أبي هشام، عبد الواحد عمر بن محمّد، (ت349هـ)، (1410هـ)، أخبار النحويين، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا، ص53، ويُنظر: البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، (ت463هـ)، (د.ت)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 412/11.

(6) ابن جني، الخصائص، 90/2.

وتبعه في ذلك تلميذه ابن جنّي (ت392هـ)، حين قال: إنّ مسألةً واحدةً من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتاب لغّةٍ عند عيونِ النَّاسِ⁽¹⁾.

ويعود الاهتمام بالقياس إلى عوامل عدّة أهمّها اللّحنُ، ورغبة الموالِي في تعلّم العربيّة، فكان لا بُدَّ من رسم منهجٍ نحويٍّ منضبطٍ يسيرُ عليه الناس⁽²⁾.

وبعدّه معياراً نقدياً يُميّزُ الخطأ من الصّواب بالنظر إلى المُطرّد من كلام العرب⁽³⁾. لذا، لا غرابة في أن يعتمد عليه النّحويون كثيراً في التحليل النّحويّ، وفي تقرير أحكامهم، وتأصيل أصولهم.

والمطلّع على كتب نحويي القرن الرابع الهجري، يجدُ أنّ حجّية القياس وأهمّيته عندهم، قد امتدّت عبرَ أغلب مسائله، حين التصريح بمصطلح الغلط⁽⁴⁾.

وبما أنّ الغلط ارتبط بقضية مخالفة القياس، أصبح القياسُ معياراً لتوجيه الظواهر اللّغويّة بالقبول أو الرّفص، ومن أمثلة ذلك، ما ذكره أبو سعيد السّيرافي في تعليقه الأخفش الأوسط، حينما أنكر العطف على عاملين -على حدّ زعمه-

في قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى

هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁶⁾، قوله: "وزعم الأَخفش⁽⁷⁾ أنّ سيّويه غلطٌ في إنكار

العطف على عاملين، وأنّه جائز مثل قول الله تعالى في قراءة بعض الناس: (وفي خلقكم وما يبيث من دابة آيات)⁽⁸⁾، فجر (الآيات) وهي في موضع نصب، ومثل

(1) ابن جنّي، الخصائص، 90/2.

(2) يُنظر: مصطفى، محمّد صلاح الدّين، (د.ت)، النّحو الوصفي في القرآن الكريم، دار غريب للطباعة، (د.ط)، القاهرة، ص14.

(3) يُنظر: الزبيدي، القياس في النّحو العربي، ص135.

(4) يُنظر: الحسيني، ظاهرة التعارض في النّحو العربي، ص77.

(5) سورة الجاثية، الآية: 4.

(6) سورة سبأ، الآية: 24.

(7) لم أجد له هذه المسألة في كتابه (معاني القرآن).

(8) وهي قراءة حمزة والكسائي، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص594.

ذلك قول الله تعالى: (... لعلى هدى أو في ضلالٍ مبينٍ) عطفاً على خبر إنَّ، وعلى اللام⁽¹⁾.

ثمَّ ردَّ عليه السِّيرافي بقوله: "وغلط الأَخفش في الآيتين اللَّتين ذكرهما من غير وجه"⁽²⁾.

فوجه القياس الذي استند إليه السِّيرافي في تغليب الأَخفش، حينما شرح المسألة القرآنيَّة المتمثِّلة بجوازه العطف على عاملين لمعمولٍ واحد، هو في الآية الأولى: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبِيتُ من دَابَّةٍ آياتٍ)، أنَّ حرف الجر متكرر، (فالآيات) موضعُ نصبٍ، وليس هو معمولٌ واحدٌ لعاملين؛ أي: (آياتٍ)، وإنَّما هو موضعُه موضعُ نصبٍ، وحرف الجر عاملٌ (لخلقكم)، فلا حاجةٌ لأنَّ نجعله لمعمولٍ قد تأخَّر، وهو (آياتٍ) ومعموله موجود في الآية التي تليها.

أمَّا قياسُه على قوله تعالى: (فإنَّا أو إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَى أو في ضلالٍ مُبينٍ)، فما فيه من حذفٍ وتقدير يدلُّ على تَمَحُّلٍ، فضلاً عن أنَّ (أو في ضلالٍ مبينٍ)، ليس فيه معمولٌ (إنَّ) منفي، وإنَّما هو ذو علاقةٍ بالعطف على (إنَّ)⁽³⁾.

من هذه المسألة يتضح أنَّ الغلط عند السِّيرافي، هو خروجٌ عن القياس، فهو مصطلحٌ مستقرٌّ عنده.

ومن أمثلة ذلك ما نقله الزَّجَّاجي في مجالسه بتغليب أبي العبَّاس ثعلب (ت291هـ) للفراء حينما جوَّزَ إضمار الخبر المعرفة بعد الفعل (ظنَّ) الناصب لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو: (الذي أظنُّكَ زيدٌ).

قال الزَّجَّاجي: "حدَّثني أبو بكر الخياط، قال: قال لي أبو العبَّاس: دخلتُ على محمَّد بن قادم فقال لي: كيف تقول: الذي أظنُّكَ زيدٌ. فقلتُ له: هذه غلطُ الفراء فيها. فقال: من أين غلطُ؟ قلت: أصلُ أن لا يضمَّ خبر المعرفة ثمَّ أضمره. فقال الذي أظنُّكَ زيد، يُريد أظنُّكَ، والهاء خبر الكاف فأضمره. قال: فكيف أراد أن يقول: قلت الذي أظنُّ إِيَّاكَ فتضمَّ الاسم، فإنَّ قال: الذي أظنُّه زيدٌ

(1) السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 47/3.

(2) المرجع نفسه، 47/3.

(3) يُنظر: المرجع نفسه، 48/3.

فجعل الهاء راجعةً إلى (الذي) فالمسألة فاسدة؛ لأنَّ الظنَّ يبقى بغير خبر. فإن جعل الهاء كناية عن مذكور كأنه قال: الذي أظنه أخاك ثم كنى عنه بعد ذكره وعلم المخاطب به فأضمر هاءً يرجع إلى الذي، كأنه يريد الذي أظنه إياه زيد، فالمسألة جيِّدة⁽¹⁾.

بيِّن الزَّجَاجِي المسألة بوضوح، إذ لا يمكن أن يكونَ الضميرَ متَّصلاً أو منفصلاً في مثل هذا التركيب على القياس؛ لأنَّ الخبر لا يأتي ضميراً، والفعل هو ناصبٌ لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وإذا قدرَ الضميرَ (إِيَّاكَ) منصوباً منفصلاً أو متصلاً فالعبارة فاسدة؛ لأنَّ الخبر لا يأتي ضميراً.

3.2.2 الإجماع:

يُعَدُّ الإجماعُ الأصلَ الثالثَ من أصول النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وهو في اصطلاح علماء العربية يعني "إجماعُ نحاةِ البلدين البصرة والكوفة"⁽²⁾، وقد لجأ إليه النُّحاة في بناء كثيرٍ من الأحكام والقواعد النَّحْوِيَّةِ؛ لأهميَّته الكبيرة في استنباط الأحكام النَّحْوِيَّةِ وترسيخها؛ لأنه أعلى مستويات السماع، فضلاً عن توظيفهم له في مناظراتهم وردود بعضهم على بعض.

ومن مواضع حُكْمِ الغلط بالإجماع عند النُّحاة ما ذكره المبرِّد في عدم جواز إلقاء علامة النُّدْبَةِ على النَّعْتِ؛ لأنه ليس بمنادى بقوله: "وكان يُونس⁽³⁾ يُجيز أن يُلقى علامة النُّدْبَةِ على النَّعْتِ، فيقول: وازيد الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه، وهذا عند جميع النَّحْوِيِّين خطأ؛ لأنَّ العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصَّوْتِ والنَّعْتِ خارجٌ منْ ذَا"⁽⁴⁾.

(1) الزَّجَاجِي، مجالس العلماء، ص138.

(2) السيوطي، جلال الدين، (ت911هـ-)، (1976م)، الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، ص35.

(3) يُنظر: سيويوه، الكتاب، 225/2.

(4) المبرِّد، المقتضب، 275/4.

ومما يؤخذ على أبي العباس المبرّد قوله: "وهذا عند جميع النحويين خطأ)، في حين أنه ورد جائزاً عند الكوفيين⁽¹⁾، في إلقاء علامة الندبة على الصفة، ويحتمل أنه قصد بذلك جماعة النحويين البصريين، ويُعدُّ هذا الحكم قاصراً؛ لعدم استناده إلى أحكام إجماع البلدين، أي: البصرة والكوفة.

ومن ذلك أيضاً ما جاء به النحّاس، إذ أورد أقوالاً تدلُّ على اختلاف النحويين في جواب القسم - في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾⁽²⁾ - وهي: "هو محذوف، ومنهم من قال: التقديرُ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ وحذفت اللام، ومنهم من قال⁽³⁾: الجواب: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: التقديرُ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ والسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ"⁽⁵⁾.

ثم بيّن النحّاس أن من دواعي الغلط البيّن، عندما نُقدِّم جوابَ القسم عليه، ومعنى هذا أن القسم لا يتأخّر على جوابه، وإلا فيُعْلَى، وهذا ما نصّ عليه سيبويه⁽⁶⁾، وقد ردّ النحّاس زعمَ أبي حاتم القائل: (التقديرُ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ والسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ)، وقد أدرج النحّاس هذا التركيب في عدادِ الغلطِ البيّن، ممّا يدلُّ على أنه يعني مخالفة إجماع النحويين⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيّين، 311/1، مسألة رقم (52).

(2) سورة البروج، الآية: 1.

(3) يُنظر: النحّاس، معاني القرآن وإعرابه، ص 307/5.

(4) سورة البروج، الآية: 12.

(5) النحّاس، إعراب القرآن، ص 1081.

(6) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 501/3.

(7) يُنظر: النحّاس، إعراب القرآن، ص 1081.

4.2.2 المعنى:

إنَّ للمعنى أهميةً كبيرةً في النحو العربيّ، ويُعدُّ من الأسباب المُهمّة بالحكم بالغلط، إذ إنَّ الابتعاد عنه والإخلال به يؤدي إلى فساد الكلام ونفي صحّته، فضلاً عن ذلك، فإنَّ انتفاء فائدته، يُخرجُ الكلام عن الصّواب؛ لأنَّ "أصل الكلام موضوع للفائدة، وإنَّ اتّسعت المذاهبُ فيه"⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك، ما ذكره أبو إسحاق الزّجاج في قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽²⁾، ويُقرأ (فأجمَعُوا أمركم وشُرَكَاءكم)⁽³⁾، قوله: "زعم القراء أنَّ معناه: فاجمَعُوا أمركم وادعُوا شركاءكم. وهذا غلطٌ؛ لأنَّ الكلام لا فائدة فيه"⁽⁴⁾، ثمَّ علَّل ذلك بقوله: "لأنَّهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنَّ يجمعوا أمرهم، فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول: لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها، المعنى لو تركت مع فصيلها لرضعها"⁽⁵⁾.
فالتغليب صارَ عندما قدَّروا عاملاً بعد الواو فهذا غلطٌ عنده؛ لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، فلا حاجة لمثل هذا التقدير، ولذا زعمَ أنه غلطٌ.

إذن فالمعنى المستقيم الذي أراده الزّجاج هو (اجمَعُوا أمركم مع شركائكم) أي: أراد التشريك بالحكم والمعنى، وإنَّ الكلام لا يُريدُ المعنى الجديد الذي قدَّروه (وادعوا شركاءكم).

ويُعضدُّ كلامُ الزّجاج ما ذكره الزّمخشري (ت528هـ)، بقوله: "والواو بمعنى (مع) يعني: فأجمعوا أمركم مع شركائكم"⁽⁶⁾.

(1) ابن السّراج، الأصول في النحو، 66/1.

(2) سورة يونس، الآية: 71.

(3) هي قراءة نافع كما رواها الأصمعي، يُنظر: الفارسي، الحجّة في القراءات، 369/2.

(4) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 27/3.

(5) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 28/3.

(6) الزّمخشري، الإمام محمود بن عمر، (ت528هـ)، (1407هـ/1987م)، الكشف، رتبةً

وصحّحه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، ط3، القاهرة، 359/2.

5.2.2 التعليل:

كان النحاة يوظفون التعليل في تفسير الظاهرة النحوية، فقد ارتبط التعليل بالحكم النحوي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن غاية النحاة في هذه المرحلة على الأقل "إنشاء معيار نحوي، له من الاطراد، والتوسع، والبعد عن الشذوذ، وما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن"⁽¹⁾، فيكون المعيار النحوي مقياساً للصواب، وعلّة لردّ الخطأ واللحن⁽²⁾.

ومن الأمثلة على ذلك تغليب النحّاس للفراء في إعراب لفظة (فيتعلمون) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾⁽³⁾.

وجّه الفراء إعراب الآية القرآنية: (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ، فَيَتَعَلَّمُونَ) بقوله: "ليست بجواب لقوله: (وما يُعَلِّمَانِ) إنّما هي مردودة على قوله: (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) فيتعلّمون ما يضرّهم ولا ينفعهم؛ فهذا وجه. ويكون (فَيَتَعَلَّمُونَ) متصلة بقوله: (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ) فيأبون فيتعلّمون ما يضرّهم، وكأنّه أجود الوجهين في العربية"⁽⁴⁾.

وردّ عليه أبو جعفر النحّاس بقوله: "أحسن ما قيل فيه إنّهُ مستأنفٌ، وقول الفراء: إنّهُ نسقٌ على (يُعَلِّمُونَ) غلط؛ لأنّه لو كان كذا لوجب أن يكون فيتعلمون

(1) الكيش، عبدالله، (1992م)، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس - ليبيا، ص157.

(2) ينظر: الملح، حسن خميس سعيد، (2000م)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمّان - الأردن، ص39.

(3) سورة البقرة، الآية: 102.

(4) الفراء، معاني القرآن، 64/1.

منهم، فقوله مِنْهُمَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ فَيَتَعَلَّمُونَ⁽¹⁾.

ويبدو أن فرضية التعليل النحوي هي التي وضعت النَّحَّاسَ إلى إصدار حكم الغلط على إعراب الفراء، ويكمن وجه الغلط في أَنَّ النَّسَقَ بالفاء، ينبغي أن يكون جزءاً من المعطوف عليه؛ لأنَّ عطف النَّسَقِ يحتاج أن يكون المعطوف عليه، مُتَّصِلاً بالمعطوف بعد الفاء، أو بعد حرف العطف، وآثر النَّحَّاسُ الاستئناف على النسق وهو رأيٌ وجيه.

ويوردُ البحث أنماطاً من العلل ومنها:

أ- عِلَّةُ الشَّبْهِ:

ويُعْبَرُ عنها أحياناً بعلة المشابهة أو المضارعة، وهي من أكثر العلل دوراناً في الكتب النحوية، وقد عرّف السيوطي الشبه بقوله: "الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه، على حسب قوة الشبه"⁽²⁾.

وقد استند النحويون إليها في تعليل "كل ظاهرة نحوية خالفت الأصل فشبهوها بما خالفها من القواعد المقررة؛ ولذا اطرقت هذه العلة"⁽³⁾ في كتب الشروح والمطولات النحوية.

ومن الأمثلة على ذلك، ما ورد عن سيبويه، فيما يتعلّق بالمستثنى بعد (إلا) قوله: "إنَّ بعضَ العربِ الموثوقَ بعربيّته يقول: ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيداً. وعلى هذا ما رأيتُ أحداً إلاَّ زيداً، فينصب⁽⁴⁾، زيداً على غير رأيتُ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل، ولكنك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل. والدليل على ذلك

(1) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 136.

(2) السيوطي، جلال الدّين، (1984م)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 317/1.

(3) الفتلي، حميد، (2011م)، العلل النحوية، دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص 321.

(4) الأصل (فتنصب).

أنه يجيء على معنى: ولكنَّ زيداً، ولا أعني زيداً. وعمل فيه ما قبله كما عمل
العشرون في الدرهم إذا قلتَ عشرون درهماً⁽¹⁾.

وردَّ الفارسيّ من ظنَّ أن سيبويه قد قصد أن (إلاً) أشبهت (لكنّ) بإضمار
الخبر، عدّه خطأ من سيبويه، إذا كان أرادَ هذا.
وبيّن أن سيبويه لم يُردْ ما ادّعاه المُدّعون، وإنما قصد أن (إلاً) أشبهت
(لكنّ) حملاً على المعنى لا باللفظ⁽²⁾.

وبهذا أكّد الفارسيّ أن عِلَّةَ الشُّبه في هذا المجال، لا معنى لها من جهة
اللفظ، وإنما الشُّبه من جهة المعنى حسب: ولذا يردُّ من حملَ كلام سيبويه أكثر
مما يحتمل.

ب- عِلَّةُ الجِوار:

ويُعبر عنها بعِلَّةِ المجاورة أحياناً، وهي اكتساب الكلمة إعراب ما جاورها
من الألفاظ من غير عامل، ولاسيما في العطف والنَّعت، ومن أمثلة ذلك ما جاء
عن سيبويه قوله: "وقال الخليلُ رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحراً ضَبَّ
خربان، من قبل أن الضبَّ واحدٌ والحجرُ جُبران، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ
بعِدَّةِ الأوّل، وكان مذكراً مثله، أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جِرةٌ ضبابٍ خربة؛ لأنَّ
الضباب مؤنثٌ، ولأنَّ الجِرةَ مؤنثٌ، والعدة واحدة، فغلطوا"⁽³⁾.

ووجهُ الغلط في هذا التركيب، أن الصِّفة لا بُدَّ أن تتبَع الموصوف، في
حين جاءت الصِّفة (خربة) مجرورة؛ وذلك حملاً على الجوار، أي حملاً على
(ضباب)، وكان الأولى أن تأتي مرفوعةً تبعاً لموصوفها (جِرة).

ونرى أن بعض النحويين قد أجمعوا على أن الحملَ على الجوار، من قبيل
الغلط، ويطالعنا النَّحَّاس بتعليقه ظاهرة الجوار بقوله: "لا يجوز أن يُعربَ شيءٌ
على الجوار في كتاب الله - عزَّ وجلَّ - ولا في شيءٍ من الكلام، وإنما الجوارُ

(1) سيبويه، الكتاب، 319/2.

(2) يُنظر: الفارسيّ، المسائل البغداديات، دراسة، ص 493.

(3) سيبويه، الكتاب، 437/1؛ ويُنظر: المرجع نفسه، 67/1.

غلطاً، وإنما وقع في شيءٍ شاذٍ، وهو قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خربٌ⁽¹⁾، حيث نفي ظاهرةً، وهي ظاهرة الحملِ على الجوار، وعدّها غلطاً.

وجاء عن ابن جنبيّ قوله: "فمِمَّا جازَ خِلافَ الإجماعِ الواقعِ فيه منذ بدءِ هذا العلمِ وإلى آخرِ هذا الوقتِ، ما رأيته أنا في قولهم، هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خربٌ، فهذا يتناولُهُ آخرُ عن أولٍ، وتال عن ماضٍ، على أَنَّهُ غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه ولا يتفقون عنه، وأنَّهُ من الشاذِّ الذي لا يُحملُ عليه، ولا يجوزُ ردُّ غيره إليه"⁽²⁾.

ج- عِلَّةُ النَّظِيرِ:

وقد حدّهُ الرُّمَّاني (ت384هـ)، بقوله: "هو الشبيه بما له مثلٌ معناه، وإن كان من غير جنسِهِ، كالفعل المتعدّي نظير الفعل الذي لا يتعدّى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو استتارِ الضميرِ وعملِهِ في الظرفِ والمصدرِ والحال"⁽³⁾.

ويُعدُّ النَّظِيرُ من الأسبابِ المُهمَّةِ في التَّصريحِ بمصطلحِ الغلطِ، ومن أمثلة ذلك، ما ذكرهُ النَّحَّاسُ في كلامٍ على رفعِ (المجيدُ) في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾⁽⁴⁾، وقد عزا هذه القراءةَ إلى (أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم)⁽⁵⁾.

أمَّا قراءةُ الخفضِ (المجيدِ)، فقد عزاها إلى (يحيى بن وثَّاب وحمزة والكسائي)⁽⁶⁾.

(1) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص164؛ ويُنظر: المصدر نفسه، 884.

(2) ابن جنبيّ، الخصائص، ص170.

(3) الرُّمَّاني، الحدود في النحو، ص65.

(4) سورة البروج، الآية: 15.

(5) نُسبت هذه القراءة إلى (ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم)، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص678.

(6) نُسبت هذه القراءة إلى (حمزة والكسائي، والمفضل روايةً عن عاصم)، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص678.

ووجهَ قراءة الرِّفَعِ توجييةً معنًى، على قولِ بعضِ النّحويّين⁽¹⁾، وقد علَّل ذلك "لأنَّ المجيِّدَ معروفٌ من صفاتِ الله"⁽²⁾، ومَنَعَ الخفضَ أو الجرَّ؛ لأنَّه "لا يجوزُ الجوابُ في كتابِ الله بل على مذهبِ سيبويه⁽³⁾ لا يجوزُ في كلامٍ ولا شعرٍ وإنما هو غلطٌ في قولهم: هذا جُحْرٌ ضبٌّ خرب، ونظيرُهُ في الغلطِ الإقواء"⁽⁴⁾.
وعلَّلَ ذلك بعلَّةِ نظير، وحاولَ أن يلمسَ توجيهاً لقراءة الخفضِ (المجيدِ) على أنَّها نعتٌ إلى (ربِّك)⁽⁵⁾، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾⁽⁶⁾.
إلَّا أنَّ هذا يُمكنُ أن يُؤخذَ عليه، أنَّا فصَّلنا بين النِّعتِ والمنعوتِ بفواصلٍ وهو: (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ).
يتَّضحُ من كلِّ ما تقدَّم، أنَّ النّحويّينَ قد أبانوا الغلطَ بكلِّ أشكاله، ووضَّحوهُ، واستطاعوا الوقوفَ عليه بمختلفِ أسبابه.

6.2.2 اختلاف الفهم والتأويل:

فَهِمَ بعضُ النُّحاةِ أقوالَ مَنْ سبقهم من العلماءِ على وفقِ المرحلةِ التي كانوا يعيشونَ فيها، وعبَّروا عنهم بعباراتٍ تلكِ المرحلةِ ومصطلحاتها، وحدودها، وعللها، ولاسيما إنَّ آثارَ المنطقِ والفلسفةِ قد شاعت في الدِّرسِ النّحويِّ، وبخاصةٍ في القرنينِ الثالثِ والرابعِ للهجرة، ممَّا انعكسَ سلباً على فهمِ بعضِ النُّصوصِ والمصطلحاتِ التي تناولها علماءُ النّحوِ الأوائلِ ومنهم يونسُ والخليلُ وسيبويه وغيرهم⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الزَّجَّاج، معاني القرآن، 308/5.

(2) النّحَّاس، إعراب القرآن، ص 1083.

(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 67/1.

(4) النّحَّاس، إعراب القرآن، ص 1083.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، ص 1083.

(6) سورة البروج، الآية: 12.

(7) يُنظر: الزبيدي، مازن عبد الرّسول، (2006م)، نحو سيبويه في كتب النُّحاة، رسالة

دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، بغداد- العراق، ص 66.

ومن ذلك ما نسبته الزَّجَّاجي إلى سيبويه في تغليط الخليل ويونس قوله:
 "سئل الخليل بن أحمد عن قول الله جلَّ وعز: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى
 الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾⁽¹⁾، فقال: هذا على الحكاية، كأنه قال: ثم لننزعنَّ من كل شيعَة الذين
 يُقال: أيُّهم هو أشدُّ عتياً. فقال سيبويه: هذا غلط، وألزمه أن يُجيز لأضربنَّ الفاسقُ
 الخبيثُ بالرَّقع، على تقدير لأضربنَّ الذين يقال له هو الفاسق الخبيثُ بالرَّقع،
 وهذا لا يُجيزه أحد. وقال يونس بن حبيب: الفعل مُلغى، و(أي) مرفوعٌ بالابتداء،
 وأشدُّ خبره، كما يُقال: قد علمتُ أيُّهم عندك، قال سيبويه: وهذا أيضاً غلط؛ لأنَّه
 لا يجوز أن يلغى إلا أفعالُ الشكِّ واليقين، نحو ظننتُ وعلمتُ وبابهما"⁽²⁾.
 وهو وهمٌ وقع فيه الزَّجَّاجي؛ فسيبويه لم يعدَّ هذا غلطاً، وإنما قال إنه بعيدٌ،
 وبين أن يونس قد قال الفعل مُلغى، إلا أن سيبويه لم يذكر هذا، وإنما قال الفعل
 مُعلق، والإلغاء غير التعليق وهو واضحٌ من قوله كما أورده عن الخليل ويونس:
 "وزعم الخليل أنَّ أيُّهم إنما وقع في ضربٍ أيُّهم أفضلُ على أنه حكاية، ...، وأمَّا
 يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهدُ أنك لرسولُ الله. وأضرب معلقةً...، وتفسير
 الخليل - رحمه الله - ذلك الأوَّل بعيدٌ، وإنما يجوز في شعرٍ، أو في اضطرارٍ. ولو
 ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ...، وأمَّا قول يونس
 فلا يشبه أشهدُ إنَّك لمنطلق"⁽³⁾.
 والذي يبدو أن ما كان في عصر الزَّجَّاجي غلطاً يُعدُّ بعيداً في عصر
 سيبويه.

إذا ما لاحظنا أن المنطق والفلسفة قد تسلَّتا إلى علم النحو في القرن الثالث
 والرابع للهجرة، إذا أخذنا بالحسبان أن الزَّجَّاجي معنيٌّ في مثل هذا؛ لأنه وضع
 كتاباً أو مصنفاً في هذا الشأن وهو الإيضاح في علل النحو.

(1) سورة مريم، الآية: 69.

(2) الزَّجَّاجي، مجالس العلماء، ص 301.

(3) سيبويه، الكتاب، 399/2، 400، 401.

وهذا دليلٌ على أنَّ النَّحْوِيِّينَ كانوا يَتمتَّعونَ بالحريةِ التَّامةِ في إبداءِ آرائهم في مسائلِ النَّحوِ المختلفةِ، ومنها ظاهرةُ الغلطِ، وهذا بيِّنٌ من خلالِ عدمِ تورُّعهم عن تخطئةِ النَّحويِّ حتى لو كانَ عَلمًا بارزًا من أعلامِ النَّحوِ العربيِّ، أمثال: يونس والخليل وسيبويه⁽¹⁾.

(1) يُنظر: سلطان، المؤاخذات النَّحوية حتى نهايةِ المئةِ الرَّابعةِ الهجريةِ، ص 23.

الفصل الثالث

تطبيقات في مسائل الغلط في:

(الأسماء، وفي الأفعال، وفي الأدوات والحروف)

1.3 في الأسماء:

المسألة الأولى:

غلط الفارسيّ رواية أبي عبيد عن حمزة في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا

مَالٍ﴾⁽¹⁾، وذلك في قوله: "وروى أبو عبيد عن حمزة أنه كان يقرأ: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ)⁽²⁾ بهمزة ممدودة وهو غلط"⁽³⁾.

ووضّح الفارسيّ بعد كلامٍ طويلٍ، لا حاجة لنا بذكره، دلالة الآية على الاستفهام، بقوله: "كأنه جحدَ بآياتنا؛ لأنَّ كانَ ذَا مالٍ وبنين، أو: كَفَرَ بآياتنا، لأنَّ كانَ ذَا مالٍ وبنين، وعلى هذا المعنى يكون محمولاً فيمن استفهم فقال: (أَنْ كَانَ ذَا مالٍ وبنين)؛ لأنه توبيخٌ، وتقريرٌ، فهو بمنزلة الخبر، ومثل ذلك قولك: أَلَنْ أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ جَدَّتْ نَعْمَتِي، إِذَا وَبَّخْتَهُ بِذَلِكَ، فعلى هذا تقدير الآية"⁽⁴⁾، فالمدُّ يُفَرِّقُ الاستفهام، ويجعله خبراً خالصاً، والآية فيها استفهامٌ مجازيٌّ أفادَ التوبيخ والتقرير، ولم يُرِدْ بالخبر الخالص، بل هو استفهامٌ مجازيٌّ أخذَ معنى الخبر.

(1) سورة القلم، الآية: 14.

(2) نسبت قراءة (أَنْ كَانَ) بهمزتين على الاستفهام، إلى حمزة وأبي بكر عن عاصم والمفضل وابن عامر والحسن وابن أبي إسحاق وأبي جعفر ويعقوب ويحيى بن آدم، أمّا قراءة (أَنْ كَانَ) بهمزة واحدة على الخبر، فقد نسبت إلى ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وحفص عن عاصم وأبي بكر عنه أيضاً وخلف وابن محيصن واليزيدي والمطوعي وشيبة والأعمش وابن مسعود، يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 32/10.

(3) الفارسيّ، الحجّة للقراءات السبع، 56/4.

(4) الفارسيّ، الحجّة للقراءات السبعة، 57/4.

المسألة الثانية:

إنَّ بعض الأسماء عند العرب اتَّخذت وضعاً تعارف عليه الناس، وهو أنَّ بعض الأسماء له كُنيةٌ من الكنى يُعرف بها، ولا يجوزُ حرفها عمّا قيلَ فيها ومنَّ يَعدُّ الخروج عن هذه الكنى أمراً جائزاً في الشعر، فقد عدَّه السِّيرافي غلطاً، وإنَّ كان قد صدر من شاعرٍ، وقد مثَّل لذلك بقوله: "وأما ما لا يجوز في الشعر ولا في الكلام، فالغلط الذي يغلطه الشَّاعر في اسمٍ أو غيره، ممَّا يُظنُّ أنَّ الأمر فيه على ما قال؛ كقوله:

والشيخ عثمانُ أبو عفانَ

فظنَّ أنَّ (عثمان) يُكنى (أبا عفان)؛ لأنَّ اسم أبيه (عفان)، وإنما هو (أبو عمرو)، فهذا ممَّا لا يجوز" (1).

وكلامه يدلُّ دلالةً واضحةً على أنه لا يستثني أحداً من الغلط، سواءً أشاعراً كان أم غير شاعر.

ولم يشغل المتأخرون أنفسهم، إلاَّ بإيراد أنواع المعارف، ومنها: (العلم وتقسيماته)، ولم يهتموا بجزئيات الكنية، واللقب، وهذا يجوز أو لا يجوز (2).

(1) السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2/189-190.

(2) يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر، (ت473هـ)، (1982م)، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، (د.ط.)، العراق، 1/365-366؛ ويُنظر: ابن عصفور الإشبيلي، (669هـ)، (1419هـ/1999م)، شرح جمل الزَّجَّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان، 1/71، 473؛ ويُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 4/176؛ ويُنظر: الأزهرى، خالد بن عبدالله، (ت905هـ)، (1427هـ/2006م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، إعداد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان، 1/131-133.

المسألة الثالثة:

ومن مسائل الغلط في الاستفهام ما أورده السيرافي عن المازني، مؤخذاً سيبويه، ومُغلطاً إيّاه، عندما قال: "غَلَطَ سيبويه في قوله: وإن شئتَ رفعتَ بما نصبت؛ لأنَّ الرَّفَعَ بالحكاية، والنَّصَبَ بإعمالِ الفعل" (1).

إذ بيّن سيبويه على حدّ قول المازني، إنّ رفعَ (زيدٌ مُنطلقٌ) على الحكاية، بعد القول بالاستفهام، أمّا النَّصَبُ فبالفعلِ تقولُ أيضاً، فسيبويه خيرٌ في توجيه الإعراب على الرَّغْمِ مِنْ أَنْ الفعل واحدٌ وهو (تقول)، وردَّ السيرافي على المازني بقوله: "إنّ هذا لا يذهب على مَنْ هو دون سيبويه" (2).

واستأنف كلمةً موضّحاً مُرادَ سيبويه مِنْ قوله المذكور أنّاً مُبيّناً أنّه لم يُردِّ الكلام على العامل وإنّما أراد المعنى، وهو بيّنٌ مِنْ قوله: "ولم يَغزُ سيبويه هذا المغزى، إنّما أراد: وإن شئتَ رفعتَ في الموضع الذي نصبت، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول: (زيدٌ بالبصرة)، وإنّما تُريد: (في البصرة)، وقد يجوز أن يكون المعنى: وإن شئتَ رفعتَ ما نصبت، والباء زائدة كما قال تعالى: ﴿تَنبُتُ

بِالدُّهْنِ﴾ (3)، أي: تنبت الدُّهْن، وكما قال الشاعر:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةَ سُودِ المَحَاجِرِ لا يقرَأَنَ بالسُّورِ

يُريد: لا يقرَأَنَ السور" (4).

إنّ ما ذهب إليه السيرافي في ردّه على تغليطِ المازني، كانت غايته إبراز المعنى مِنْ غير خوضٍ في المُمَاحَكاتِ النَّحْوِيَّةِ.

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 243/3

(2) المرجع نفسه، 243/3.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 20.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 244-243/3.

المسألة الرابعة:

وممّا أوردَهُ النَّحَّاسُ فِي تَوْجِيهِ إِعْرَابِ (أَرْدَاكُمْ) فِي آيَةِ الْكُرَيْمَةِ: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾⁽¹⁾، قوله: "ابتداء وخبر، ويجوزُ أن يكونَ ظَنُّكُمْ بدلاً من ذلكم و (أرداكم) خبر ذلكم، وعلى الجواب الأول أرداكم خبر ثانٍ"⁽²⁾.
ورفضَ النَّحَّاسُ تَوْجِيهِ الْفَرَّاءِ⁽³⁾ (لأرداكم) على أَنَّهُ حال على حدِّ قوله، فنعتُهُ بِالْغَلَطِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَا يَأْتِي حَالاً⁽⁴⁾.
وجديرٌ بالذِّكْرُ أَنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ، لَمْ يَخْرُجُوا عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَّاسُ فِي تَغْلِيظِ الْكُوفِيِّينَ وَلَا سَيِّمِ الْفَرَّاءِ، وَأَفَاضَ مَكِّي الْقَيْسِيُّ فِي إِبْرَازِ حُجَجِ الْبَصْرِيِّينَ⁽⁵⁾.
وكذا صَاحِبُ إِيْتِلَافِ النُّصْرَةِ، الَّذِي أَفَاضَ أَيْضاً فِي إِبْرَازِ حُجَجِ الْبَصْرِيِّينَ وَدَحَضَ حُجَجَ الْكُوفِيِّينَ⁽⁶⁾.

المسألة الخامسة:

وَمِنْ مَوَاطِنِ الْحَالِ الَّتِي عُدَّتْ مَحَلَّ خِلَافٍ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ، وَأَصْرَ ابْنِ وَوَلَادٍ عَلَى تَغْلِيظِ الْمَبْرَدِ فِي تَوْجِيهِ الْحَالِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لـ (كَانَ) مَا بَحَثَهُ بِخُصُوصٍ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءِنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا⁽⁷⁾

(1) سورة السجدة، الآية: 23.

(2) النَّحَّاسُ، إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، ص 788.

(3) لَمْ أَعْتَرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَ رَجُوعِي إِلَى كِتَابِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ) لِلْفَرَّاءِ، يُنْظَرُ: 332/2-333.

(4) يُنْظَرُ: النَّحَّاسُ، إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، ص 788.

(5) يُنْظَرُ: مَكِّي بن ابن طَالِبِ، (ت 437هـ-)، (2010م)، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، تَحْقِيقٌ:

أَسَامَةُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط 1، بِيْرُوتَ، ص 399.

(6) يُنْظَرُ: الزَّبِيدِيُّ، عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّجَرِيِّ، (د.ت.)، كِتَابُ ائْتِلَافِ النُّصْرَةِ فِي اخْتِلَافِ نُحَاةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ، تَحْقِيقٌ: طَارِقُ الْجَنَابِيِّ، عَالَمُ الْكُتُبِ، (د.ط.)، بِيْرُوتَ، ص 124.

(7) يُنْظَرُ: هَارُونُ، مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ، 210/1.

الشَّاهِدُ من أبيات سيبويه الذي وَجَّهَ المسألة بقوله: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصرُ على الفاعل فيه، نقول: قد كان عبدالله، أي: قد خُلقَ عبدالله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر"⁽¹⁾.

وذهب المبرِّد في هذا الشأن إلى: "ولا حجَّة له في هذا، لو رفع؛ لأنَّ (أشنعاً) يكون خبراً، وتكون (كان) متعدية"⁽²⁾.

وناقش ابن ولاد كلام المبرِّد بقوله: "فأمَّا قولُ محمدٍ: إنَّهُ يُنصب (أشنع) على أنَّه خبر (كان) فهو غلطٌ؛ لأنَّه لم يُخبر بكان هاهنا عن أمرٍ ثابتٍ مُستقرٍ به، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: كانَ اليومُ الذي تعلمُ عظيمًا، فقد أخبرتَ عن يومٍ (واقع) معلومٍ، قال: والشاعر لم يُردِ هذا، إنَّما أراد به، إذا وقعَ يومٌ هذه حاله فعلٌ، وصنعٌ، ولم يخبرنا عن أمرٍ واقعٍ؛ لأنَّ (إذا) في معنى الجزاء، و(يوم) زمان يَحْدُثُ"⁽³⁾.

واستمرَّ ابن ولاد في إيضاح رأي سيبويه في هذه المسألة بقوله: "ولعمري لو أخبر به عن أمرٍ مُستقرٍ ثابتٍ، ولكنَّه أخبرَ به عن أمرٍ يُمكن حدوثُهُ، وفيه حرف الشركة، فمن هاهنا جعله سيبويه حالاً، ولم يجعله خبراً"⁽⁴⁾.

وبهذه الطريقة استطاع ابن ولاد أن يُثبتَ حُجَّتَهُ، ويُغلِّطَ المبرِّد الذي حاول أن يجدَ تفسيراً لنصب (أشنعاً)، على أنَّه خبر (كان)، ولم يُوفِّق في ذلك، وبهذا عدَّ الغلط في فهم النصِّ وتأويله واضحاً.

ذكر الأعلام الوجهين معاً من غير مفاضلةٍ في إعراب (أشنعاً)، الأول: "قال: (وبعضُ العرب يقول: إذا كان يومٌ نو كواكبَ أشنعاً)، فيجعلُ كانَ بمعنى وقع، ويجعل (أشنع) على الحال إلاَّ أنَّها حالٌ لا تفيذُ إلاَّ توكيداً على حدِّ قوله:

(1) سيبويه، الكتاب، 46/1.

(2) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص52، مسألة (5).

(3) المرجع نفسه، ص52.

(4) المرجع نفسه، ص53.

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾⁽¹⁾، فقولُه: رسولاً حالٌ مؤكِّدةٌ كالمصدر المؤكِّد للفعل، والثاني: وقد يجوز أن (أشنع) خبر⁽²⁾.

المسألة السادسة:

ومن المسائل التي أولاها النَّحَّاسُ عنايةً وتخصُّمً الابتداء، مسألة توجيه رفع (أمة) الواردة في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾⁽³⁾. وابتداء المسألة بإعراب (ليسوا سواءً)، فقال: "تمَّ الكلام"⁽⁴⁾، وبَيَّنَّ إعراب ما بعدهُ بقوله تعالى: ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾، قوله: "ابتداء"⁽⁵⁾ وذكر قولاً للفراء⁽⁶⁾ زعم فيه، إنه يرفعُ (أُمَّةً) بسواء، إذ قدَّرَ الكلامَ بقوله: ليس تستوي أمةٌ منْ أهلِ الكتابِ قائمةٌ يتلونَ آياتِ الله وأمةٌ كافرة.

وخطأ النَّحَّاسِ قول الفراء منْ جهاتٍ هي: "إحداها: إنه يرفعُ (أُمَّةً) بسواء، فلا يعودُ على اسم ليس شيءٌ يرفعُ بما ليس جارياً على الفعل، ويضمُرُ ما لا يحتاجُ إليه؛ لأنه قد تقدَّم ذكرُ الكافرين، فليس لإضمار هذا وجه"⁽⁷⁾. وأوردَ النَّحَّاسُ قولاً لأبي عبيدة⁽⁸⁾، يوجِّهُ رأيَ الفراء، مَعزُوماً إلى لغة (أكلوني البراغيث)، وبَيَّنَّ أن هذا التوجيه غلطٌ، مُعلِّلاً ذلك بقوله: "وهذا غلطٌ؛ لأنه قد تقدَّم ذكرهم، وأكلوني البراغيث لم يتقدَّم لهنَّ ذكر"⁽⁹⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 79.

(2) الشنتمري، أبو الحجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت467هـ—)،

(1407هـ/1987م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان،

منشورات معهد المخطوطات العربيَّة، ط1، 1/184.

(3) سورة آل عمران، الآية: 113.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص215.

(5) المرجع نفسه، ص215.

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 1/230.

(7) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص216.

(8) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص50-51.

(9) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص216.

ويبدو أنَّ النَّحَّاسَ في هذا الموطن، قد ساوى بين الخطأ، والغلط، بأنه عَدَّ توجيه الفراء للإعراب خطأً، وتوجيه أبي عبيدة للإعراب أيضاً غلطاً، فهما لديه مُتساويان إذن.

وضمَّ القيسيّ (ت427هـ) رأيه إلى رأي النَّحَّاسِ، في عَدِّ قوله تعالى: ﴿مَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾: ابتداءً وخبراً، وذكر رأي الفراء وسوَّغَهُ على قُبْحِ عمل (سواء) في هذه الآية، وردَّ قول أبي عبيدة الذي قضى بأنَّ (أُمَّةً) اسم ليس، و(سواء) خبرها، وعَدَّ ذلك بعيداً، ويبدو أنَّ البعيد عِنْدَ القيسيّ مساوٍ للغلط⁽¹⁾.

المسألة السابعة:

في مناقشةٍ للزَّجَّاجِ للكوفيين في عَدِّ (إِنَّ) عاملاً ضعيفاً يؤثرُ في الاسم ولا يؤثرُ في الخبر، بدليل المعطوف على اسمها، كان مرفوعاً في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽²⁾، وذكر توجيهات الكوفيين⁽³⁾، وحاول الردَّ عليها، وتغليطه لهم فيما يخصُّ (إِنَّ) من جهة كونها عاملاً ضعيفاً، وعَدَّ ذلك إقداماً على كتاب الله وتجاوزاً عليه، وقال في هذا الشأن إنَّ: "هذا التفسير إقدامٌ عظيمٌ على كتاب الله؛ وذلك أنهم زعموا أنَّ نصبَ (إِنَّ) ضعيفٌ؛ لأنها إنما تُغَيِّرُ الاسم ولا تُغَيِّرُ الخبر"⁽⁴⁾.

وبيَّن غلطهم بقوله: "وهذا غلطٌ؛ لأنَّ (إِنَّ) عملتُ عملين بالنَّصبِ، والرفعِ، وليس في العربيَّة ناصبٌ ليس معه مرفوعٌ؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ مُشَبَّه بالمفعول، والمفعول لا يكونُ بغيرِ فاعلٍ، إلاَّ فيما لم يُسمَّ فاعله"⁽⁵⁾، وقَوَّى حُجَّتَهُ أنَّ (إِنَّ) عاملٌ ليس بضعيف كما يزعمون بقوله: "وكيف يكون نصب (إِنَّ) ضعيفاً وهي

(1) مكِّي بن أبي طالب، مُشكَلُ إعراب القرآن، ص98-99.

(2) سورة المائدة، الآية: 69.

(3) يُنظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/167.

(4) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/192-193.

(5) المرجع نفسه، ص193.

تتخطى الظروف، فتتصب ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جِبَارِينَ﴾⁽¹⁾،
ونصبُ (إِنَّ) مِنْ أَقْوَى المنصوبات⁽²⁾.

وهكذا دافع الزَّجَّاج عن رأيه، وغلط الكوفيين بحُجَّةٍ منطقيَّةٍ مُدعمةٍ بأقوالٍ
من كتاب الله.

وذكر صاحبُ الإنصاف آراءَ الفريقين: الكوفيين والبصريين في هذه
المسألة بالتفصيل، وأورد حُجَجَهُمْ⁽³⁾.

وللرَّضِيِّ رأيٌ في هذه المسألة وهو: "أَنَّ الواو في (والصابئون) اعتراضية
لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، والصابئون كذلك لسدِّ خبر (إِنَّ) مَسَدَّهُ،
ودلالته عليه، كما في: (يا تيم تيم عدى)، على مذهب المبرد⁽⁴⁾.

أمَّا الأزهري، فأورد شرط البصريين في العطف على اسم (إِنَّ) بالرفع
على تمام الخبر، وحاول أن يُسندَ رأيهم، وأوردَ رأي الكوفيين في جواز العطف
بالرفع على اسم (إِنَّ)، وإن لم يتم الخبر، وأراد رأي الكسائي وتلميذه الفراء⁽⁵⁾.

ويرى فاضل صالح السامرائي أنَّ العلاقة بين المعطوف على اسم (إِنَّ)،
واسمها، مرتبطٌ بإرادة المُتكلِّم، فإنَّ أراد التوكيد للمعطوف نَصَبَ، وإلا فالرفعُ
على المحلِّ، ولم يتجاوز مقالة البصريين في جوازه بعدم تمام الخبر، لكنَّه قَيَّدَ
الموضوع بإرادة التوكيد⁽⁶⁾.

المسألة الثامنة:

غلطُ ثعلب (ت291هـ) المازني، عندما جوَّزَ حذف ضمير الشَّأن، إذا كان
اسماً لـ (إِنَّ) في: (إِنَّ غداً يجيء زيدٌ)، مُعللاً ذلك بأنَّ هذه الأسماء تلي (إِنَّ)
وقايةً للأفعال، مراعيًا المعنى، موازياً بينه وبين (ما) الموصولة عندما تلي (إِنَّ)،

(1) سورة المائدة، الآية: 22.

(2) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 193/2.

(3) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 167/1.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 371/4.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 321/1-322.

(6) السامرائي، معاني النحو، 230/3.

مساوياً في عرضه هذه المسألة بين الغلط والخطأ، وهي مسألة تتعلق بالتركيب؛ لأنَّ المعنى يختلُّ عند حذفِ الضمير، إذا كان خبرُ (إنَّ) جملةً فعليةً، كذلك إذا كان الاسم الموصول (ما) الذي يلي (إنَّ) صِلتهُ جملةً فعليةً أيضاً، فَـ (إنَّ) لا تقبل الأفعال إلاَّ إذا تلاها ضمير الشأن، فضميرُ الشأن لا يُمكنُ حذفُهُ مِنْ هذا التركيب⁽¹⁾.

وقد أيدَ المازني في هذه القضية ابن عصفور وكأنَّهُ قَصَرَهُ في ضرورةِ الشُّعر، واستشهد بقول القائل:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلِقُ فِيهَا جَازِرًا وَظِيَاءَ

يريد: إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ، وكذلك قوله:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ أَلْمَةُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

يريدُ إِنَّهُ مِنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ⁽²⁾.

إلاَّ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ تَوْجِيهًا لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ ثَعْلَبٌ عِنْدَمَا عَلَّ عَدَمَ جَوَازِ حَذْفِهِ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ: "وإنَّمَا لَمْ يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمرٍ أو شأنٍ إلاَّ في ضرورةٍ؛ لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مُفسِّرة له، فقبح حذفه وإبقاء الجملة، كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصِّفة جملة"⁽³⁾.

المسألة التاسعة:

أوردَ النَّحَّاسُ قولين للزَّجَّاجِ في توجيه إعراب هاتين الآيتين: ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾

﴿السَّابِقُونَ﴾ ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾⁽⁴⁾، واهتمَّ بتوجيه إعراب: (أولئك المقربون)، فالقول

(1) يُنظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1400هـ/1980م)، مجالس ثعلب، شرح

وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، 272/6.

(2) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزَّجَّاجِي، 450/1-451.

(3) المرجع نفسه، 451/1.

(4) سورة الواقعة، الآيتان: 10-11.

الأوّل: عدّ (أولئك المقرّبون) في موضع الخبر، والثاني: وجّه إعراب (أولئك المقرّبون) نعتاً للخبر (السابقون) الثانية.

وكان ردُّ النَّحَّاسِ مُغْلَطاً الزَّجَّاجُ في التوجيه الثاني، مستنداً إلى تحليل سيبويه⁽¹⁾، مُبَيَّنًا أَنَّ اسم الإشارة (أولئك)، أعرِفُ مِنْ الاسمِ المُعرَّفِ بِـ (أل): (السابقون)، وعلى هذا الأساس، لا يمكنُ أَنْ يُعرَّفَ مُعرَّفٌ إِلَّا بأدنى منه رتبةً في التعريف، وعلى هذا عدّ النَّحَّاسِ إعراب: (أولئك المقرّبون) في موضع النّعت (غلطاً)، ورجّح أَنْ يُعرَبَ في موضع الخبر بعد خبر؛ أي: التوجيه الأوّل الذي عزاه الزَّجَّاجُ وزادَ عليه توجيهاً آخر، وهو: (البدل)⁽²⁾.

وإذا كان النَّحَّاسُ قد ربط هذه المسألة بالمعنى ربطاً دقيقاً ورفضَ الإتيان على الجوار، استثناساً برأي رؤساء النحويين الذين عدّوا مثلَ هذا التوجيه غلطاً. نخلصُ ممّا تقدّم، أَنَّ ابن الحاجب، قد نظَرَ إلى المسألة نظرةً خصوصاً، وعموماً، فضلاً عن القول بترتيب المعارف، وتقديمها على بعضها، فهي على مراتب الأعراف فالأعراف⁽³⁾.

المسألة العاشرة:

ناقش ابن السراج تعريفَ كُلِّ مَنْ: (ما، مِنْ، أي) وتتكيرها، ردّاً على المازني برأي المبرد الذي ربط التعريف والتكثير بالإضافة، والإفراد، فإن كانت مضافة، فهي معارف، وإلاّ فهي نكرات، وذكر ادّعاء الأخفش الذي عدّه المبرد غلطاً على حدّ قوله عندما قال: "وكان الأخفش يقول: هي معرفة، ولكن أنون؛ لأنّ التّوين وقع وسط الاسم، فهو بمنزلة امرأةٍ سميتها خيراً منك، وكان غيره لا يصرفها، ويقول: أيّة صاحبئك؛ لأنّها معرفة"⁽⁴⁾، وعدّه المبردُ مِنْهُ غلطاً بقوله: "وشرح أبو العباس ذلك فقال: إنّ (من، وما، وأي) مفردة نكراتٍ، وذلك أنّ (أيّا)

(1) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 67/1، 437.

(2) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 918.

(3) يُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 334/2.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ص 205-206.

مُؤَوَّتَةٌ فِي التَّائِيثِ، إِذَا قُلْتَ: أَيَّةُ جَارِيَتِكَ، وَقَوْلِ الْأَخْفَشِ: التَّنْوِينُ وَقَعَ وَسَطًا غَلَطٌ⁽¹⁾.

وَعَلَّلَ الْمَبْرَدُ رَأْيَ الْأَخْفَشِ بِقَوْلِهِ: "وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَيُّ) فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ، لَا صِلَةَ لَهَا، (وَمَنْ، وَمَا) إِذَا كَانَتَا خَبْرًا، فَإِنَّهُمَا يُعْرَفَانِ بِصِلَتِهِمَا، فَقَدْ حَذَفَ مَا كَانَ يُعْرَفُهُمَا فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ (أَيِّ) مَفْرَدَةً"⁽²⁾.

يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ الَّذِي عَوَّلَ فِيهِ عَلَى الْمَبْرَدِ مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، ذُو عِلَاقَةٍ وَثِقِيَّةٍ، بِالإِضَافَةِ، أَوْ الْقَطْعِ عَنْهَا، أَوْ الإِفْرَادِ.

وَلَمْ يُعْنَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِلاَّ بِتَحْدِيدِ حَقِيقَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَمْ يُشِيرُوا إِلَى مَوْطِنِ الْغَلَطِ، الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ السَّرَّاجِ⁽³⁾.
المسألة الحادية عشرة:

مَنْعَ الْفِرَاءِ أَنْ يَلِيَ: (نَعَمْ، وَبِئْسَ) نَكْرَةٌ مُفَسَّرَةٌ: (مِثْلُ)، وَ (أَيُّ)، وَعَدَّ الْكَلَامَ فَاسِدًا، وَعَلَّلَهُ بِالْخَطَأِ، وَمَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ: "نِعْمَ مِثْلُكَ زَيْدٌ، وَنِعْمَ أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ لَا يَكُونَانِ مُفَسَّرَيْنِ"⁽⁴⁾، وَحَمَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِمَا بَعْدَ التَّعْجُّبِ السَّمَاعِيِّ بِقَوْلِهِ: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: اللَّهُ دَرَكٌ مِنْ أَيِّ رَجُلٍ، كَمَا تَقُولُ: اللَّهُ دَرَكٌ مِنْ رَجُلٍ"⁽⁵⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ص 206.

(2) المرجع نفسه، ص 206.

(3) يُنْظَرُ: ابْنُ يَعِيشَ، مَوْفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ ابْنُ عَلِيِّ النَّحْوِيِّ، (ت 643هـ—)، (د.ت)، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، عَالَمُ الْكُتُبِ، (د.ط.)، بَيْرُوتَ، 11-10/4؛ وَيُنْظَرُ: الْأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، 158-156/3؛ وَيُنْظَرُ: الْأَشْمُونِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، (ت 900هـ—)، (1375هـ/1955م)، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ط 1، بَيْرُوتَ، -لُبْنَانَ، 77/1.

(4) الفراء، معاني القرآن، 57/1.

(5) المرجع نفسه، 57/1.

ربط الفراء الفاسدَ بالخطأ من جهة التعليل، وذكر تفصيلاً لهذا التعليل،
يؤكدُ أن التركيب يختلُّ، إذا كان على هذه الشاكلة، والفاسدُ الذي عُلِّتْهُ خطأً، يبدو
أنَّهُ غلطٌ، وذكر الفراء تراكيبَ لا يصحُّ أن يأتي فيها استعمال (مثل) و (أي)
باعتبار أنهما يؤدبان معنى التفسير.

جوزَ الجرجاني (ت471هـ) عدَّ: (مثل)، و (أي) فاعليّ: (نعمَ وبئسَ)
المفسرين، وذكر كلاماً مطوّلاً في توجيه هذين المثلين⁽¹⁾.

وكذا الأزهرى الذي اكتفى بذكر (ما) التي تلي (نعم) وما قيلَ فيها، فنذكر
فيها قولين وهما: (قيل هي فاعل)، و (قيل هي تمييز)⁽²⁾.

المسألة الثانية عشرة:

عندما عدَّ الزجّاج من إعراب (الر) مبتدأ، و (كتاب) خبراً، غلطاً في قوله
تعالى: ﴿الرَّكَابُ أَحْكَمُ آيَاتِهِ﴾⁽³⁾، كلامه ناشئ من أن هذه الحروف ليست كلمات،
وإنما هي أصوات لا يمكن أن تحملَ على الكلمات، وناقشَ هذه المسألة بدقّة
موجّهاً إيّاها توجيهَ معنى، بعد أن ذكرَ وجهين في إعرابها وهما: "كتابٌ مرفوع
بإضمار هذا كتابٌ، وقال بعضهم: كتابٌ خبرُ "الر"⁽⁴⁾.

وجديرٌ بالذكر، أن الزجّاج قد قصدَ الفراء بقوله: بعضهم⁽⁵⁾، وردّ عليه
بقوله: "وهذا غلط"⁽⁶⁾، مُعللاً: "لأنّ قوله: (كتابٌ أَحْكَمُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ) ليس هو
"الر" وحدها، وفي التفسير أحكمت آياته بالأمر والنهي والحلال والحرام ثمّ فَصَّلْتُ
بالوعد والوعيد"⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 371/1.

(2) يُنظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 81/2-82.

(3) سورة هود، الآية: 1.

(4) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 37/3.

(5) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 9/2.

(6) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، 37/3.

(7) المرجع نفسه، 37/3.

وانتقل إلى توجيه المعنى قائلًا: "والمعنى - والله أعلم - أن آياته أحكمت وفُصِّلت بجميع ما يحتاج إليه من الدلالة على التوحيد، وإثبات نبوة الأنبياء - عليهم السلام - وإقامة الشرائع"⁽¹⁾.

واستدلَّ على ذلك من آي القرآن الكريم: "والدليل على ذلك قوله: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾⁽³⁾، ويدلُّ على هذا قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾⁽⁴⁾، المعنى: ﴿أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

يتبيَّن من كلام الزَّجَّاج، أنَّ الغلط في هذا الموطن مرتبطٌ أيَّما ارتباطٍ بالمعنى، وقد وافق النَّحَّاسُ الزَّجَّاجَ في توجيه إعراب هذه الآية، بقوله: "(كتابٌ) بمعنى هذا كتابٌ"⁽⁷⁾.

وفَصَّلَ الْمُعْرَبُونَ الكلامَ في وجوه الإعراب لكنَّهم لم يُجاوِزُوا ما أراده كلُّ مِنْ الزَّجَّاجِ والنَّحَّاسِ⁽⁸⁾.

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 37/3.

(2) سورة الأنعام، الآية: 38.

(3) سورة يوسف، الآية: 11.

(4) سورة هود، الآية: 2.

(5) سورة هود، الآية: 1.

(6) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 37/3.

(7) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 417.

(8) يُنظر: مكي بن ابي طالب، مُشكَلُ إعراب القرآن، ص 23؛ ويُنظر: العُكْبَرِي، التبيان في

إعراب القرآن، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت - لبنان، 14/1؛

ويُنظر: السمين الحلبي، الإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس بن يوسف ابن محمَّد بن إبراهيم،

(ت756هـ)، (1414هـ/1994م)، الدُّر المصون، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمَّد

معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 88/1.

المسألة الثالثة عشرة:

ومن المسائل التي سيقَّت في البَدل، ما جاء عن ابن جنِّي في قراءة الآية الكريمة من سورة الجن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾⁽¹⁾، وأورد فيها قراءتين، الأولى: معزوة إلى عكرمة، وهي: (جَدُّ رَبَّنَا)، وأورد قراءة ثانية بالرفع معزوة إليه أيضاً، وهي: (جَدُّ رَبَّنَا)⁽²⁾، وأنكر عزوها إليه.

ووجه القراءتين، فتوجيهه لقراءة النصب على أن (جَدًّا) (تمييزاً).

أمَّا توجيه قراءة الرفع فكان على سبيل (البَدل)، بحذف الثاني: (البَدل)، وإقامة المبدل منه (المضاف إليه) مقامه، على حدِّ قوله، وتوجيه البَدل، يؤكد غلط ما أنكره ابن مجاهد في قراءة الرفع⁽³⁾، فهي عنده صحيحة وإن أنكرها ابن مجاهد.

المسألة الرابعة عشرة:

ناقش السيرافي في زيادة الألف واللام في (الجماء الغفير) بوصفهما (حالاتاً)، ورفض قول القائلين بأن الألف واللام زائدة، مناقشاً إيَّاهم ذلك مناقشةً مستفيضةً، حتى إنهم بيَّنوا أن (الجماء الغفير)، ليستا من قبيل الألف واللام الزائدة فيها، وهما في موضع الحال (نظير)، و (قاطبة). إذن فلا زيادة عليهما؛ لأنهما في موضع الحال، وليستا هما الحال، أمَّا استشهادهم بقول الشاعر الذي يذكر: (بنات الأوبر) وهو:

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر⁽⁴⁾

(1) سورة الجن، الآية: 3.

(2) نسبت قراءة (جَدُّ) بالرفع والتنوين إلى عكرمة، (وربُّنا) مرفوع الباء كأنه قال: عظيم هو ربُّنا، فهو بدل من (جَدِّ)، أمَّا قراءة (جَدِّ) بفتح الجيم والبدال، فقد نسبت إليه أيضاً، وقرأ أيضاً (جَدًّا ربُّنا) بفتح الجيم والبدال منوَّناً، وربُّنا: بالرفع تعالى، وانتصب جَدًّا على التمييز المنقول عن الفاعل، وأصله: تعالى جَدُّ رَبَّنَا، أمَّا قراءة الجمهور فهي (جَدُّ رَبَّنَا) بفتح الجيم ورفع الدال مضافاً إلى ربُّنا. يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 117/10-118.

(3) يُنظر: ابن جنِّي، المُحسَّب، 332/2.

(4) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربيَّة، 239/1.

فهو مردودٌ أيضاً؛ لأنَّ (بنات الأوبر) اسمٌ مضاف، فهو معروف، وبينَ أنه لو قُطِعَ عن الإضافة، لَنُونٌ، وحُرْفٌ، فلا حُجَّةَ لهم إنن؛ لأنَّ الأوبر ليس ممنوعاً من الصرف بالأصل، وإنما الإضافة جعلته على هذه الشاكلة⁽¹⁾.

وهو من الأغلاط التي عدَّها السِّيرافي على سيبويه، أو في كتابه، الذي يبدو أنه من فعل النَّسَاح.

عني صاحب التصريح بالحديث عن معنى (الجماء) و (الغفير)، مُبيناً ما حصل من عدولٍ صرفي بحسب رأيه، من (فعليل) بمعنى: (فاعل)، وكذا بيّن معنى (الجماء)، ولم يتحدّث عن الغلط في هذه المسألة، من قريبٍ أو من بعيد⁽²⁾. وكذا ابن يعيش⁽³⁾، والأشموني⁽⁴⁾.

المسألة الخامسة عشرة:

ومن المسائل التي جمعت بين الغلط والخطأ والرديء، ما ذكره ابن ولاد في تخطئة سيبويه عندما قبلَ كلامَ يونس في النَّعت السببي، في قوله: "ومن ذلك قوله في باب ترجمته: هذا بابٌ ما جرى من الأسماء التي تكونُ صفةً، مجرى الأسماء التي لا تكونُ صفةً، قال: وزعمَ يونس أن ناساً يقولون: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، ومررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، فيجرونه على الأول، كما يجرون، مررتُ برجلٍ خزٍ صفته"⁽⁵⁾.

وردَّ المبرد ذلك بقوله: "وهذا غلطٌ"⁽⁶⁾، مُعللاً: "لأنَّ مررتُ برجلٍ خزٍ صفته رديءٌ جداً، وما كان مثلهُ وخير منك، وأفضل منك مأخوذ، من خارٍ خير، وفضله يفضله، وكذلك جميع بابهِ يتصرّف منه فعل، ويكون منه للأوّلُ أبداً، نحو:

(1) يُنظر: السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 90/6-91.

(2) يُنظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 153/2-154.

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 62/2.

(4) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 244/1.

(5) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص121، المسألة (46).

(6) المرجع نفسه، ص122.

مررتُ برجلٍ خيرٍ منكٍ وأفضل منك، ومررتُ بصفةٍ خزٍّ، لا يجوز مستكرهاً،
فبينهما إذا أردتُ بهم الآخر ما بينهما إذا خلاصاً للأول⁽¹⁾.

وعدَّ سيبويه مُخطئاً، عندما وضعَ مثلَ هذه التراكيب في هذا الباب؛ لأنَّ
(أي) وما يُناظرها غير مشتقةٍ مثل: (خير) مُشتق من الفعل: (خار يخيرُ)، المدارُ
في ذلك أنَّ النعتَ ينبغي أن يكون مشتقاً، سواءً حقيقياً أم سببياً.

وردَّ ابن ولاد مناقشاً المبرِّد في قبول سيبويه كلام يونس، وبين أن سيبويه
لم يكن ليناقد هذا الباب، وإنما قبله؛ لأنه عن يونس، ولم يُردِّ مُحاجة العرب في
ذلك على حدِّ زعمه.

فضلاً عن أنه بيَّن أن مثلَ هذه التراكيب، ينبغي أن تحملَ على الصفةِ
على رداةٍ بعضها كما أجاز سيبويه⁽²⁾.

وثبَّت الجرجاني هذه المسألة: (علاقة النعت السببي بالمنعوت) بقوله:
"مررتُ برجلٍ جميلٍ، وبرجلٍ جميلٍ أبوه؛ لأنَّ صفةً ما هو من سببه، بمنزلةِ
صفةٍ نفسه"⁽³⁾.

ومنع القول في: (مررتُ برجلٍ طويلٍ أبو عمرو)، وعلل ذلك بقوله: "لأنَّ
صفةً ما ليس بملتبسٍ به، لا يكون صفةً له"⁽⁴⁾.

وربط جواز (مررتُ برجلٍ خيرٍ من زيدٍ)، بعودِ الضمير على
الموصوف، واستغنى عن الضمير المرتفع، إذا كان متصلاً بشيءٍ من سببه مثل
قولنا: (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه)، وربطَ هذه المسألة بعمل العامل قوةً، وضعفاً،
إذ عدَّ عملَ العامل في المتصل أقوى من عمله في المظهر المنفصل، إذا لم يكن
ذا ارتباطٍ بالموصوف⁽⁵⁾.

(1) ابن ولاد، الانتصار لسبويه على المبرِّد، ص122.

(2) يُنظر: المرجع نفسه، ص122.

(3) الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 902/2.

(4) المرجع نفسه، 902/2.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، 902/2.

المسألة السادسة عشرة:

رأى ابن الوراق عدَّ المصدر المنصوب بعدَ الفعل في: (ضربتُ ضرباً) توكيداً، (غلطاً)، وذلك؛ لأنَّ الفعل (ضربَ)، يُخالف: (ضرباً)، فما عدَّ توكيداً يُخالفُ المؤكَّدَ في بنائه، ولذا رجَّحَ أنْ يكونَ مفعولاً به؛ لأنَّه من باب ما أوقعتَ الفعلَ عليه، ووازنَ بينه، وبين التوكيد اللفظي، الذي يأتي على سبيل التكرير في قوله: (ضربتُ ضربتُ)، وكذلك: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، فالأولُ كررتَ فيه الفعلَ (ضربتُ)، والثاني كررتَ فيه الاسمَ (زيدٌ)، وقولك: (ضربتُ ضرباً) كما قلتُ: (ضربتُ زيداً).

ولم يقفَ عندَ هذا الحدِّ، وإنما ذكرَ تعليلاً منطقيّاً، لا يخلو من المماحكةِ والتَّمحُّلِ⁽¹⁾.

ونقَّضَ قولَ ابن الوراق، الرضيُّ، عندما أكَّدَ أنَّ المصدرَ يؤكِّدُ الفعلَ دونَ الفاعلِ، فعندَ ذاكَ أكَّدنا مفرداً، ولم نؤكِّد مضموناً⁽²⁾.

المسألة السابعة عشرة:

ومن المسائل التي كشفتُ عن اضطرابِ المصطلح، وعدمِ وضوحه ما ذكره المبرِّدُ في إضافة العددِ، واختلافِ النَّحويِّين فيه، فأورد مصطلحَ الخطأ الفاحشِ، في بداية حديثه عن هذه المسألة بقوله: "اعلم أنَّ قوماً يقولون: أخذتَ الثلاثةَ الدراهمَ يا فتى، وأخذتَ الخمسةَ عشرَ الدراهمَ، وبعضهم يقول: أخذتَ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ، وأخذتَ العشرينَ الدرهمَ، التي تعرف، وهذا كُلُّهُ خطأً فاحشاً"⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن الوراق، محمَّد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، (ت381هـ)، (1420هـ/1999م)، علل النَّحو، تحقيق: محمود جاسم محمَّد الدرويش، مكتبة الرشيد، ط1، الرياض - السعودية، ص398.

(2) يُنظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 287/1.

(3) المبرِّد، المفتضَّب، 175/2.

وبين بطلان اعتلالهم، وعدم مناظرته للقياس، بقوله: "وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً"⁽¹⁾، وحاجتهم بالرواية أيضاً، ووضح أن الرواية إذا وجدت، وأبطلت ادعائهم فهي ستكون قياساً حاكماً.

واستمرَّ يُناقش بطلان حجة هؤلاء، مُستشهداً بأمثلة قائلاً: "والقياسُ حاكمٌ بعدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام، من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلامُ زيد"⁽²⁾.

وبين عدم جواز مثل هذا الاستعمال بإجماع النحويين على حد زعمه، وبدأ بإيضاح الصواب من القول وهو: "فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أثواب، كما تقول: هذا صاحبُ ثوب، فإن أردتَ التعريف قلت: هذه الثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحبُ الأثواب؛ لأنَّ المضافَ إنما يُعرفه ما يُضاف إليه"⁽³⁾.

وعدَّ تعريفَ العددِ بـ (أل)، وتركَ المضافِ إليه مُنكرًا، كلاماً مستحيلًا، إذ قال: "فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل هذا صاحبُ الأثواب، وهذا مُحال في كلِّ وجه"⁽⁴⁾.

وأوردَ لنا شواهدَ من الشعرِ العربيِّ تُدحضُ إدعاء هؤلاء... وكلامه كان على العدد المفرد، وأوضح القول في العدد المركب، وسبيل تعريفه، وجعل تعريفَ الجزأين أمرًا مستحيلًا، وعلل ذلك بقوله: "وأما قولهم الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حزموت وبعلبك وقالي قلا وأيدي سبا، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسمًا واحدًا"⁽⁵⁾.

وعدَّ تعريفَ الجزء الثاني لمثل هذا العدد كلامًا أقيحَ وأشنع؛ مُعللاً أنه في درج الكلام الأول، وقد صارَ إلى تعريفِ الجزء الأول منها، إذا كان العددُ نكرةً،

(1) المبرّد، المقتضب، 175/2.

(2) المرجع نفسه، 175/2.

(3) المرجع نفسه، 175/2.

(4) المرجع نفسه، 175/2.

(5) المرجع نفسه، 176/2.

وانصرفَ عن الحديث عن ألفاظ العقود، وطريقة تعريفها فقال: "وأما قولهم: العشرون الدرهم، فيستحيل من وجه ثالث، وهو أن العدد قد أُحكِمَ، وبُيِّنَ بقولك: عشرون، فإنما يحتاجُ إلى أن يُعلمَ النوعُ، فإنما درهم وما أشبهه للنوع، فإن كانت العشرون معلومة قلت: أخذتَ العشرين درهماً، أي: التي قد عرفتَ"⁽¹⁾.

ومنع تعريف المعدود في ألفاظِ العقود، وإنما يُعرَّفُ العشرون حسب، ولا حاجة لتعريف الدرهم؛ لأنَّ الدرهم يُبيِّنُ النوع، وعندما نقول: العشرون درهماً، بيَّنتَ نوعَ العشرين، ولا حاجة لتعريف المعدود إذن.

وختمَ المسألة بفسادِ قولٍ من ذهب هذا المذهب، فالخطأ الفاحشُ إذنُ عندهُ فاسدٌ بيِّنٌ جدًّا، وإضافة كلمة (جدًّا) مقترنةً بهذه النعوت توهي بالغلط. ولم يقف عند هذا الحدِّ، بل جعل كلُّ من وصل الأمرُ به إلى هذا الحدِّ، فقد خرجَ عن القياس، وآثرَ التقليد.

وبهذا نعي على أولئك، وطلب منهم العودة إلى القياس وترك التقليد⁽²⁾. وقد رجَّحَ صاحبُ الإنصافِ رأيَ البصريين، الذين علَّلوا ذلك بقوله: "وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوزُ دخول الألف واللام، إلا على الاسمِ الأوَّل؛ لأنَّ الاسمين لَمَّا رُكِّبَ أحدهما مع الآخر، تنزَّلا منزلة اسمٍ واحدٍ، وإذا تنزَّلا منزلة اسمٍ واحدٍ، فينبغي أن لا يجمعَ فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحقَ الاسمِ الأوَّل منهما؛ لأنَّ الثاني يتنزَّلُ منزلةً بعضِ حروفه، وكذلك عرِّفت العربُ الاسمَ المُركَّبَ"⁽³⁾.

(1) المبرِّد، المقتضب، 176/2.

(2) يُنظر: المرجع نفسه، 177/2.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 268/1.

المسألة الثامنة عشرة:

وسلك النَّحَّاسُ طريقاً وضحَّ فيه أنَّ الغلطَ مُخالفةُ القياسِ، في مأخذه على الفراء⁽¹⁾ الذي عدَّ (الغلبَ) في الآية الكريمة: ﴿وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾⁽²⁾، قد حُذِفَ منه (التاء) حملاً على (إقام) مصدر الفعل (أقام).

ولم تغبْ عن النَّحَّاسِ إيضاحه أنَّ (تاء) إقامة، هي (تاء) تعويض: لأنَّ الفعلَ مُعْتَلٌّ، حُذِفَتْ أَلْفُهُ، وَعَوِّضَتْ (بالتاء) عند المصدر (إقام)، واستشهد بكلام الأصمعي في أنَّ المصدر للفعل الثلاثي الصَّحيح هو: (طردَ طرداً)، و (حلبَ حلباً)، و (غلبَ غلباً).

وقرَّرَ أنَّ مثلَ هذا المصدر، لا حذفَ فيه، ولا تعويضَ، لذا فقياس الفراء في مثلِ هذا، فاسدٌ وسمَّاه النَّحَّاسُ غلطاً، لا يخفى على كثيرٍ من أهلِ النحو⁽³⁾.
المسألة التاسعة عشرة:

ردَّ النَّحَّاسُ زعمَ أبي حاتم، عدَّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾⁽⁴⁾، هو ابتداءً تأخراً على القسم، مُبَيَّنّاً أنَّ (الفاء) لا يُبتدأُ بها، وخصوصاً إذا كان قد سبقها القسم، فهي جوابٌ لقسمٍ كما وردَ ذلك في الآية التي سبقتها في قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ﴾⁽⁵⁾.

ووضَّح أنَّ قولَ أبي حاتمِ غلطٌ بيِّنٌ، والذي يبدو أنَّ الغلطَ البيِّنَ، يُريدُ به النَّحَّاسُ ما يطالُ التراكيب⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 319/2.

(2) سورة الروم، الآية: 3.

(3) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 650.

(4) سورة النازعات، الآية: 14.

(5) سورة النازعات، الآية: 1.

(6) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 1059.

المسألة العشرون:

ناقشَ النَّحَّاسَ عِلَّةَ بِنَاءِ (قَبْلُ، بَعْدُ) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

بَعْدُ﴾⁽¹⁾.

وذكر بعد إيراده الآية الكريمة الوجوه التي قرئت بها (قبل وبعد)، إذ قال: "ويقال: من قبل ومن بعد⁽²⁾، وحكى الكسائي عن بعض بني أسد (لله الأمر من قبل ومن بعد) الأول مخفوض مُنَوَّن، والثاني مضموم بلا تنوين"⁽³⁾.

ونقل قراءة عن الفراء بقوله: وحكى الفراء: "القراءة بالرفع بغير تنوين: لأنهما في المعنى يُراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أُضيفتا إليه وسموها بالرفع، وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أُضيفتاهما إليه...، ترفع إذا جعلته غايةً، ولم تذكر بعده الذي أُضيفته إليه، فإن نويت أن تظهره، أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد: كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل)، و (بعد)"⁽⁴⁾.

وأورد الفراء وجوهاً للقراءة بالخفض، مجوزاً إياه، فضلاً عن أنه قال: لو أُعيدت الإضافة لجاز التنوين، تقول: (من قبل)، و (من بعد)، وجوزَ الرفع، والنصب أيضاً مع التنوين، نحو: (بعد وبعداً، وقبل وقبلاً)، وساق شواهد على ذلك⁽⁵⁾.

(1) سورة الروم، الآية: 4.

(2) نسبت هذه القراءة إلى أبي السَّمال والجحدري وعون العُقيلي، وهي: "لله الأمر من قبل ومن بعد، بالكسر والتنوين فيهما على إرادة النكرة، وذلك على الجرِّ من غير تقدير مضاف إليه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، وقد نسبت قراءة: (من قبل ومن بعد) بالكسر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه؛ أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك إلى الجحدري وعون العُقيلي، وحكى ذلك الفراء أي: بالخفض من غير تنوين، أمّا قراءة: (من قبل ومن بعد) فقد نسبت إلى بعض بني أسد نقلاً عن الكسائي، يُنظر: الخطيب معجم القراءات، 140/7.

(3) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 650.

(4) الفراء، معاني القرآن، 319/2-320.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، 320/2، 322.

وانحصر ردُّ النَّحَّاسِ على الفَرَّاءِ واسماً كَلَامَةً بِالغَلَطِ البَيِّنِ في وجوهٍ هي:
الأوَّل: إنَّ قولَ الفَرَّاءِ في جوازِ خفضِ (قبل وبعد) حملاً على الشَّعرِ في قولِ
الشَّاعر:

إِلَّا بُدَاهَةً أَوْ عَلَالَةً سَابِحٍ نَهْدِ الجُزاره⁽¹⁾

وقال الآخر:

يا مَنْ يرى عَارِضاً أَكْفَفُهُ بينَ ذِرَاعِي وَجبهةِ الأَسَدِ⁽²⁾

يُعَدُّ غَلطاً بَيِّنًا، إذْ قَدَّرَ الفَرَّاءُ فيه حَذْفًا، وحَمَلَ (قبل، وبعد) على أنَّ فيهما
حذفًا للمضافِ إليه، كذلك بقوله: تقدير الكلام (من قبل ذلك)، والقرآن
ليس فيه مثلُ هذا، بحذفِ المضافِ إليه، وذلك حملاً على ما ذكرناه من
الشَّعرِ آنفًا، وبَيَّنَ النَّحَّاسُ تراكيبَ من هذا القبيل وهي: أَخَذْتُهُ بِنِصْفِ
وَرُبْعِ الدَّرْهِمِ، ولا يجوزُ أَخَذْتُهُ بِنِصْفِ وَرُبْعِ، وتقول: قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجْلَ
زَيْدٍ، ولا يجوزُ يَدَ وَرَجْلَ.

الثَّاني: وهذا الوجه يتعلَّقُ بالشَّواهدِ أَنفَسَها؛ أي: التي أوردها الفَرَّاءُ في هذا
الخصوص، فهي قليلةٌ، نادرةٌ، وكلامُ الله لا يُقاسُ على القليلِ النَّادرِ، بل
يُقاسُ على الكثيرِ الفصيحِ، على حدِّ قولِهِ، وكذلك مَنَعَ النَّحَّاسُ أنْ يُقاسَ
على القرآنِ ما لا يُشبهُهُ.

الثَّالث: ربطَ الفَرَّاءُ التتوينَ لـ (قبل، وبعد) على نيةِ إرادةِ الإضافةِ، وحملَ البناءَ
على الضَّمِّ لهما على الأمرِ نفسه، فردَّ عليه النَّحَّاسُ بقوله: (وهذا نقضُ
البابِ كُلِّهِ)، وعلَّلَ أنَّ إنَّما كان فيه؛ لعدمِ الإضافةِ وإرادتها.

الرَّابع: وضَّحَ في هذا الوجه طبيعةَ الاسمِيَّةِ لهذينِ الظَّرْفَيْنِ، وقارنَ بينَ (علُّ،
وأوَّلُ)، معتمداً رأيَ سيبويه، والزَّجَّاجِ في هذه المسألةِ، فإنَّ الاسمَ إذا كان
متمكِّناً فلا إشكالَ في تنوينِهِ، وبَيَّنَ أنَّ (علُّ) بُني؛ لأنَّكَ تستطيعُ أنْ تقولَ:
(منْ علُّ) على رأيِ سيبويه، وذكرَ أنَّ ضَمَّ (علُّ) لا يمكنُ أنْ يُقاسَ عليه
ضمُّ (أوَّلُ) الذي أوردَهُ الفَرَّاءُ في شاهِدِهِ الشَّعْرِيِّ:

(1) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربية، 145/1

(2) ينظر: المرجع نفسه، 161/1

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُّ على أيّنا تَعُدُّو المنيّة أولُّ⁽¹⁾

وختم النَّحَّاسِ المسألة بأنَّ الفراء، قد خلطَ بينَ الأسماء التي يُمكنُ أنْ تُبنى على الضَّمِّ من جهةٍ عليها، قياساً على الشواهد الشعريّة، وهو خلطٌ لا يُمكنُ أنْ يُقرَّ على حدِّ زعم النَّحَّاسِ.

الخامس: اعتبر النَّحَّاسُ (قبلُ، وبعدُ) مبنين على مذهب سيويوه، والبصريين؛ لأنَّهما قد كانتا حُذِفَ منهما المضاف إليه والإضافة فصارتا معرفتين من غير جهة التعريف، وارتبطَ بناؤُهُما بأنَّهما صارا اسمين غير متمكّنين، ولزوال الإعراب عنهما ضُمَّتا؛ لأنَّهما قد كانتا مُعربتين فاخترَ لهما الضَّمُّ؛ ولأنَّ لا يلحقهما الجر، والنَّصب، أُعطيتا غير تينيك الحركتين. وبهذا علَّلَ لنا النَّحَّاسُ سبب ضمَّهُما⁽²⁾.

نخلصُ ممَّا تقدَّم، أنَّ النَّحَّاسَ رفض التّأويلات التي تدّعي الحذف والتقدير، ولاسيما الأمرُ المتعلِّق بكلام الله، وكلامُ الله لا يمكنُ أنْ يتعرَّضَ إلى مثل هذه المسألة، فضلاً عن أنَّ النَّحَّاسَ بيّنَ أنَّ القطع عن الإضافة حوّلَ (قبلُ وبعدُ) إلى معرفتين، والتعريفُ في مثل هذا لا يُمكنُ أنْ نجعله إلاّ مبنياً، ولا يُمكنُ أنْ يكون مُعرباً قطعاً.

وضمَّ مكِّي القيسيّ رأيه إلى رأي النَّحَّاسِ، وجلا الحديثَ عن التعريف لـ (قبلُ، وبعدُ) مُبيّناً كيف اكتسبا التعريف من غير جهة التعريف، وفصلَ في ذلك بقوله: " (قبلُ)، و(بعدُ): مبنيان، وهما ظرفا زمان، أصلهما: الإعراب، وإنما بُنِيا؛ لأنَّهما تعرفا بغير ما تتعرَّف به الأسماء، وذلك: أنَّ الأسماء تتعرَّف بالألف واللام، وبالإضافة إلى المعرفة، وبالإضمار، وبالإشارة، وبالعهد، وليس في: (قبلُ)، و(بعدُ) شيء من ذلك، فلما تعرفا بخلاف ما تتعرَّف به الأسماء، وهو حذف ما أُضيفا إليه خالفا الأسماء وشابها الحروف"⁽³⁾.

(1) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربيّة، 281/1.

(2) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 651.

(3) مكِّي بن أبي طالب، مُشكل إعراب القرآن، ص 353.

وكذلك بَيَّنَّ عِلَّةَ البناء، ووصل إلى عِلَّةِ الشَّبهِ بالمنادى المفرد، وهو مذهب سيبويه⁽¹⁾، وناقش البناء على الضمِّ دون غيره من الحركات، بوصفه مُنتهاها وأقواها⁽²⁾.

وما ذهبَ إليه ابن يعيش في هذه المسألة يدلُّ على خلطٍ واضحٍ، وتشويشٍ بين رأي الفراء، ورأي البصريين، وهو واضحٌ من قوله: "وأما (قبل، وبعد) ونحوهما من الظروف فمحذوفٌ منها المضاف إليه، فإذا قلت: جئت قبل وبعد، فالمراد قبل كذا، وبعد كذا مما قد عرّفه المخاطب، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأُمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، والمرادُ والله أعلم من قبل الأشياء، ومن بعدها، فحذف ذلك وهو مُراد، فذهبَ لفظه وبقي حكمه وهو التعريف، وبنى الاسم؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، فإذا قُطِعَ عَنْهُ فَكَأَنَّهُ قد بقيَ بعض الاسم، وبعضه لا يستحقُّ الإعراب فقامَ البناء فيه مقام العوض"⁽³⁾.

وربطَ الرضيُّ بناءَ هذه الظروف بالاستعمال وقيدَها بالسَّماع، وقطَعَ بأنَّها قليلةٌ محدودةُ الاستعمال، فضلاً عن أنه بيَّن أنَّ القرينةَ هي التي أوحى بقطعها، ثمَّ بنائها على الضمِّ، وذكر كلاماً كثيراً في هذا الشأن، فضلاً عن سوقهِ الشَّواهد التي ذكرها من سبقة⁽⁴⁾.

وللأزهري كلامٌ مقتضبٌ في شأنِ (قبل، وبعد) إلاَّ أنه لا يخرجُ عما ذهبَ إليه من سبقةٍ من النحويين⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: سيبويه، (د.ت)، الكتاب، دار الجيل، ط1، بيروت، 182/2-183.

(2) يُنظر: مكي بن أبي طالب، مُشكَلُ إعراب القرآن، ص353.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 30/3.

(4) يُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 253/3-254.

(5) يُنظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 719/1-720.

المسألة الحادية والعشرون:

ومن المسائل التي غلطَ فيها الزَّجَّاجُ المبرِّدُ، فيما يخصُّ (كان) الزائدة مُناقشاً إيَّاهُ نقاشاً في شاهِدِهِ الذي أوردَهُ، وفي الآية الكريمة التي ساقها في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾⁽¹⁾.

قال المبرِّدُ: "على إغناء كان، ومثله قول الفرزدق:

كفِيفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ⁽²⁾»⁽³⁾.

وردَّ عليه الزَّجَّاجُ بقوله: "هذا غلطٌ من أبي العباس؛ لأنَّ (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليلُ على هذا البيت الذي أنشده:
وجيران لنا كانوا كرام

ولم يقل: كانوا كراماً"⁽⁴⁾.

وعند تحري المسألة، وجدنا أنَّ تغليطَ الزَّجَّاجِ للمبرِّدِ لا معنى له؛ لأنَّ المبرِّدَ استشهد ببيت الفرزدق على زيادة (كان) عند النحويين المتقدمين بالإجماع، إذ قال بعد فراغه من المسألة: "وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين"⁽⁵⁾.

وهذا يدلُّ على توهم الزَّجَّاجِ في ردِّه على المبرِّدِ، وقد أبدى المبرِّدُ رأيه بوضوح، عندما قال: "وهو عندي على خلاف ما قالوا، من إغناء (كان)، وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"⁽⁶⁾.

وتدلُّ هذه المسألة على أنَّ ما فعَّله الزَّجَّاجُ، هو تغليطُ لعالم في نقله آراء الآخرين، لا في وجهة نظره الحقيقي من المسألة.

(1) سورة النساء، الآية: 22.

(2) يُنظر: الفرزدق، ديوانه، ص 529.

(3) المبرِّدُ، المقتضب، 117-116/4.

(4) الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 32/2.

(5) المبرِّدُ، المقتضب، 117/4.

(6) المرجع نفسه، 117/4.

وللمتأخرين كلامٌ طويلٌ على هذه المسألة، يخرجُ عن توجيهه (كان) بشكلٍ دقيقٍ، وإنما يُسلطُ الضوءَ على ما اتَّصلَ بها من ضميرٍ، ولا حاجةَ لنا في ذكره، إلاَّ أنه يؤكدُ انتصارَهم للزَّجاج⁽¹⁾.

المسألة الثانية والعشرون:

ومن مسائلِ الغلطِ التي عنيَ بها ابن ولاد، ما غلطَ به أبو العباس المبرّد الأخفش، حين زعمَ نصبَ الضميرِ المتَّصلِ باسمِ الفاعلِ (الكاف) في موضعِ نصبٍ مُحتجاً برأيِ سيبويه، الذي يبدو أنه لم يكن قد وقفَ على حقيقته بوضوح، فقول سيبويه هو: "وإذا قلت: هم الضاربوك، وهم الضارباك، فالوجهُ فيه الجرّ؛ لأنك إذا كفتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المظهر، كان الوجهُ الجرّ، إلا في قولٍ من قال: (الحافظو عورة العشيرة).

ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكونَ الكافُ في موضعِ النَّصب؛ لأنك لو كفتَ النونَ في الإظهار، لم يكن إلاَّ جرّاً"⁽²⁾.

ونقل ابن ولاد رأياً منقولاً عن سيبويه، يزعمُ أنه منسوبٌ للأخفش، وردَّ المبرّدُ عليه، على حدِّ زعمه بقوله: "وهذا غلطٌ؛ لأنَّ المضمَرِ إنما يعتبرُ بالظاهر، وأنتَ متى كفتَ النونَ والتنوينَ في الظاهر، لم يكن إلاَّ جرّاً، ولكن القول كما قال سيبويه، إنَّ الوجهَ فيه، أن يكونَ جرّاً، ويجوز أن يكونَ نصباً في قول من قال: الحافظو عورة العشيرة والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه"⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المبرّد قد ذكر رأياً مغايراً لهذا التخليط، ويُعدُّ (الياء) المتَّصلة باسمِ الفاعلِ في عبارة (الضاربي) في موضعِ نصبٍ، ممّا يدلُّ على وجودِ اضطرابٍ في رأيه⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجاجي، 416/1؛ ويُنظر: الأشموني، شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك، 117/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 187/1.

(3) ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرّد، ص 85.

(4) يُنظر: المرجع نفسه، ص 85.

المسألة الثالثة والعشرون:

غلط ابن جني من عدَّ (الكاف) في تركيب: (أرايتك زيدا ما صنع؟) مفعولاً أولاً، وزيداً مفعولاً ثانياً، وبَيَّنَ أَنَّ (الكاف) هاهنا، ليست سوى اسمٍ دالٍّ على الخطاب، و(زيداً) هو المفعول الأول، و(ما صنع) في موضع المفعول الثاني، وربط ابن جني ربطاً دلاليّاً، معنى ما صنع يزيد؛ لأنَّ المُستفهمَ عنه صنُعُ زيدٍ، ولو كان المُستفهمُ عنه زيداً حسب، لقال: أرايتك زيداً، وعدَّ الكافَ آنذاك مفعولاً أولاً، وزيداً مفعولاً ثانياً.

وهذا هو مَكْمَنُ الغلطِ الذي نَبَّهَ عليه ابن جني، وبَيَّنَ أَنَّ الكافَ في مثل هذا التركيب، ليست سوى اسمٍ يدلُّ على الخطاب، وإذا حَدَّثَ تَغْيِيرٌ لا يَطَالُ (التاء) البتَّةَ، وإنما يَلْحَقُ الكافَ. وضربَ أمثلةً على ذلك لا حاجةَ لنا لذكرها هنا⁽¹⁾.

ووقفَ الرَّضِيّ الموقِفَ نفسَهُ من هذه المسألة، وزادَ على ابن جني أَنَّهُ ربطَ بينها، وبين جملة الاستفهام، أو جملة الشرط، التي تُفْضِي إلى الاستفهام⁽²⁾. وبذا، فقد كان كلامُهُ إيضاحاً للمسألة، وجلاءً لِمَا غَمِضَ منها.

المسألة الرابعة والعشرون:

وأوردَ النَّحَّاسُ كلاماً في توجيهه (كُفُواً) في سورة الإخلاص، في الآية: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁽³⁾، إذ قال: "(كُفُواً) خبر يكن، و(أحدٌ) اسم يكن، هذا قول أكثر النحويين على حدِّ زعمه"⁽⁴⁾، وأخذَ على المبرِّد في تغليب سيبويه قوله: "والتقديم ههنا والتأخير [فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرتُ لك من التقديم والتأخير] والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّدٌ كثير، فمن ذلك قوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿وَلَمْ

(1) يُنظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/318-319.

(2) يُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 4/162.

(3) سورة الإخلاص، الآية: 4.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص1135.

يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»، وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكنْ كُفُوًا له أحدٌ، كأنَّهم
أخروها حيث كانت غيرَ مستقرَّة، وقال الشاعر:

لتقربنَّ قريباً جُلُذِبًا ما دامَ فيهنَّ فصيلٌ حيًّا⁽¹⁾
فقدَ دجا الليلُ فهبًا هيًّا⁽²⁾.

وأفصح النَّحَّاس عن تخطئة سيبويه ناسباً ذلك إلى المبرِّد، وذلك بقوله:
"على أنَّ محمَّد بن يزيد غلَط سيبويه في اختياره أن يكونَ الظرف خبراً إذا قُدِّم؛
لأنَّه يختار: إنَّ في الدار زيدا جالسا، فخطأه بالآية؛ لأنَّه لو كان (له) الخبر لم
ينصب (كفوًا) على أنه خبر يكن" ⁽³⁾.

ومنشأ الغلط الذي بيَّنه النَّحَّاس يأتي من اختياره أن يكونَ الظرف خبراً
إذا قُدِّم، ولم ينص المبرِّد على هذا الأمر، وإنما أوردَ المسألة بتفصيلاتها الكاملة
التي تتسجم والمعنى ⁽⁴⁾.

وانضمَّ القيسيُّ إلى رأي النَّحَّاس في توجيه إعراب هذه الآية، على أن
يكونَ (كفوًا) خبراً لـ (يكن)، و(أحدٌ) اسماً له، إلاَّ أنَّه عدَّ الظرف مُلغى، وهو ما
انفرد به، قياساً على ما ذكره سيبويه⁽⁵⁾؛ لأنَّه يُقْبَحُ عندهُ إلغاء الظرف إذا تقدَّم.
وذكرَ كلاماً يُشعرُ منه أنه ردَّ على المبرِّد مُستنداً بذلك على قول النَّحَّاس،
فضلاً عن أنه ذكرَ القُبْحَ في هذه المسألة، وقال: إنَّ المبرِّدَ جوَّزه على قُبْحِه،
وأنكرَ عليه ما استشهدَ بهذه الآية وقال: إنَّه لا شاهدَ له فيها.
وحاولَ تأويلَ (كفوًا) بأنَّه منصوبٌ على الحال، بوصف النَّعتِ قد تأخَّرَ
على المنعوت⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربيَّة، 732/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 56/1.

(3) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 1135.

(4) يُنظر: المبرِّد، المقتضب، 90/4-91.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 56/1.

(6) يُنظر: مكي بن أبي طالب، مُشكل إعراب القرآن، ص 524-525.

واهتمَّ الرَضِيّ بتقديم الجار والمجرور (لَهُ)، وبيَّن أنه مَعْقِدُ الفائدةِ على حدِّ تعبيره، وتتجلَّى الفائدة التي ذكرها في: "إذ ليس الغرض نفي الكُفء مُطلقاً، بل نفي الكُفء لهُ تعالى، فُقِّدَ اهتماماً بما هو المقصور معنًى، ورعايةً للفواصل لفظاً"⁽¹⁾.

المسألة الخامسة والعشرون:

وتتبع النَّحَّاسُ توجيه المستثنى في الآية الكريمة: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقْرَبُونَ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾⁽²⁾. فبيَّن أنَّ نصبَ (مَنْ) على الاستثناء، لا النصب على البدلية من الكاف والميم في (تقربكم)، كما أورده الزَّجَّاج في قوله: "موضع (مَنْ) نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، على معنى ما يُقْرَبُ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا"⁽³⁾.

واستعمل النَّحَّاسُ في تغيُّبه الزَّجَّاجَ مُصْطَلِحاً يدلُّ على أنَّ التوجيه غلطٌ مؤكِّدٌ بقوله: "وهذا القول كأنه غلطٌ"⁽⁴⁾، وعلل امتناع ذلك بقوله: "لأنَّ الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل، ولو جاز هذا لجاز: رأيتك زيدا"⁽⁵⁾. ووضَّح أنَّ قولَ الزَّجَّاجِ هو على مذهب الفراء، وإن كان لم يُصرِّح بالبدلية؛ لأنَّ الكوفيَّين لم يستعملوا البدل في مصطلحاتهم ولكنه وصل إلى ذلك، عبرَ فهمه لكلام الفراء الذي يقول: "(مَنْ) في موضع نصب بالاستثناء، وإن شئتَ أوقعتَ عليها التقريب، أي: لا تقربُ الأموالُ إِلَّا مَنْ كان مطيعاً"⁽⁶⁾.

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 210/4.

(2) سورة سبأ، الآية: 37.

(3) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 255/4.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 697.

(5) المرجع نفسه، ص 697.

(6) الفراء، معاني القرآن، 363/2.

المسألة السادسة والعشرون:

ومن المسائل التي فندَّ فيها النَّحَّاسُ ادِّعَاءَ مَنْ قَالَ بِإِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾⁽¹⁾، على أَنَّهُ عَطْفٌ، إِذْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ حَالٌ بِقَوْلِهِ: "في موضع الحال، أي فاستوى عالياً"⁽²⁾، وأسندَ رأيه إلى ثلاثة حُجج، تُسند ما ذهب إليه، أولها: قولُ العلماءِ الأثباتِ الذين تَجِبُ حُجَّتُهُمْ، وثانيها: المعنى، وثالثها: الإعراب⁽³⁾.

وناقشَ زعمَ الفراءِ القائل: "وجبريل بالأفق الأعلى لما أُسْرِيَ بِهِ، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمرَ الاسمَ في استوى، وردَّ عليه هو، وأكثرُ كلامِ العربِ أنْ يقولوا: استوى هو، وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأنَّ في الفعلِ مُضمرًا"⁽⁴⁾.

وردَّ عليه النَّحَّاسُ مستعملاً مصطلحَ الغلط، بقوله: "هذا من الخطأ ما لاحقَ به العطفُ على مضمرٍ مرفوعٍ، لا علاقةَ له، ومثله مررتُ بزيدٍ جالساً وعمرو، ويُعطفُ به على المضمَرِ المرفوعِ، وهذا ممنوعٌ من الكلامِ حتَّى يُوَكِّدَ المضمَرُ، أو يطولَ الكلامُ"⁽⁵⁾.

واستمرَّ مناقشاً هذه المسألةَ داخِلاً فكرةَ التشبيهِ بآيةِ النمل: ﴿أَنذَاكُمَا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾⁽⁶⁾، مُستعملاً مصطلحَ الغلطِ بقوله: "وهذا التشبيهُ غلطٌ"⁽⁷⁾، وردَّ التخليطَ إلى جهتينِ بقوله: "إحدهما أَنَّهُ قد طالَ الكلامُ هاهنا، وقامَ المفعولُ به مقامَ التوكيدِ،

(1) سورة النجم، الآية: 7.

(2) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 891.

(3) يُنظر: المرجع نفسه، ص 891.

(4) الفراء، معاني القرآن، 3/95.

(5) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 891.

(6) سورة النمل، الآية: 67.

(7) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 891.

والجهة الأخرى من النون والألف قد عُطِفَ عليهما هاهنا⁽¹⁾، وضربَ مثلاً وهو قوله: "قَمْنَا وَزَيْدٌ أَسْهَلُ مِنْ قَوْلِكَ: قامَ وَزَيْدٌ"⁽²⁾.

والمرادُ من ذلك أن قولنا: (قَمْنَا وَزَيْدٌ)، عطفنا المظهر على النون والألف الذي هو ضميرٌ بارزٌ، أمَّا قولنا: (قامَ وَزَيْدٌ)، فالضمير مستترٌ⁽³⁾.
المسألة السابعة والعشرون:

وذلك ما وردَ عندَ أبي بكر ابن الأنباري (ت328هـ) في توجيه إعراب (وقوفاً) الواردة في قول امرئ القيس:

وَقُوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلِيٍّ مَطِيَّهْمُ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَىٌّ وَتَجَمَّلِ⁽⁴⁾

وقد ذكرَ في شأنِ (وقوفاً) أقوالاً على حدِّ قوله⁽⁵⁾، وهي: "أولها: قال أبو العباس: كان أصحابنا يقولون: نُصِبَ (وقوفاً) على القطع من الدُّخُولِ فحومل، وتوضح فالمقرأة، قال أبو العباس: وأنا أذهبُ إلى أنَّ (وقوفاً) نُصِبَ على المصدرِ لِقْفًا، قال: والتقدير: قفا كوقوفِ صَحْبِي عَلِيٍّ مَطِيَّهْمُ.

وثانيها: نُصِبَ (وقوفاً) على القطع من الهاء التي في نسجتها، كما تقول: مررتُ بها جالساً أبوها، فتنصبُ جالساً على القطع من الهاء. وثالثها: نُصِبَ (وقوفاً) على الحال ممَّا في نيك، والتقدير عندهم قفا نَبِكِ في حالِ وقوفِ صَحْبِي عَلِيٍّ مَطِيَّهْمُ.

(1) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 891-892.

(2) المرجع نفسه، ص 892.

(3) يُنظر: المرجع نفسه، ص 892.

(4) يُنظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص 47.

(5) يُنظر: الأنباري، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ص 24؛ ويُنظر: النَّحَّاسُ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن أسماعيل، (ت338هـ-)، (1973م)، شرح القوائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد خطَّاب، دار الحرية للطباعة، (د.ط.)، بغداد، 1/102؛ ويُنظر: التبريزي، يحيى بن محمَّد، (ت502هـ-)، (1964م)، شرح القوائد العشر، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط2، مصر، 1/55-56؛ ويُنظر: سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، ص 319.

أما الرَّابِعُ فهو: قولُ بعضِ النّحويّين⁽¹⁾، أنّهُ: نُصِبَ على الحالِ ممّا في يقولون، والتقديرُ عندهم: يقولون لا تهلك أسيّ وتجمّل في حالٍ وقوفٍ صحبي على مطيهم، هذا غلط⁽²⁾.

وعلّ ذلك بقوله: "لأنّ الظاهر في التقدير مؤخرٌ بعد المكنّى، فالمكنّى الذي في يقولون للصحب، ومعنى الصحب التأخير مع وقوف بعد يقولون، فلا يتقدّم المكنّى على الظاهر"⁽³⁾.

وانحصرَ التّغليطُ في علاقةِ الحالِ بصاحبها تقديمًا، وتأخيرًا، وعودًا، فالتّغليطُ إذن على الرّغم من أنّه تغليطُ إعرابٍ، لكنّه لم يكن على صلةٍ بالعامِلِ حسب، بل هو على صلةٍ وثيقةٍ بالمعنى أيضًا.

المسألة الثامنة والعشرون:

ذكرَ النّحّاسُ آراءً في نصبِ (يوم) في آيةِ المطففين: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾، فقال: "وفي نصبه أقوالٌ: يكونُ التقديرُ لمبعوثون يومَ الناس لربِّ العالمين، وقال الأخفش⁽⁵⁾ سعيد هو مثل قولك: الآن، وجعله الفراء⁽⁶⁾ مبنياً⁽⁷⁾. ووجهُ إعرابِ النّصب، ومنعُ البناء؛ لدلالته على المستقبل، ورأى بناءهُ غلطًا، لعلّة ما ذكرنا آنفًا.

ولم يقتصرْ على هذا الوجه، بل وجهُ الجرّ، أو الخفض على البدليّة، أمّا الرّفْعُ فقد وجههُ على إضمار المبتدأ، فالغلطُ عنده في هذه الحالة، مرتبطٌ بدلالةِ الفعل الذي يتعلّقُ به الظرف، فإن كان ماضيًا يُبنى، وإلا فنصبيّه الإعراب⁽⁸⁾.

(1) لم أجد هذا القول عند النّحاة السابقين لابن الأنباري عند تقصّي مصادرهم.

(2) الأنباري، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ص 24.

(3) المرجع نفسه، ص 24.

(4) سورة المطففين، الآية: 6

(5) يُنظر: الأخفش الأوسط في معاني القرآن، 572/2

(6) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 246/3.

(7) النّحّاس، إعراب القرآن، ص 1074.

(8) يُنظر: المرجع نفسه، ص 1074.

أورد القيسي هذه المسألة إجمالاً، ورجَّح أقوالَ البصريين فيها، بوصف الظرف (يوم) مُعرباً على فعلٍ دلَّ عليه (مبعوثون)، بتأويل (يبعثون)، وكذلك ذكرَ وجهاً لإعرابه، وهو البديل من (ليوم) على الموضع⁽¹⁾.

2.3 في الأفعال:

المسألة الأولى:

اهتمَّ النَّحَّاس بتوجيه زمن الفعل (أتى) في الآية الكريمة: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ

دَاخِرِينَ﴾⁽²⁾، وناقش القراءتين اللَّتَيْنِ وردتا في هذه المسألة، وما صدر من

توجيهاتٍ لهُمَا، إذ قال: "قرأَ المدنيون وأبو عمرو وعاصم والكسائي: (وَكُلُّ أُمَّةٍ

دَاخِرِينَ)"⁽³⁾؛ أي بمدَّ الألف وضم التاء (أَتَوْهُ)، وأوردَ القراءةَ الثانيةَ بقوله: "وقرأَ

الأعمش وحمزة (وَكُلُّ أُمَّةٍ) جعلاه فعلاً ماضياً بفتح الهمزة والتاء"⁽⁴⁾.

وعرَضَ ما أورده الزَّجَّاج، مناقشاً إيَّاه الآراء التي ذكرها بقوله: "وأَتَاهُ

داخِرِينَ، مَنْ وَحَدَّ فَلَفَّظَ كُلَّ، وَمَنْ جَمَعَ فَلَمَعْنَاهَا"⁽⁵⁾.

وردَّ النَّحَّاسُ بقوله: "وهذا القولُ غلطٌ قبيحٌ"⁽⁶⁾، وعلَّل ذلك بقوله: "لأنَّهُ إذا

قال: وكلُّ أُمَّةٍ فلم يوحد وإنما جَمَعَ"⁽⁷⁾؛ أي أراد الجمع، ولم يرد الإفراد، وبَيَّنَّ

أنَّهُ لو أراد الإفراد لقال: "فلو وَحَدَّ لقال: أَتَاهُ"⁽⁸⁾، وحذف الواو (التي تدلُّ على

الفاعلين)، ومن أراد الجمع على المعنى قال: (أَتَوْهُ) حملاً على الماضي (فَزَعَ).

(1) يُنظر: مكي بن أبي طالب، مُشكَلُ إعراب القرآن، ص 501.

(2) سورة النمل، الآية: 87.

(3) نُسبت قراءة فتح التاء في: (أَتَوْهُ) إلى حمزة، وحُفص عن عاصم، ونُسبت قراءة الضم

لبقية القُرَّاء، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 487.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 631.

(5) الزَّجَّاج، معاني القرآن، 4/130.

(6) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ص 631.

(7) المرجع نفسه، ص 631.

(8) المرجع نفسه، ص 631.

وأوضح النَّحَّاسُ معنى توجيه القراءة، بمدِّ الألف وضمِّ التاء حملاً على المعنى؛ أي: إنَّ الجملة مُنْقَطَعَةٌ من الأوَّل، فعند ذلك تُوَدِّي معنى المستقبل⁽¹⁾. وبهذا يُجَلِّي لنا النَّحَّاسُ، أنَّ الغلطَ القبيحَ مرتبطٌ بالمعنى والشكل، أيَّ ارتباط.

المسألة الثانية:

ومن المسائل التي اعترضَ فيها النَّحَّاسُ على الفراء في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾⁽²⁾، عندما ساوى بين قراءة: (ميثاقكم) بالنصب، والرفع، علماً بأنَّ النصب قراءة الجمهور، والفراء يرى أنَّ القراءة بالرفع صواب⁽³⁾. وانبرى له النَّحَّاسُ، مغلظاً إيَّاه بقوله: "هذا كلامه نصاً في كتابه، وهو غلط"⁽⁴⁾.

وذكر النَّحَّاسُ قراءةَ أبي عمرو، التي نصَّتْ على الرفع ببناء الفعل (أخذَ) للمفعول، وقراءته هي: (وقد أخذَ ميثاقكم) بضم الألف وكسر الخاء وضم القاف⁽⁵⁾، واستند في ردِّه على قول أبي عبيد على حدِّ زعمه، وهو: "والقراءة عندنا هي الأولى (وقد أخذَ ميثاقكم)؛ لأنَّ الأمةَ عليها، ولأنَّ ذكرَ الله - جلَّ وعزَّ - قيل الآية وبعدها"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 631.

(2) سورة الحديد، الآية: 8.

(3) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 132/3.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 933.

(5) يُنظر: نسبت قراءة (أخذَ ميثاقكم) إلى أبي عمرو واليزيدي والحسن، بضم الهمزة وكسر الخاء مبنياً للمفعول، و (ميثاقكم) بالرفع قائم مقام الفاعل، أمَّا قراءة الجمهور فهي (أخذَ ميثاقكم) بفتح الهمزة مبنياً للفاعل، و (ميثاقكم) بالنصب، وهي القراءة عند أبي عبيد؛ لأنَّ الأمةَ عليها. يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 328/9.

(6) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 933.

ولم يقف النَّحَّاسُ عِنْدَ هَذَا، بل ناقش أبا عبيدة في دليبه، وقبلَ الجزء الأول مِنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ هَوَّنَ مِنَ الْجُزْءِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّ ذَكَرَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - اسْمَهُ قَبْلَ الْآيَةِ وَبَعْدَهَا، فَلَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ الْمَعْنَى" (1).

وهكذا يَتَبَدَّى لَنَا أَنَّ النَّحَّاسَ يَسْتَعِينُ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ، وَالْمَعَاصِرِينَ فِي إِسْنَادِ رَأْيِهِ.

المسألة الثالثة:

وفي الأمر والنهي، بَيَّنَّ الْمَبْرَدُ عِلَّةَ بِنَاءِ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْخَطَابِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ لِأَزْمًا لِلْمَتَكَلِّمِ، فَقَدْ قَرَنَهُ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ، وَعَدَّهُ مَجْزُومًا إِلَّا إِذَا جَاءَ عَلَى هَذِهِ الشَّكْلَةِ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: (لِيَقُمْ)، وَ(لِتَقُمْ)، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: (اضْرِبْ يَا فَتَى)، فَهَذَا أَمْرٌ وَحَقُّهُ الْبِنَاءُ.

وَوَسَمَ مَنْ عَدَّ مِثْلَ هَذِهِ الصِّيغَةِ مَجْزُومَةً بِأَنَّهُ قَالَ: (خَطَأً فَاحِشًا)، عُلَمَاءً بِأَنَّ مِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبِ هُمُ الْكُوفِيُّونَ (2).

نَظَرَ الْمَبْرَدُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ شَأْنُهُ شَأْنُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى الْعَكْسِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، الَّذِينَ نَظَرُوا إِلَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ (اضْرِبْ) فِعْلٌ مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ، سَقَطَتْ مِنْهُ لَامُ الْأَمْرِ، وَحَاوَلَ الْمَبْرَدُ أَنْ يَثْبُتَ رَأْيُهُ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ هُوَ بِنَاءٌ صَرْفِيٌّ، يَبْدَأُ بِإِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: (الْهَمْزَةُ، وَالتَّاءُ، وَالنُّونُ، وَالْيَاءُ).

وَعَدَّ هَذَا الْأَمْرَ بَيِّنًا جَدًّا، وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُبَيِّنَ، اضْطِرَابَ رَأْيِ الْمَبْرَدِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ (3)، الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: "فَهَذَا مَجْزُومٌ جَزَمَتْهُ اللَّامُ، وَجَاءَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَصْلِ الْأَمْرِ (4)، فَإِذَا لَمْ

(1) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص 933.

(2) يُنْظَرُ: الْأَنْبَارِيُّ، الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، 82/2.

(3) سُورَةُ يُونُسَ، الْآيَةُ: 58.

(4) نُسِبَتْ قِرَاءَةُ: (فَلْيَفْرَحُوا) بِالْيَاءِ أَمْرًا لِلْغَائِبِ، لِلْجُمْهُورِ رَوَايَةً عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، أَمَّا قِرَاءَةُ: (فَلْتَفْرَحُوا) بِالتَّاءِ أَمْرًا لِلْمَخَاطَبِ، فَقَدْ نُسِبَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ وَأَبُو

يكن الأمر للحاضر المُخاطب، فلا بُدَّ من إدخال اللام⁽¹⁾.

ولا ندري كيف نوفق بين أمرين متناقضين، فكيف يصلح اقتران الأمر باللام؛ لدلالة الفعل على الغائب، ولا يُمكن أن يكون إذا دلَّ الفعلُ على الحاضر، أو المخاطب، والقرآنُ الكريمُ حافلٌ بآياتٍ اقترنت فيها (لام الأمر) بالفعل المضارع الدالُّ على الخطاب، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾⁽²⁾.

وهكذا نجدُ المبرِّدُ يرمي مقولات الكوفيِّين بالخطأ الفاحش، الذي يُعدُّ عندهُ مُساوياً للغلط. ويدَّعِمُ هذا الرأي، رأي الكوفيِّين في هذه المسألة. ولم يخرج صاحبُ الإنصاف عمَّا ذكره المبرِّدُ في هذا الشأن، في تخطئة الكوفيِّين، والدفاع عن كلمات البصريِّين في هذا الشأن⁽³⁾. وما ذكره المتأخرون لم يُجاوز ما ذكره المبرِّدُ وصاحبُ الإنصاف⁽⁴⁾.

عبدالرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي وابن هرمرز ومحمَّد بن سيرين ويعقوب الحضرمي وسليمان الأعمش... ومعاذ القارئ وأبو المتوكِّل والكسائي في رواية زكريا ابن وردان وابن عامر وابن جبير عن الكسائي، وهي لغة لبعض العرب، وهذه القراءة وإن كانت شاذة فقد وردت مثلها في حديث النبي ﷺ: ((لتأخذوا مصافكم)). يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 3/573-574.

(1) المبرِّد، المنقضب، 131/2.

(2) سورة آل عمران، الآية: 104.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/82، وما بعدها.

(4) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 41/7؛ ويُنظر: ابن هشام، أبو محمَّد عبدالله جمال

الدِّين الأنصاري، المصري، (ت761هـ)، (1399هـ-1979م)، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك، دار الجيل، ط5، بيروت-لبنان، 201/4.

المسألة الرابعة:

ومن المسائل التي تخصُّ الفعل المضارع المُسند إلى تاء التأنيث، والتي عدّها ابن مجاهد غلطاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾⁽¹⁾، في قراءة أبي العالية: (لا تنفع نفساً إيمانها)⁽²⁾ بالتاء فيما يروى عنه، وقد غلطه ابن مجاهد بقوله: "وهذا غلط"⁽³⁾. ولم يُسند رأيه بدليل، ولذلك انبرى له ابن جنّي، رادّاً عليه بقوله: "ليس ينبغي أن يطلق على شيءٍ له وجهٌ في العربية قائمٌ وإن كان غيره أقوى منه، إنّه غلط، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر، إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به"⁽⁴⁾.

المسألة الخامسة:

ومن الأفعال التي اختلّفَ في أنها ناسخةٌ، أو غيرُ ناسخةٍ، الفعل (رأى)، في الآية الكريمة: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾⁽⁵⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية: 158.

(2) نسبت قراءة: (لا تنفع) بالتاء، إلى أبي العالية وابن سيرين وابن عمر، وقال أبو حاتم: "هذا غلط من ابن سيرين"، قال أبو جعفر بعد هذا، في هذا شيءٌ دقيق النَّحو ذكره سيبويه، وذلك: أن الإيمان والنفس كل واحدٍ منهما مشتملٌ على الآخر فجاز التأنيث... وفيه قولٌ آخر... أن يؤنث الإيمان؛ لأنه مصدر كما يُذكر المصدر المؤنث مثل: ﴿فَمَنْ

جاءه موعظةٌ﴾ (سورة البقرة، الآية: 275)؛ لأنَّ موعظة بمعنى الوعظ، ونقل أبو حيّان نصّ الزمخشري في القراءة، وكذلك نصّ النحاس عن سيبويه ثمّ قال مُعقّباً على الزمخشري: "وهو غلط؛ لأنَّ الإيمان ليس بعضاً للنفس، ويُحتمل أن يكون أنث على معنى الإيمان، وهو المعرفة، أو العقيدة، فكان مثل: جاءتُه كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة"، أمّا قراءة الجماعة فهي: (لا ينفَع) بالياء. يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 594/2-595.

(3) ابن جنّي، المحتسب، 235/1.

(4) المرجع نفسه، 235/1.

(5) سورة الصافات، الآية: 102.

وردت في هذه الآية قراءتين، الأولى لأهل الكوفة إلا عاصم، بقراءتهم:
(فانظر ماذا تُري)، والثانية قراءة عاصم: (فانظر ماذا تُرى)⁽¹⁾.

وَجَّهَ الْفَرَاءَ قِرَاءَةً (تُري) بقوله: "حَدَّثني قيس عن مغيرة عن إبراهيم قال:
(فانظر ماذا تُري): تشير، و (ماذا تُرى): تأمر، قال أبو زكريا: وأرى والله أعلم
أنه لم يستشره في أمر الله، ولكنه قال: فانظر ما تُريني من صبرك، أو
جَزَعِك)⁽²⁾.

وأنكر أبو عبيد قراءة (تُري) بقوله: "إنما يكون هذا من رؤية العين
خاصة"⁽³⁾.

وغلط النَّحَّاسُ الْفَرَاءَ، بقوله: "وهذا غلطٌ، هذا يكون من رؤية العين
وغيرها، وهو مشهور، يُقال: أريت فلاناً الصواب، وأريتُهُ رُشْدَهُ، وهذا ليس من
رؤية العين"⁽⁴⁾؛ إذ بين أن السياق في هذه الآية، لا يدلُّ على رؤية العين.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن كلام النَّحَّاسِ يكشف لنا أن السياق في هذه
الآية لا يؤول إلى رؤية العين، وأن الغلط فيها مرتبط بالمعنى.
وخص المتأخرون الفعل (رأى) بأنه على قسمين: (حلمية، وحسية)، ولم
يُعنوا بما أوردته النَّحَّاسُ⁽⁵⁾.

(1) نسبت قراءة (تُري) بضم التاء وكسر الراء، إلى حمزة والكسائي، وقرأ البقية (تُرى)
بفتح التاء، يُنظر: الفارسي، الحجَّة للقرء السبعة، 317/3.

(2) الْفَرَاءَ، معاني القرآن، 390/2.

(3) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص738.

(4) المرجع نفسه، ص738.

(5) يُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 149/4-150؛ ويُنظر: الأزهرى، شرح
التصريح على التوضيح، 1/365-366؛ ويُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية

ابن مالك، 163/1.

المسألة السادسة:

عالج السيرافي فيما حُمِلَ من قول سيبويه على الغلط في باب الإلغاء في عبارة: (أرأيتك زيدا أبو مَنْ هو)، و(أرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان)⁽¹⁾.
فقد بيّن السيرافي أنّ مَنْ غلَطَ سيبويه في هذا الكلام على أساس الإلغاء فهو واهم؛ لأنّ: (أرأيت) بمعنى: أخبر، والإخبار ليس كالعلم، أو الظنّ، والرؤيا هنا، رؤية القلب، والفعل مُتَعَدٌّ إلى مفعولين، فإذا كان الفعل غير مُلغى، فلا حاجة إذن إلى جملة على أفعال الظنّ أو العلم⁽²⁾.

إنّ نظرة السيرافي إلى المعنى ودلالة الأفعال المرتبطة بالاستفهام، تجعلنا نطمئن إلى أنّ الكلام، ليس من أخطاء النسخ كما زعم الآخرون على حدّ قول السيرافي، وإنّما هي بيّنة من عدم فهم دلالة الفعل (أرأيت)، فإنّه بمعنى: (أخبر)، والإخبار غير العلم، أو الظنّ، وهكذا، فالدلالة تلغي الغلط.

المسألة السابعة:

واعترض ثعلب على المازني، في عدّ التعجب من الأفعال المبنية للمفعول أمراً شاذاً، غلطاً منه؛ لأنّ التعجب مأخوذ من الفعل المبني للمفعول، وليس من الفعل المبني للفاعل، خرج عن غرضه الحقيقي؛ لأنّه أفاد المدح، أو الذمّ، فهو جائزٌ إذن، وليس شاذاً، كما زعم المازني⁽³⁾.

تابع الجرجاني المازني في هذه المسألة، مُحاولاً إيجاد تعليل لمنع بناء التعجب من الفعل المبني للمفعول، راداً ذلك إلى الخفاء، وأقرّ جوازَهُ إذا أُمنَ اللبس⁽⁴⁾.

أمّا ابن عصفور، فكلامه لم يكن إلاّ ترديداً لما ذهب إليه الجرجاني⁽⁵⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 239/1.

(2) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 236-235/4.

(3) يُنظر: ثعلب، مجالس ثعلب، 272/6.

(4) يُنظر: الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 383/1.

(5) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزجاجي، 590-588/1.

وتابع ابن عصفور الأزهرى⁽¹⁾، إلا أن الأشموني أقر ما ذهب إليه ثعلب،
معتمداً رأي ابن مالك⁽²⁾.

المسألة الثامنة:

ومن مسائل الغلط التي ارتبطت بالمعنى ولم تنفك عنه في باب الفعل
الماضي، ما ذكره الزجاج في معرض حديثه عن الآية القرآنية: ﴿بَلْ عَجِبْتَ
وَيَسْخَرُونَ﴾⁽³⁾، قوله: "ومن قرأ عَجِبْتُ⁽⁴⁾ فهو إخبار عن الله، وقد أنكر قوم هذه
القراءة، وقالوا: الله - عز وجل - لا يَعَجِبُ، وإنكارهم هذا غلط؛ لأن القراءة
والرواية كثيرة، والعجب من الله - عز وجل - خلافة من الأدميين"⁽⁵⁾.

وبين بوضوح مدلول العَجِبُ، وهل هو حاصل قبل هذا اليوم، أو قبل
أيام، وقد عمَدَ إلى قول اللغويين في العجب، ودلالته، وكيف يكون للخالق - جل
في علاه - بقوله: "وأصل العجب في اللغة، أن الإنسان إذا رأى ما ينكره، ويقل
مثله، قال: عجب من كذا وكذا، وكذا إذا فعل الأدميون، ما ينكره الله، جاز أن
يقول فيه عَجِبْتُ، والله قد علم الشيء قبل كونه، ولكن الإنكار إنما يقع، والعجب
الذي يلزم به الحجة عند وقوع الشيء"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 57/2.

(2) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 377-366/2.

(3) سورة الصافات، الآية: 12.

(4) نسبت هذه القراءة بضم التاء في (عجبت) إلى حمزة والكسائي وابن سعدان وابن مقسم
وأبي بكر وطلحة وابن أبي ليلى وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود والنخعي وابن
وثاب والسلمي وخلف وطلحة وسفيان والأعمش وابن عباس وأبي عبيد والظاهر، أن
ضمير المتكلم لله تعالى، أما قراءة فتح التاء في (عجبت) بناء الخطاب للرسول ﷺ، فقد
نسبت إلى: ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، والمعنى: عجبت من قدرة الله على
هذه الخلائق العظيمة وهم يسخرون منك ومن تعجبك. يُنظر: الخطيب، معجم القراءات،
13-12/8.

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 300/4.

(6) المرجع نفسه، 300/4.

ووافقَ الزَّجَّاجَ الفَرَّاءَ⁽¹⁾، وعلِيَّ بنِ سُلَيْمَانَ (الأخْفَشَ)⁽²⁾.

وما تجدرُ الإشارةُ إليه أنَّ عليَّ بنَ سُلَيْمَانَ، قد جَوَّزَ القِرَاءَتَيْنِ بفتحِ التَّاءِ، وضمِّها في (عجبتُ)، وذكرَ تأويلاً لقراءةِ الضمِّ بالتَّاءِ، مَفَادُهُ: "قل يا مُحَمَّدَ بلِ عَجِبْتُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُخَاطَبٌ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ"⁽³⁾.
وقد أَيْدَى النَّحَّاسُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ⁽⁴⁾.

المسألة التاسعة:

ومن المسائل الأخرى التي تتعلَّقُ ببناءِ الفعلِ المضارعِ في موضعِ النَّصْبِ المُسندِ إلى نونِ النسوةِ، عَرَضَ المبرِّدُ⁽⁵⁾ ثلاثَ عِلَلٍ لِبِناءِ الفِعلِ (يعفون) نقلاً عن النَّحَّاسِ قوله: "اعتلَّ هذا الفِعلُ من ثلاثِ جهاتٍ، والشَّيءُ إذا اعتلَّ من ثلاثِ جهاتٍ، بُنيَ منها: (أنَّهُ فِعلٌ)، و(أنَّهُ لجمعٍ)، و(أنَّهُ لمؤنَّثٌ)"⁽⁶⁾، ساندًا رأيهُ إلى رأيِ سيبويه في عِللِ البِنااءِ، مشيراً إلى رأيِ الكوفيِّينِ في ذلكَ أيضاً، المتمثِّلُ برأيِ الفَرَّاءِ القائلِ: "وإنَّما قالَ: (إلاَّ أن يعفون) بالنونِ؛ لأنَّهُ فِعلٌ النسوةِ، وفِعلٌ النسوةِ بالنونِ في كُلِّ حالٍ، يُقالُ: هُنَّ يَضْرِبْنَ، ولم يَضْرِبْنَ، ولن يَضْرِبْنَ؛ لأنَّكَ لو أسقطتَ النونَ مِنْهُنَّ لِلنَّصْبِ، أو الجِزْمِ، لم يَسْتَبِنَ لَهُنَّ تَأْنِيثٌ، وإنَّما قالتِ العربُ: (لن يعفوا) للقومِ، و(لن يعفوا) للرجلينِ؛ لأنَّهُم زادوا للاثنتينِ في الفِعلِ ألفاً ونوناً، فإذا أسقطوا نونَ الاثنتينِ للجِزْمِ أو للنَّصْبِ، دلَّتْ الألفُ على الاثنتينِ، وكذلكِ واوِ يَفْعَلُونَ تدلُّ على الجمعِ إذا أُسقطتْ النونُ جِزْماً أو نصباً"⁽⁷⁾.

ومِمَّا تجدرُ الإشارةُ إليه أنَّ النَّحَّاسَ بيَّنَ عِلَّةَ البِنااءِ في أوَّلِ كلامِهِ عن هذهِ المسألةِ عندما قالَ: "في موضعِ نصبِ بـ (أنَّ) وعلامةُ النَّصْبِ فيه مطرحةٌ؛ لأنَّهُ

(1) يُنظر: الفَرَّاءُ، معاني القرآن، 384/2.

(2) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص728.

(3) المرجع نفسه، ص728.

(4) يُنظر: المرجع نفسه، ص728.

(5) بعدَ تقصِّي مصنِّفاتِ المبرِّدِ، فلم أَعثرَ على هذا القولِ فيها.

(6) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص171.

(7) الفَرَّاءُ، معاني القرآن، 155/1.

مبني⁽¹⁾، إلا أنه ختم المسألة برأي الزجاج⁽²⁾ الذي غلط فيه المبرد على حد زعمه وذلك بقوله: "وهو غلط من قول أبي العباس؛ لأن لو سمينا امرأة بفرعون لم نبنيه"⁽³⁾.

فتغليطه المبرد كان مستنداً إلى رأي الزجاج ولم يبيّن سبباً واضحاً لتغليطه إياه؛ ممّا يدلّ على أنه استأنس بتغليط الزجاج للمبرد، ولم يكن به حاجة إلى ذكر رأيه في هذا.

ولم يبيّن الأزهري علّة البناء للفعل (يعفون)، فضلاً عن أنه لم يعن إلا بالإعراب، وما يطرأ على الفعل من تغييرات؛ بسبب اعتلال لامه، وما حدث لها من حذف⁽⁴⁾.

وكذا الأشموني الذي لم يزد على ما أورده الأزهري⁽⁵⁾.

المسألة العاشرة:

للنحّاس قولٌ يكشف عن فهمٍ دقيقٍ لأبنية الأفعال، وعلاقتها بالتعدية واللزوم، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالتعدية بالواسطة، أو بالتعدية، من غير واسطة، والمسألة كما ذكرها النحّاس تبدأ في الحديث عن الآية الكريمة: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾⁽⁶⁾، ذكر فيها قراءتين، فالقراءة بتشديد القاف (ويلقون)، عزاها

(1) النحّاس، إعراب القرآن، ص 171.

(2) عند الرجوع إلى معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، وجدت أن رأيه، لا يستند إلى صحّة ما نسبته النحّاس في تغليطه إياه للمبرد، يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 319/1.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، ص 171.

(4) يُنظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 86/1.

(5) يُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 43/1.

(6) سورة الفرقان، الآية: 75.

إلى أهل المدينة، وأهل البصرة، والقراءة بالتخفيف (ويلقون) معزوة إلى أهل الكوفة⁽¹⁾.

وناقشَ الفراءَ مناقشةً مستفيضةً، بعد أن أوردَ رأيه الذي يستندُ إلى شيءٍ من الذوق، لا إلى النظر العلمي عندما قال: «و(يَلْقُونَ) أعجبُ إليّ؛ لأنَّ القراءة لو كانت على (يُلْقُونَ) كانت بالياء في العربية؛ لأنَّكَ تقول: فلانٌ يُتَلَقَى بالسَّلام وبالخير»⁽²⁾.

وردَّ عليه النَّحَّاسُ بقوله: «وهذا من الغلطِ أشدُّ مما مرَّ في السورة»⁽³⁾. وفرَّقَ النَّحَّاسُ بَيْنَ (يُلْقَى)، و(يَتَلَقَى)، ووضَّحَ أَنَّ (يَتَلَقَى) بناءٌ لا يليه إلاَّ اسمٌ مجرورٌ بالياء، ولا يُمكنُ أن تُحذفَ الياءُ منه فتقولُ: يُتَلَقَى فلانٌ بالخير، ويَتَلَقَى بالتَّحِيَّةِ⁽⁴⁾.

أما (لَقِيَ) فهو فعلٌ متعدِّدٌ، واستشهدَ بالآية الكريمة: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾⁽⁵⁾، فـ (لَقِيَ) غير (تَلَقَّى)، ولا يُمكنُ أن تُشَبَّهَ هذا بذاك على حدِّ قول النَّحَّاسِ.

3.3 في الأدوات والحروف:

المسألة الأولى:

ومن المسائل التي عالجها النَّحَّاسُ في رفع الاسم بعد (إنَّ) الشرطيَّة لفعل مضمر، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾⁽⁶⁾، فقال: (أي: من القتل،

(1) نسبت قراءة (يُلْقُونَ) بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف إلى ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، ونسبت قراءة (يَلْقُونَ) بفتح التاء وسكون اللام وتخفيف القاف إلى: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، يُنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص468.

(2) الفراء، معاني القرآن، 2/275.

(3) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص604.

(4) يُنظر: المرجع نفسه، ص604.

(5) سورة الإنسان، الآية: 11.

(6) سورة التوبة، الآية: 6.

و(أحد) مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسنٌ في (إن) وقبيحٌ في أخواتها⁽¹⁾.

وعدّ هذا النمط حسناً في (إن) قبيحاً في أخواتها، وفقاً لمذهب سيبويه⁽²⁾ الذي يرى أنّ (إن) الشرطيّة هي أمّ الباب، ويجوز فيها مثل هذا، ولا يجوز في أخواتها، وغلطه المبرّد نقلاً عن النحاس بقوله: "أمّا قوله؛ لأنّه لا تكون في غيره فغلط؛ لأنّها تكون بمعنى (ما)، وزائدة، ومُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، ولكنها مُبْهَمَةٌ وليس كذا غيرها"⁽³⁾.

وهو تغليطٌ لم يقف منه النحاس موقفاً واضحاً؛ لأنّه لم يردّ عليه، بل ذكره حسب، لكن تأييده لكلام سيبويه، يؤمّي إلى عدم قبوله. وممّا يجدر ذكره أنّ هذه المسألة لم يعرض لها المبرّد وفقاً لاطّلاعنا على مصنّفات المبرّد. ونبّه الرضّي على مسألةٍ قد ارتبطت بالمعنى، مُسوِّغاً ما ذهب إليه النحاس، ووجه التفسير للفعل الذي يلي الفاعل، الذي حذف فعله، وفت النظر، إلّا أنّ مثل هذا الأسلوب، يُفضي إلى التوكيد.

ولم يغفل علة الحذف، بل أولاها عنايةً، وربطها ربطاً وثيقاً بالمعنى، وهو بيّن من قوله: "إنّما كان الحذف واجباً مع وجود المُفسّر، (استجارك) الظاهر؛ لأنّ الغرض من الإتيان لهذا الظاهر، تفسير المُقدّر، فلو أظهرته، لم تحتج إلى مُفسّر؛ لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير، إنّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام، ثمّ التفسير، إحداث وقع في النفوس لذلك المُبهم؛ لأنّ النفوس تتشوّق إذا سمعت المُبهم إلى العلم بالمقصود منه، وأيضاً في ذكر الشيء مرتين: مُبهماً ثمّ مُفسّراً، توكيدٌ ليس في ذكره مرة، وإنّما لم يُحكّم بكون (أحد) مبتدأ، و(استجارك) خبره، لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعليّة"⁽⁴⁾.

(1) النحاس، إعراب القرآن، ص382.

(2) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 1/134.

(3) النحاس، إعراب القرآن، ص382.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 1/174-175.

وَيَبِّنُ صَاحِبُ التَّصْرِيحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَجْهَتِي نَظْرَ الكَوْفِيِّينَ،
وَالْبَصْرِيِّينَ، وَانْحَازَ إِلَى جَمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، وَعَلَى هَذَا ذَكَرَ وَجْهَتَيْنِ لِإِعْرَابِ
(أحد)، الأول: فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسرُهُ المذکور، والتقدير: وإن استجارك أحدًا
استجارك.

والثاني: مبتدأ، و(استجارك) خبرُهُ مِنْ غيرِ حَذْفٍ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ أَدَاةَ
الشرطِ مَوْضُوعَةٌ لِتَعْلِيقِ فِعْلِ بِفِعْلٍ، فَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ⁽¹⁾.

المسألة الثانية:

أَمَّا حَدِيثُ السَّيرَافِيِّ عَنِ (بَلْ، وَلَكِنْ) بِوَصْفِهِمَا حَرْفَيْنِ يُفْضِيَانِ إِلَى الْغَلْطِ،
أَوْ النِّسْيَانِ، كَمَا ذَكَرَ سَيَّبُويَه: "وَاعْلَمْ أَنَّ بَلَّ، وَلَا بَلَّ، وَلَكِنْ، يُشْرِكُنَ بَيْنَ النَّعْتَيْنِ
فِي جُرْيَانِ عَلَى الْمَنْعُوتِ، كَمَا أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ الْوَاوُ، وَلَا، وَإِمَّا،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ"⁽²⁾.

وَقَيَّدَ السَّيرَافِيُّ (بَلَّ) بِالْإِثْبَاتِ، إِذَا أُرْدِنَاهَا تَفِيدَ الْغَلْطِ، أَوْ النِّسْيَانِ، وَوَضَّحَ
اسْتِعْمَالَ (لَكِنْ)، وَلَمْ يَعْدهَا حَرْفَ غَلْطٍ أَوْ نِسْيَانٍ، بَلَّ عَدَّهَا حَرْفَ عَطْفٍ، وَقَيَّدَهَا
بِأَنَّ تَكُونَ بِنَفْيٍ.

يَتَّضِحُ لَنَا مِنْ قِرَاءَةِ النَّصِّ، أَنَّ الْغَلْطَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ غَلْطٌ مِنْ جِهَةِ
المَعْنَى، وَلَيْسَ غَلْطًا فِي التَّرْكِيبِ، وَنَاقِشُ السَّيرَافِيِّ الْمَبْرَدُ، نِقَاشًا دَقِيقًا وَاضِحًا،
مُبَيِّنًا أَنَّ (بَلَّ) هُوَ الْحَرْفُ الْوَحِيدُ الَّذِي يُوَدِّي مَعْنَى الْإِضْرَابِ، أَوْ الْغَلْطِ فِي
الْإِثْبَاتِ حَسَبِ، وَهُوَ بَعْدَ النَّفْيِ حَرْفُ إِضْرَابٍ قَطْعًا⁽³⁾.

فَالْغَلْطُ إِذْنًا لَا يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَوْضُوعِ الْمَصْطَلِحَاتِ أَلْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ
عَنِي بَيَانِ الْمَعْنَى؛ لِذَا لَجَأَ الْجَمِيعُ إِلَى التَّوَالِي.

وَحَاوَلَ النَّحْوِيُّونَ الْمَتَأَخِّرُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا عَنْ حَرْفِيَّ الْعَطْفِ (بَلَّ، وَلَكِنْ)،
وَمَتَى يَكُونَانِ حَرْفِيَّ عَطْفٍ، وَأَشَارُوا إِلَى مَا دَارَ حَوْلَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ مِنْ نِقَاشٍ،

(1) يُنظَرُ: الْأَزْهَرِيُّ، شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضِيحِ، 396/1.

(2) سَيَّبُويَه، الْكِتَابُ، 435/1.

(3) يُنظَرُ: السَّيرَافِيُّ، شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبُويَه، 66/6.

ولم يهتموا بما ذكروه عن سابقهم في هذه المسألة، ولم يُولوا الغلط عنايةً مُطلقاً⁽¹⁾.

المسألة الثالثة:

غلط ثعلب المازني، في نقده قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إيانا⁽²⁾

مُبيناً امتناع دخول (الباء) على الفاعل، عاداً إيَّاه شدوذاً، مُحْتَجّاً بأنَّ هذا الحال، محكيٌّ عن المفعول؛ لأنَّ (الباء) تدخلُ على المفعول، فردَّ عليه ثعلب ردّاً فيه شيءٌ من العموم، عندما ذكَّرَ (وكلُّ هذا غلط)، سانداً قوله بأقوال الكسائي، التي رواها عن العرب: (مررتُ بأبيات جاد بهنَّ أبياتاً، وجاد أبياتاً، وجدُنَّ أبياتاً، ثلاث لغات، وكذا مررتُ بقومٍ نعمَ قوماً، ونعم بهم قوماً، ونعموا قوماً).

إنَّ مناقشة ثعلب لهذا التركيب انحسرتُ في ردِّه على زعم المازني بشدوذٍ مثل هذا التركيب. وسند أقواله بكثيرٍ من مقولات العرب في هذا الشأن، وما يُناظره⁽³⁾.

وتبيّن لنا أنَّ الشدوذَ عندَ المازني خاضعٌ لمعيارٍ، يختلفُ عن معيار ثعلب، فالشدوذُ عندَ المازني، هو مخالفةُ القواعد التي وضعها العلماء، على العكس من ثعلب، الذي يرى أنَّ الشدوذَ معياره القلّة، والكثرة، لما يروى عن العرب.

ولم يقطع ابن هشام بجواز دخول الباء على فاعل (كفى)، بل أوردَ عبارةً، وقيل إنها في البيت زائدةٌ في الفاعل⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 154/2-155؛ ويُنظر: الأشموني،

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 415/2-416.

(2) يُنظر: هارون، معجم شواهد العربية، 381/1.

(3) يُنظر: ثعلب، مجالس ثعلب، 273/6.

(4) يُنظر: ابن هشام، الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله الأنصاري، المصري، (1428هـ/2008م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، خرّج

المسألة الرابعة:

ناقش السيرافي الأخفش في مسألة (حتى)، وبين أن الرفع فيها يصح إذا كان مثبتاً، وأمّا النصب فلا يصح إلا إذا كان الكلام منفياً، وغير متصل بما بعدها، وبين على حدّ قوله، إنّ ما ادّعاه الأخفش⁽¹⁾ من جواز قوله: (ما سرت حتى أدخلها) بالرفع، وراه جائزاً قياساً على حدّ زعمه؛ أي: الأخفش، فهو لم نقل به العرب؛ لذا فالكلام إذا قلنا: (ما سرت حتى أدخلها)، فهو كلام مردود؛ لأنّ المعنى لا يحتملُهُ؛ لأنك إذا قلتَ هذا فنفيتَ عن نفسك السيرَ والدخولَ معاً، أمّا إذا قلتَ: (سرت حتى أدخلها) بالرفع والإيجاب، فهو كلام متصل؛ لأنّ الغاية من سيرك الدخول⁽²⁾.

وبين السيرافي وجه الغلط عند الأخفش بقوله: "وغلط أبو الحسن، وذلك أنّ الدخول في (حتى) إذا رفع إنّما يقع بالسير، فإذا نفى السير لم يكن دخول"⁽³⁾، ولكنه رغم ذلك، سوّغ له بقوله: "والذي عندي أنّ أبا الحسن أراد أنّ ما يدخل على قولك: سرت حتى أدخلها بعد وجوب بالرفع، فتبقى جملة الكلام، فلذلك رآه صحيحاً في القياس وإن كانت العرب لا تتكلّم به"⁽⁴⁾.

إذن فالانفصال يحصل بالنفي، والاتصال يحصل بالإيجاب، وما قاسه الأخفش، فهو قياس يحق للسيرافي وغيره أن يغلطوه فيه؛ لأنّ كلام العرب، لم يكن يحتمل ذلك.

آياته وعلّق عليه: أبو عبدالله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي للطباعة

والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 97/1.

(1) لم أعثر على كلام الأخفش في معانيه، عند الرجوع إليه.

(2) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 18/10.

(3) المرجع نفسه، 10/18.

(4) المرجع نفسه، 10/18.

كَرَّرَ المتأخرونَ كلامَ البصريينَ على هذه المسألة، إلا أنهم أهملوا قولَ الكوفيِّينَ في رفضِ كونها حرفَ عطفٍ⁽¹⁾.

المسألة الخامسة:

ناقشَ النَّحَّاسُ مَنْ قَالَ بِنَصْبِ الفعلِ المضارعِ بعدَ (حتَّى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽²⁾.

إذ كان لأبي عبيدٍ في نصبه الفعلِ بعدها حُجَّتَانِ، الأولى: النَّصْبُ على الخِلافِ، علماً أنَّ الفعلَ السابقَ لها ماضٍ، وما بعدها مُستقبلٌ، فصارَ النَّصْبُ، وردَّ عليه بقوله: إنَّه ليسَ علةً؛ لأنَّ (حتَّى) منَ عواملِ الأسماءِ، والحُجَّةُ الثانيةُ: منقولةٌ عن الكسائي، الذي يرى أنَّ الفعلَ الماضي إذا تطاولَ صارَ بمنزلةِ المستقبلِ. فقد أسندَ النَّحَّاسُ حِجَّتَهُ برأيِ الخليلِ وسيبويه، قائلاً: "ولا هي البتَّةُ مِنْ عواملِ الأفعالِ"⁽³⁾.

وبيَّنَ فسادَ هذه الحُجَّةِ، وغلطَها، وعدمَ صلاحها لـ (حتَّى)، وإنَّ أرادَ بعضُ العلماءِ أن يبحثوها في هذا البابِ، فالأولى بهم أن يتكلَّموا عليها في بابِ الفاءِ.

وعندَ ذلكَ وجَّهَ الأمرَ وجهتينِ، الأولى: درسَ التراكيبَ، موازنةً مع تراكيبٍ أُخرى، فضلاً عن دلالةِ الفعلِ بَعْدَ (حتَّى) بوصفه مُنسَبِكاً مع (أنَّ) المضمرَّة، وعدمُ وجودها يدلُّ دلالةً قاطعةً على أنَّ (حتَّى) لا تصلحُ للعطفِ إلاَّ مع الأسماءِ⁽⁴⁾.

ناقشَ المتأخرونَ دلالةَ (حتَّى) مع الفعلِ المضارعِ، وبيَّنوا دلالاته إذا كان منصوباً به، وهي الدلالةُ على الاستقبالِ، والرفُّعُ جعلوه دالاً على الحالِ، ولم

(1) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَل الزَّجَّاجي، 231/1؛ ويُنظر: الأزهرى، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 153/2-154؛ ويُنظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 416/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 214.

(3) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 163.

(4) يُنظر: المرجع نفسه، ص 163.

يُبيّنوا علاقتها، وحروف العطف الأخرى في حال الحديث عن الرفع، ممّا جعلهم لم يكثرثوا بتغليب أحد، وإنما اکتفوا بعرضِ وجهتي النظر حسب⁽¹⁾.

المسألة السادسة:

وثمة مسألة تتعلّق بألقاب الحركات، برزَ فيها الحديث عن الغلط، واختلاف العلماء فيه. وتباين المصطلح بين كل من المبرّد، والسّيرافي ومدارها رأي سيبويه في هذا الشأن: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأُفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبيّن ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل"⁽²⁾.

وعدّ المبرّد كلام سيبويه حول ألقاب الإعراب وعلاقة العامل بها، أنّه تمثيلٌ رديءٌ، مُفرّقاً بينها، وبين الحركات التي تظهر على الحروف، مع ملاحظة أنّ المبرّد قد خلط بين ألقاب الإعراب، وأصوات الحروف، ممّا يظهر عليها من تلكم الحركات، وجعلها أصلاً، وذلك عندما قال: "هذا تمثيلٌ رديءٌ، وذلك أنّ الذي يدخله ضربٌ من هذه الأربعة هو الحرف، نحو الدال من زيد، والذي يُبنى عليه الحرف هو الحركة، نحو الضمة التي يُبنى عليها ثاء (حيثُ)، والفتحة التي يُبنى عليها نون (أين)، فعدل حركةً بحرفٍ، وإنّما كان ينبغي أن يعدل الحركة بالحركة، والحرف بالحرف"⁽³⁾.

ووضّح السّيرافي رأي سيبويه في هذه المسألة بدقّة، قائلاً: "الجواب في ذلك: أنّ سيبويه إنّما أراد: لا فرق بين إعراب ما يدخله ضرب هذه الأربعة، وبين الحركة التي يُبنى عليها الحرف بناءً لا يزول، فحذف المضاف، وأقام

(1) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، 527/12؛ ويُنظر: الأزهرى، شرح التّصريح على التّوضيح، 374/2؛ ويُنظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النّحو، 324/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(3) ابن ولاد، الانتصار لسبويه على المبرّد، ص 43.

المضاف إليه مقامه، كقوله: (وَأَسْأَلُ الْقُرْبَىَٰ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)⁽¹⁾، وتصحيح اللفظ فإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، يعني: النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضّم، والكسر، والوقف، لا فرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة: يعني، بين حركة ما يدخله رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، فكأنه قال: لا فرق بين المرفوع، والمنصوب، والمخفوض، والمجزوم، وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تثبت مرة، وتزول مرة أخرى، وبين ما بُني عليه الحرف بناءً لا يزول، يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يُزيلها شيء من العوامل المختلفة، نحو: فتحة (أين)، وضمّة (حيث)، وكسرة (هؤلاء)، ووقف (من)، فاعرف ذلك إن شاء الله⁽²⁾.

واستدرك السيرافي بعد إيضاحه رأي سيبويه على من غلطه قائلاً: "وقال جماعة من النحويين⁽³⁾: غلط سيبويه في قوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة"، قالوا: من قال أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف؛ لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون، وما يدخله ضرب منها حرف؛ لأن الحركات لا تدخل إلا على الحروف"⁽⁴⁾. ورد السيرافي على هذا التعليل، اعتمد الرجوع إلى رأي سيبويه⁽⁵⁾، فضلاً عما ذكره ابن ولاد حين اعترض على المبرد⁽⁶⁾.

وجدير بالذكر أن الأعم الشنتمري (ت476هـ)، قد تصدّى للرد على المبرد، أو من غلط سيبويه بشيء من التفصيل لا حاجة بنا لذكره⁽⁷⁾.

(1) سورة يوسف، الآية: 82.

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 66/1.

(3) ويعني بذلك المبرد كما وضّحنا آنفاً في رده على سيبويه.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 65/1.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 13/1.

(6) يُنظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، (المسألة الأولى)، ص43.

(7) الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، 106/1.

المسألة السابعة:

غَطَّ النَّحَّاسُ الطَّبْرِي (ت310هـ) فِي تَفْسِيرِهِ الْآيَةَ الْقُرْآنِيَّةَ: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾⁽¹⁾، الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ: "الصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ: عَنَى بِقَوْلِهِ: (فَصَلَّى)، الصَّلَوَاتِ، وَذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا بِالتَّحْمِيدِ، وَالتَّمْجِيدِ، وَالدُّعَاءِ"⁽²⁾.

وَرَدَّ عَلَيْهِ النَّحَّاسُ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا غَلَطٌ عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ"⁽³⁾، مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "لَأَنَّهُ جَعَلَ مَا قَبْلَ الْفَاءِ بَعْدَهَا، وَهَذَا عَكْسُ مَا قَالَهُ النَّحْوِيُّونَ"⁽⁴⁾.

وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ قَوْلُهُ: "وَالْفَاءُ، وَهِيَ تَضُمُّ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ، كَمَا فَعَلْتَ الْوَاوُ، غَيْرَ أَنَّهَا تَجْعَلُ ذَلِكَ مُتَّسِقًا بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِعَمْرٍو فَزَيْدٍ فَخَالِدٍ، وَسَقَطَ الْمَطْرُ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا، فَمَكَانُ كَذَا وَكَذَا، وَإِنَّمَا يَقْرَأُ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ"⁽⁵⁾.

وَكَذَا الْمَبْرَدُ الَّذِي أَكَّدَ مَسْأَلَةَ التَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ: "وَهِيَ تَوْجِبُ أَنَّ الثَّانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ، نَحْوَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، فَعَمْرًا، وَدَخَلَتْ مَكَّةَ فَالْمَدِينَةَ"⁽⁶⁾.

أَي: إِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَسْبِقَ الْمَعْطُوفَ، وَلَا يُمَكِّنُ عِنْدَ ذَلِكَ، أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورِ الْمَسْأَلَةَ بِتَفْصِيلَاتٍ كَثِيرَةٍ، لَكِنَّهُ رَجَّحَ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ، وَلا سِيَّمًا النَّحَّاسَ، مَبْنِيًّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ.

(1) سورة الأعلى، الآية: 15.

(2) الطَّبْرِي، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، (ت310هـ)، (1420هـ/1999م)، جَامِعُ الْبَيَانِ عَنِ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، قَدَّمَ لَهُ: الشَّيْخُ خَلِيلُ الْمَيْسِ، ضَبْطٌ وَتَوْثِيقٌ وَتَخْرِيجٌ: صَدَقِي جَمِيلُ الْعَطَّارِ، دَارُ الْفِكْرِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، ط1، بَيْرُوت-لُبْنَانُ، 196/30.

(3) النَّحَّاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، ص1088.

(4) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، ص1088.

(5) سَيَبَوِيهِ، الْكِتَابُ، 217/4.

(6) الْمَبْرَدُ، الْمَقْتَضَبُ، 10/1.

وردَّ ما ذَكَرَهُ الكوفيُّونَ، ولاسيَّما الفراء⁽¹⁾، وتَأوَّلَ الآياتِ التي يُشعرُ مِنْها أنَّها لا تُفِيدُ الترتيبَ مع التعقيبِ، مُبيِّناً أنَّ مِثْلَ هذه الآياتِ، تُفسَّرُ على إرادة الشيءِ، مثل قولهِ تعالى: ﴿فَإِذَا قرَأْتَ القرآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾⁽²⁾، وقولهِ تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجاءَها بِأُسْتَا﴾⁽³⁾.

وأما ابنُ يعيشٍ، فقد ذَكَرَ الآراءَ مُصرِّحاً بترجيحِ آراءِ البصريِّينَ، وزيادةً على ذلك، أنَّه قَسَمَ الفاءَ على ثلاثةِ أَضْرَبٍ وهي: (ضربٌ تكونُ فيه متبَعَةٌ عاطفةً)، (وضربٌ تكونُ فيه متبَعَةٌ مُجرَّدةٌ مِنْ معنى العطفِ)، (وضربٌ تكونُ فيه زائدةٌ، دخولها كخروجها)، والضربُ الأخيرُ تأوَّلَهُ سيبويه، ورفضَ زيادتها على حدِّ قولهِ⁽⁴⁾.

أما الأزهرى، فقد ذَكَرَ الآراءَ إجمالاً، ورجَّحَ رأيَ البصريِّينَ⁽⁵⁾.

المسألة الثامنة:

وذكرَ سيبويه كلاماً عَنِ الخَطَأِ في معرضِ حديثهِ عَنِ الأمرِ، إذا تَلاهُ كلامٌ مَنفِيٌّ، أيجزَمُ أم يبقى مرفوعاً؟ وإذا جُزِمَ، أيجملُ على الجزاءِ؟ أي: الشرطُ. ويرى سيبويه أنَّ حَقَّهُ الرِّفْعُ، وهو بيِّنٌ مِنْ قولهِ: "وسألتُهُ عَنِ آتِي الأميرِ لا يقطعُ اللَّصَّ، فقال الجزاءُ هاهنا خطأً، لا يكونُ الجزاءُ أبداً حتَّى يكونَ الكلامُ الأوَّلُ غيرَ واجبٍ، إلاَّ أنَّ يُضطرَّ شاعرٌ، ولا نَعلمُ هذا جاء في شعرِ البتَّةِ"⁽⁶⁾. ويبدو لنا في هذا الموضع أنَّ مصطلحَ الخطأ، لم يغبَ عَنِ ذهنِ سيبويه، وعندما قالَ عبارةَ ألبتَّةِ، معناه أنَّه ممتنعٌ حملُ مثلِ هذا على الشرطِ، وقد علَّلَ ذلكَ، فمعناه: أنَّ الخطأَ غلطٌ عِنْدَهُ، وهو مفهومٌ مِنْ سياقِ كلامِهِ.

(1) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 257/3.

(2) سورة النحل، الآية: 98.

(3) سورة الأعراف، الآية: 4؛ ويُنظر: ابن عصفور، شرح جُمَلِ الزَّجَّاجِي، 233-231/1.

(4) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 94/8.

(5) يُنظر: الأزهرى، شرح التَّصريحِ على التَّوضيحِ، 160/2.

(6) سيبويه، الكتاب، 101/3.

ووضَّحَ السِّيرَافِي عِلَّةَ مَا رَأَهُ سَيَّبُوِيهَ خَطَأً فِي قَوْلِنَا: (آتِي الْأَمِيرَ لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ)، فَبَيَّنَ أَنَّ جَزْمَهُ - أَي: (لَا يَقْطَعُ) - مَمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ إِخْبَارٌ، وَلَيْسَ قَبْلَهُ شَرْطٌ، وَلَا أَمْرٌ، وَلَا نَهْيٌ، وَلَا اسْتِفْهَامٌ.

وَعَرَضَ لَنَا اِحْتِمَالاً مُلْجَباً لِلضَّرُورَةِ كَمَا زَعَمَ سَيَّبُوِيهَ، فَيَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ: (إِنْ آتَى لَا يَقْطَعُ اللَّصَّ)، فَهِيَ ضَرْوَةٌ شَاعِرٌ دَعَتْهُ إِلَى مِثْلِ هَذَا، عِلْمًا بِأَنَّ سَيَّبُوِيهَ عُلِّلَ بِعَدَمِ مَجِيءِ مِثْلِ هَذَا فِي الشَّعْرِ⁽¹⁾.

المسألة التاسعة:

خَصَّ الزَّجَّاجِي فِي مَسْأَلَةِ (اللام) وَدِلَالَتِهَا، وَعِلَاقَتِهَا بِأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، مُؤَكِّدًا عَلَى الْمَعْنَى، وَارْتِبَاطِهِ بِهَذَا الْأَمْرِ، رَادًّا عَلَى وَجْهِ الْغَلْطِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾⁽²⁾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾⁽³⁾.

وَذَكَرَ (اللام) وَتَسْمِيَتِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ وَضَّحَ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ (إِنْ) بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي النَّفْيِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ (مَا) لَا يُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ كـ (إِنْ)، وَهُوَ مُوضَّحٌ فِي قَوْلِهِ: فِي بَابِ اللَّامِ الَّتِي تَلْزِمُ (إِنْ) الْمَكْسُورَةَ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ⁽⁴⁾. وَفَرَّقَ بَيْنَ (مَا النَّافِيَةِ)، وَ(إِنْ الْمُخَفَّفَةَ) مِنَ الثَّقِيلَةِ بِقَوْلِهِ: "لِأَنَّ اللَّامَ لِلْإِجَابِ وَالتَّحْقِيقِ، وَ(مَا) لِلنَّفْيِ"⁽⁵⁾.

وَرَفَضَ اجْتِمَاعَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا؛ لِعَدَمِ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُخَفَّفًا وَمَنْفِيًّا فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَبَاطُحًا، وَالتَّبَاطُحُ فِي مِثْلِ هَذَا يُعَدُّ خَطَأً.

وَسَبَقَ كَلَامَهُ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ (اللام)، وَ(إِنْ) وَدِلَالَتِهِمَا، بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا غَلْطٌ"⁽⁶⁾، رَادًّا عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ الَّذِينَ قَالُوا: بِأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَخَتَمَ الْمَسْأَلَةَ

(1) يُنْظَرُ: السِّيرَافِي، شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبُوِيهَ، 134/10.

(2) سُورَةُ يُوسُفَ، الْآيَةُ: 3.

(3) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ: 102.

(4) يُنْظَرُ: الزَّجَّاجِي، اللَّامَاتُ، ص 119.

(5) الْمَرْجِعُ نَفْسَهُ، ص 120.

(6) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ نَفْسَهُ، ص 120.

بقوله: (خطأ) في تباين اجتماع النَّفي والإيجاب في التركيب⁽¹⁾.
وبهذا الجمع بين المصطلحين، كشف لنا عن أنَّ الغلط، قد شَمِلَ الأداة،
والخطأ قد أرادَ به اجتماع معنيين متباينين في التركيب، واجتماع المصطلحين في
مسألةٍ واحدةٍ يدلُّ على أنَّ الخطأ يساوي الغلط.
وأقرَّ الفارسي نقلاً عن ابن هشام⁽²⁾، ما ذهبَ إليه الزَّجاجي، وسَمَّاهَا
(اللام الفارقة).

ولم يخرج المتأخرون عمَّا ذهبَ إليه مَنْ سبقهم في هذا الشأن، إلا في
الحديثِ عن عِلَّةِ جواز تخفيف (إنَّ)، إذ علَّوا ذلك؛ بسبب ثقلها، فضلاً عن شبهها
بالفعل الماضي⁽³⁾.

المسألة العاشرة:

عندما عرضَ النَّحَّاسُ للامِّ المقترنة بالاسم الموصول (مَنْ) في الآية
الكريمة: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضُرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾⁽⁴⁾، وذكر فيها أقوالاً، الأوَّل: قول الكسائي:
"إنَّ اللام في غير موضعها، وإنَّ التقديرَ يدعو مَنْ لَضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"⁽⁵⁾.
وردَّ عليه أبو جعفر النَّحَّاسُ بقوله: "وليس للام من التصرُّف ما يُوجبُ
أنَّ يجوزَ فيها تقديم وتأخير"⁽⁶⁾. والثاني: ما نقله عن علي بن سليمان (الأخفش

(1) يُنظر: الزَّجاجي، اللامات، ص120.

(2) يُنظر: ابن هشام، المُعْني، 203-202/1.

(3) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 72-71/8؛ ويُنظر: الأسترابادي، شرح كافيّة ابن
الحاجب، 384/4؛ ويُنظر: الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، 327/1؛ ويُنظر:
الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، 145/1.

(4) سورة الحج، الآية: 13.

(5) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص564.

(6) المرجع نفسه، ص564.

الأصغر)، قوله منسوباً إلى المبرّد⁽¹⁾: "في الكلام حذف، والمعنى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلهاً"⁽²⁾.

وأبى النَّحَّاسُ أن يقبله، وعدّه غلطاً على المبرّد، وتقوُّلاً عليه بقوله: "وأحسبُ هذا القول غلطاً على محمّد بن يزيد؛ لأنّه لا معنى له؛ لأنّ ما بعد اللام مبتدأ فلا يجوز نصبُ (إله)، وما أحسب مذهب محمّد بن يزيد إلّا قول الأخفش سعيد، وهو أحسن ما قيل في الآية عندي والله أعلم"⁽³⁾، ومفاده أنّ (يدعو) بمعنى يقول، ومنّ مبتدأ خبره محذوف، أي: إنّ اللام لام ابتداء⁽⁴⁾. وأشار إلى أنّ اللام مفتوحة، ولو كانت مكسورة لأفادت معنى (إلى)، إذ يصبحُ المعنى: "ولو كانت اللام مكسورة لكان المعنى يدعو إلى من ضره أقرب من نفعه"⁽⁵⁾.

وأراد أنّ بناء (اللام) على الفتح، بوصفها (لام ابتداء) لا علاقة لها بحرف الجرّ.

وهكذا سلك النَّحَّاسُ طريقاً في الرّدّ على من غلط العلماء بإيراده مصطلح (غلط على)؛ أي: تقوُّل.
المسألة الحادية عشرة:

تحدّثَ الفارسيّ عن النَّصبِ بِـ (نن)، والقول في أنّها مُركّبةٌ مِنْ (لا النافية)، و (أنّ الناصبة)*، وكذلك ذكر قول الزّجاج في الفعل المنصوب بعدها:

(1) بعد الرجوع إلى مصنّفات المبرّد، لم أعثر على ما نُسبَ إليه، فالنَّحَّاسُ مُحقّقٌ بقوله.

(2) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 564.

(3) المرجع نفسه، ص 564.

(4) يُنظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، 450/2.

(5) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 564.

* وهذا ما أكّد صحّته البحثُ اللُّغويُّ المُقارن في وقتنا هذا. يُنظر: برجشتراسر، (1402هـ/1982م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه:

رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، (د.ط)، ص 169.

وما بيّنه الزّجاج على أنه مذهبُ الخليل في هذه المسألة، عندما صرّح أنّ في هذه المسألة قولين للخليل⁽¹⁾.

وردّ على الزّجاج بوضوح لا يقبلُ الرّيب، غلّطه عندما قال: "فأمّا في هذا الموضوع ففيه غلّطٌ في الحكاية"⁽²⁾.

وإنّما كان رأيه في هذه المسألة؛ أي: الخليل رأياً واحداً، أو قلّ قولاً واحداً، وهو ما رواه سيبويه، وذلك قوله: "فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم كما قالوا: ويلّمه (يريدون وي لأمه)، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحدٍ، كما جعلوا هلاً بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فإنّما هي هلّ ولا"⁽³⁾.

وحاصلُ المسألة، أنّ ما وردَ عن الخليل في كتاب سيبويه، يقضي بضرورة تحريّ الدقّة التي أرادها الفارسيّ في هذه المسألة.

ووقف الرضيّ موقفاً عرضاً فيه الآراء التي قيلت في (لن)، وبين رأي الخليل، وسيبويه، والفرّاء، ونقض رأي الفرّاء⁽⁴⁾.

نخلص ممّا تقدّم، أنّ الرضيّ يرى رأي الخليل؛ لأنّه التمس له حجةً، وذلك بقوله: "وللخليل أن يقول: لا مانع من أن تتغيّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنًى وعملاً، إذ هو وضع مُستأنف"، علماً بأنّه أغفل رأي سيبويه، ولم يُعقب عليه⁽⁵⁾.

المسألة الثانية عشرة:

عكف ابن ولاد على مناقشة المبرّد في دلالة (من) مع اسم التفضيل في عبارة: (أنت أفضل من زيد). ذاكراً ردّ المبرّد على سيبويه، الذي ذهب إلى أنّ (من) هاهنا تفيد التبعية بقوله: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلامُ

(1) يُنظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 160/1-161.

(2) الفارسيّ، الإغفال، 335/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 5/3.

(4) يُنظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 36/4.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، 36/4-37.

مُسْتَقِيمًا، وَلَكِنَّهَا توكيد بمنزلة (ما)، إِلَّا أَنَّهَا تجرُّ؛ لِأَنَّهَا حرفُ إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ)، ولو أُخرجتُ من، كان الكلام حَسَنًا، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ بِمِنْ؛ لِأَنَّ هَذَا موضعَ تَبَعِيضٍ، فأراد أَنَّهُ لم يَأْتِهِ بعضُ الرِّجالِ والناسِ، ...، وكذلك: (هو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ)، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَفْضَلَهُ على بعضٍ ولا يَعْمُّ⁽¹⁾.

وحاولَ المبرِّدُ أَنْ يذكِرَ المعنى، ويخلصُ إلى أَنَّ (من) تُفِيدُ ابتداءَ الغايةِ في مثلِ هذا التركيبِ، وأخذَ يُقَرِّبُ المسألةَ ببيانِ المعنى بطريقَةٍ أو بأخرى، لكنَّهُ لم يكنْ لِيُقْنِعَ ابنَ ولادَ.

فردَّ عليه مُستقصياً دلالةَ (من) على ابتداءِ الغايةِ، بقوله: لو كانت لابتناءِ الغايةِ كما زعمَ المبرِّدُ، لكانَ لها انتهاءٌ، وبدأ يعرضُ أمثلةً تخصُّ الابتداءَ والانتهاءَ.

وعادَ لِيُفِيدَ مِنْ كَلامِ سيبويه في دلالةَ (من) في مثلِ هكذا تراكيبِ، ولم يخفِ تأكيدَهُ على تغليبِ المبرِّدِ في الوقوفِ على دلالةَ (من) عندما يجتمعُ مع اسمِ التفضيلِ⁽²⁾.

ووهم الأزهري عدَّ رأيَ سيبويه في هذه المسألة التي تخصُّ (من) لابتناءِ الارتفاعِ، أو ابتداءِ الانحطاطِ على حدِّ قوله؛ فسيبويه يرى أَنَّها للتبعيضِ، إِلَّا أَنَّ الأزهري ذهبَ إلى ما أَرادَهُ المبرِّدُ⁽³⁾.

المسألة الثالثة عشرة:

ومن الألفاظ التي ذكرها النَّحَّاسُ مُساوياً فيها بينَ الغلطِ والخطأِ، في توجيهِ قراءةِ الآيةِ القرآنيَّةِ في قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾⁽⁴⁾، إذ وردتُ فيها قراءاتٌ منها: "روى أبو الجوزاء عن ابن عباس أَنَّهُ

(1) سيبويه، الكتاب، 225/4.

(2) يُنظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ص 256-257.

(3) يُنظر: الأزهري، شرح التَّصريح على التَّوضيح، 97-96/2.

(4) سورة غافر، الآية: 71.

قرأ⁽¹⁾ (والسلاسل) بالنصب (يسحبون)، والتقدير في قراءته: ويسحبون السلاسل⁽²⁾.

قال الزجاج: "يجوز على ثلاثة أوجه (والسلاسل) بالنصب، أو (السلاسل) بالخفض، فمن رفع فعطف على الأغلال، ومن جرَّ فالمعنى إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل، ومن نصب ففتح اللام قرأ (والسلاسل يسحبون)"⁽³⁾. وردَّ عليه النَّحَّاسُ بقوله: "والذي يبين لي أنه غلط"⁽⁴⁾، وبيَّن بعد ذلك عدم جواز العطف على الخفض كما زعم الزَّجَّاجُ آنفاً؛ لأنَّ الاسمَ المجرورَ (السَّلاسلِ) غير متعلِّقٍ بالفعل (يسحبون)، وليس دالاً عليه كما يُعبَّرُ عنه الزَّجَّاجُ. وبيَّن في حديثه عن هذا التركيب، وما رافقه من توجيهاتٍ للزَّجَّاجِ له، وبيَّن أنه في موضع ذكر أنه غلط، وفي آخر ذكر أنه خطأ⁽⁵⁾. وهكذا نجدُ العلاقةَ واضحةً بين الغلطِ، والخطأَ بيَّنةً عند النَّحَّاسِ، وإنَّ الغلطَ يُناظرُ الخطأَ في مثل هذه المواضع.

(1) نسبت قراءة: (والسلاسل يسحبون)، بنصب السلاسل على المفعول للفعل (يسحبون)، ويسحبون: مبني للفاعل، إلى ابن مسعود، وابن عباس وزيد بن علي وابن وثاب، وابن يعمر وعكرمة وأبي الجوزاء وأبي رزين وأبو مجلز والضحاك وابن أبي عبله، وقرأت فرقة، منهم ابن عباس في رواية (والسلاسل...) بجر اللام، قالوا: هو عطف على الأعناق، قال ابن الأنباري: "وهي قراءة ضعيفة؛ لأنه يصير المعنى الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل، وقيل هو معطوف على الحميم، وهذا ضعيف جداً؛ لأنَّ المعطوف المجرور لا يتقدَّم على المعطوف عليه"، أمَّا قراءة الجماعة فهي: (والسلاسل يسحبون)، السلاسل: بالرفع عطفاً على الأغلال، يسحبون: مبني للمفعول، والسلاسل مبتدأ، وخبره (يسحبون). يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، 251/8.

(2) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 781.

(3) الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 378/4.

(4) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص 781.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، ص 781.

المسألة الرابعة عشرة:

اهتمَّ النَّحَّاسُ أيَّما اهتمامٍ بالتركيبِ مُراعياً علاقاته بدقَّةٍ، وأنَّكَ لتجدُ عنايةً متجليةً في تغليطه الكسائي الذي عطفَ (الموفون) في الآية الكريمة مَنْ قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁽¹⁾، على (مَنْ)، وعطفَ (الصابرين) على (ذوي القربى)؛ فعدَّ ذلك خطأً، ولم يكتفِ بذلك النعت، وإنما نعتَه بالغلطِ البين.

ومِمَّا يَحْسُنُ ذكرُهُ أَنَّهُ احتجَّ على الكسائي بأنَّ الاسم الموصول ينبغي أن لا يُفصل بينه وبين صلته بفاصلٍ، واحتجَّ أيضاً أنَّ تمامَ الكلامِ يجبُ أن يكونَ بعدَ تمامِ الصلَّةِ، وهكذا فالتركيبُ لا بُدَّ له من ضوابطٍ وقواعدٍ على النحوي أن يُراعيها⁽²⁾.

وبيَّنَ الرضيُّ أنَّ النعتَ، سواءً أقطعَ بالواو أم لم يُقطعَ، فهو إتباعٌ، إلاَّ أَنَّهُ زادَ كلاماً اعتمدَ فيه رأيَ الزَّجَّاجِ⁽³⁾، معللاً القطعَ بقوله: "وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع إنما يُعتبر إذا جاز الإتباع على النعت أيضاً، فأما إذا لم يجر، كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول، أي: في جمع الأوصاف مع تفرُّق الموصوفات، فلا"⁽⁴⁾.

وثمة أمرٌ لفت إليه المحدثون الانتباه، وهو: أنَّ العطفَ إذا قطعَ يؤدي معنىً دلاليًّا يُرادُ به المدح، ولا سيَّما الحديث في هذه الآية ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي

(1) سورة البقرة، الآية: 177.

(2) يُنظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ص151.

(3) يُنظر: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 247/1.

(4) يُنظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، 346/2.

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴿١﴾ التي عَطِفَ فِيهَا (الصابرين) المنصوب على (الموفون) المرفوع، إذ عُدَّ هذا العطف مرتبطاً بالشكل. وقد اعتمد في تأويله لهذه المسألة على موضوع المغايرة التي تُمثَلُ غايةً في البلاغة، ويتضح ذلك من قوله: "فقد جاءت لفظة (الصابرين) مخالفةً في إعرابها للمعطوف عليه المرفوع قبلها (الموفون)، فطلبوا لها التفسير والتأويل، وقدروا فيها فعلاً محذوفاً على المدح، أي: أمدح الصابرين، وقد ألمح أبو علي الفارسي في هذه المخالفة الإعرابية ملمحاً دلالياً جمالياً يكشف بلاغة النص القرآني، فقد نصَّ على أن المخالفة، أو المغايرة أبلغ في الكلام من أن يكون على اتفاق الإعراب، أن هذا يمكن أن يدخل في باب الإعراب، وإن هذا يمكن أن يدخل في باب الإعراب بالمعنى الذي يفسر الحركة الإعرابية حسب مقتضيات المعنى القائم على التأويل والتقدير" (2).

(1) سورة البقرة، الآية 177.

(2) الفقراء، سيف الدين، (د. ت)، المخالفة الإعرابية في باب العطف بين الغلط والتأويل، (بحث غير منشور).

النتائج:

- 1- توصلَ البحثُ إلى أنّ الغلط اصطلاحٌ، لا يخرجُ عن مدلوله اللُّغوي؛ لأنّ دلالة المصطلح تؤدّي معنى الخروج عن القياس.
- 2- بعدَ تقصيّ اجتهاد العلماء في هذا المجال، توصلنا إلى أنّ العلماء قد استعملوا ألفاظاً صاحبتُ هذا المفهوم، الأمرُ الذي يعكسُ حرصهم على استقرار ما يصلُ إليهم من اللُّغة، بغية التثبّت ممّا تقعُ عليه أسماعهم، زيادةً على التوكيد، واستبعاداً لما يخرجُ عن الموقف اللُّغوي، وبهذا قدّموا خدمةً جليّةً للُّغة وحفاظاً عليها من الضياع، والصيانة لها من كلّ ما يجعلها لغةً بعيدةً عن واقعها الذي أريد لها، وعندَ ذلكَ حقّقتُ وجوداً نوعياً على مستوى الحضارة الإنسانية.
- 3- تبينَ لنا أنّ اللُّغويين الأوائل قد عُنوا بهذه المسألة أيّما عناية، وتحرّروا من رصدها، فتمكّنوا من ذلك، وحقّقوا جانباً مهمّاً؛ لذا، نشأ ما يُرادفُ الغلط، كالخطأ، واللحن، وتفاوتَ موقفهم من هذه المصطلحات قريباً وبعيداً، من الغلط، وهي مصطلحات تدخل في باب التقويم النحويّ والنقد اللُّغوي.
- 4- كشفَ البحثُ أنّ مصطلح الغلط تفاوتَ فهمُهُ، بحسب العصور التي مرّ بها البحث النحويّ، فمفهومه عند الأوائل قبل نشأة الدرس النحويّ، يختلفُ عمّا هو عليه في بداية الدرس النحويّ، على يدي الحضرمي وغيره، وصولاً إلى الخليل وسيبويه، وما تلا هذا العصر.
- 5- إنّ ما حفلتُ به المدوّنات اللُّغوية الأولى من النص على الغلط، يكادُ يقتصِرُ على الكثير من المسائل الصوتيّة، والصرفيّة، ولا تجدُ للمسائل النحويّة إلاّ النزر اليسير فيها، إلاّ أنّنا نخلصُ إلى أنّ علماء القرن الثالث والرابع للهجرة، قد ضمّتْ مدوّناتهم الكثير من هذه المسائل، ولاسيّما المبرّد، والزجاج، والنحاس، وكذا السيرافي.

6- دأب العلماء على رصد الغلط في التراكيب، واهتموا في مراعاة المعنى أكثر من اهتمامهم بالشكل والمبنى، ممّا حدّاهم إلى متابعة التراكيب، وإيضاح معناها بدقة.

7- تداخل مصطلح الغلط مع مصطلحات كثر، حتى استقرّ وصار يمثّل مدلولاً واضحاً في القرن الرابع للهجرة.

8- من المصطلحات التي يُشعر أنّها تداخلت مع الغلط، التّوهّم، إذ أثبتَ البحثُ أنّهما مصطلحان مختلفان، ولا يمكن أن يتساويا في المعنى، وظهرَ ذلك من استجلاء هذين المصطلحين لدى سيبويه، وإن كان الفراء قد انفردَ بمفهوم خاصٍ للتّوهّم، وتبيّن أنّ عدم الجواز، والخطأ، والغلط، لا تساوي التّوهّم عنده، أمّا سائر العلماء الذين تقدّموا عليه، أو تأخّروا عنه، فالمفهومان واضحان لديهم، فهما مختلفان، وغير متساويين، ومن ظنّ من المُحدثين أنّ سيبويه ساوى بين الغلط والتّوهّم فقد جانب الصّواب، وكثيراً ما يتعامل العلماء مع التّوهّم على أنه علةٌ نحويةٌ تفسيريةٌ، بينما الغلط حكمٌ على نصٍّ لغويٍّ بعدم موافقته للقياس، أو مخالفته للقواعد.

9- ارتبطَ التّغليط لدى العلماء بأسبابٍ كثر، واتّخذَ مظاهرَ مختلفةً بحسبِ الدّافع الذي يسلكه العالم في التّغليط، فتراوحتْ تكلمُ المظاهر، بين الاجتهاد، وإظهارِ القدرات العلميّة لمن يتصدّى للتّغليط، أو التّقوّل على المُصنّفين، يُزاد على ذلك اختلاف الفهم، وتباينُ وجهاتِ النظر في التّأويل، وينسحبُ هذا على مراعاة المعنى، كلّ ذلك يؤدّي إلى اتّخاذهم سُبُلًا؛ للوصول إلى هذا المظهر، الذي أدّى إلى تصنيفِ مُدوّناتٍ في هذا الشأن، كالانتصار، الذي ردّ فيه ابن ولاد ماخذَ المبرّد على سيبويه، علماً بأنّ المبرّد صنّف كتاباً سمّاه (كتاب الغلط)، ولم يصل إلينا، وكتاب (الإغفال) الذي كرّسه الفارسيّ، للردّ على الزّجاج، ويُعدُّ مُصنّف النّحاس (إعراب القرآن)، حافلاً بتّغليط العلماء الذين سبقوه، والذين عاصروه.

10- انحصر تغليط العلماء للشعر، في مسائل أبرزها (روايته)، فضلاً عن تغليط الشّاعر؛ لابتعاده عن القياس النّحويّ، وكذلك تغليط العلماء في

توجيههم للأشعار من جهة الإعراب، أو الدلالة النحويّة، وما إلى ذلك ممّا يتعلّق بالدّرس اللّغويّ.

11- انتظم تغليطهم للّهجات قُرباً وبعُداً من القياس النّحويّ، فكان التغليط قد اتخذ أشكالاً: منها ما كان صريحاً معزّواً إلى لهجة من اللّهجات، أو غير صريح، كقولهم: (غلط قوم من العرب)، أو (ناسٌ يغلطون)، وما إلى ذلك من العبارات التي كان الهدف منها رصد الغلط اللّهجيّ.

12- أدّى حرصُ العلماء على ضبط اللّغة وتحرّزهم من منع تسلُّل الغلط إلى كتاب الله العزيز، إلى أن يتشدّدوا في قبول القراءات، وإن كانت مُجازةً من الرّسول ﷺ جميعاً، إلاّ أنّهم اجترؤوا على تغليط القراء، فغلطوا القارئ والقراءة طالما تتعارضُ وقواعدهم النّحويّة، وتحقّقوا من عزو القراءة إلى صاحبها وطُرق وصولها إليهم.

13- تعلّل العلماء في موضوع الغلط عللاً كثيرةً بدءاً من السماع والقياس والإجماع، فضلاً عن المعنى والتعليل الذي لجأوا إليه وبنوه على عللٍ، كعلة النظر والتشبيه والجوار، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ السماع ضمّ القرآن الكريم وقراءاته، والشعر.

14- تبين لنا أنّ مصطلح الغلط، ارتبط بالأحكام التقويمية ارتباطاً وثيقاً، فهو حكمٌ تقويميّ.

15- عدّ المتأخرون المدونات النّحويّة التي سبقتهم والعلماء الذين عكفوا على تأليفها قدوةً يُقتدى بها، ولم يُحاولوا الخروج على ما ألفوه منهم؛ لذا، فقد عزّف المتأخرون عن التغليط وتركوا الحديث عنه، ولم نجد في مُصنّفاتهم هذا الأمر إلاّ لماماً، وعبروا عنه بالبعيد والخطأ والغلط أحياناً، زد على ذلك أنّهم عرضوا جُلّ المسائل التي اشتملت على مصطلح الغلط، أو ما يُناظره عرضاً عاماً، منسوباً إلى المذهب النّحويّ الذي تبنّوه، أو مسائل الخلاف التي قيلت فيها، واكتفوا بالحديث عنها بعامّة.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن أبي هشام، الإمام محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري (1428هـ/2008م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، خرَّج آياته وعلَّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت.

ابن أبي هشام، عبد الواحد عمر بن محمد، (ت349هـ)، (1410هـ—)، **أخبار النحويين**، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، ط1، طنطا.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (2010م)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قُراة، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت905هـ)، (1427هـ/2006م)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، إعداد: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان.

الأزهري، خالد، حسن العطار الشافعي المصري، (ت905هـ)، (1376هـ—)، **حاشية العلامة الشيخ حسن العطار على شرح الأزهري في علم النحو**، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ط.).

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت686هـ)، (1428هـ/2007م)، **شرح كافية ابن الحاجب**، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت900هـ—)، (1375هـ/1955م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت- لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، (1413هـ/1992م)، **ديوانه**، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، ط1، بيروت.

امرؤ القيس، (1993م)، ديوانه، تحقيق: محمد رضا مروة، الدار العالمية، ط1، بيروت- لبنان.

الأنباري أبو البركات، (2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دار الطلائع للنشر والتوزيع، (د.ط.). الأنباري أبو بكر، (ت328هـ-)، (د.ت)، شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (ت577هـ-)، (1377هـ/1957م)، لمع الأدلة، مطبوع مع الإغراب في جدل الأعراب، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط.).

الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (ت577هـ-)، (1377هـ/1957م)، الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط.).

أنيس، إبراهيم، وآخرون، (1407هـ/1987م)، المعجم الوسيط، دار الأمواج، ط2، بيروت- لبنان.

أوس بن حجر، (1399هـ/1979م)، ديوانه، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، ط3، بيروت.

بابعير، عبدالله صالح، (1997م)، ظاهرة النيابة في العربية (دراسة وصفية تحليلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب.

برجستراسر، (1402هـ/1982م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، (د.ط.).

البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب، (ت463هـ-)، (د.ت)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت.

البكاء، محمد كاظم، (1989م)، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد.

- التبريزي، يحيى بن محمد، (ت502هـ-)، (1964م)، شرح القصائد العشر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط2، مصر.
- التهانوي، محمد علي بن محمد الحنفي، (ت1158هـ-)، (1427هـ/2006م)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، (ت429هـ-)، (1998م)، **فقه اللغة وسرّ العربيّة**، تحقيق: أمين شبيب، دار الجيل، بيروت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1400هـ/1980م)، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4.
- الجرجاني، عبد القاهر، (ت473هـ-)، (1982م)، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، (د.ط.)، العراق.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي، (ت816هـ-)، (2007م) **كتاب التعريفات**، حققه وعلّق عليه: نصر الدين تونسي، شركة القدس للتجارة، ط1، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1431هـ/2010م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، لجنة إحياء كتب السنّة، (د.ط.)، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ-)، (1428هـ/2007م)، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العمليّة، ط2، بيروت- لبنان، وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، (1993م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ-)، (1431هـ/2010م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت- لبنان.

- الجواري، أحمد عبد الستار، (1407هـ/1987م)، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط).
- ابن الحاجب، أبو عثمان بن عمر، (ت646هـ)، (1983م)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد.
- الحديثي، خديجة، (1394هـ/1974م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط).
- الحديدي، إيناس كمال، (2010م)، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الفكر، (د.ط)، بيروت- لبنان.
- الحسيني، رياض عبود أهوين، (1431هـ/2010م)، ظاهرة التعارض في النحو العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- الحميداوي، نزار بنيان، (2011م)، الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية)، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت- لبنان.
- الخامس، يوحنا مرزا، (2011م)، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، (ط1)، بيروت- لبنان.
- الخطيب، عبداللطيف، (د.ت)، معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، دمشق- القاهرة.
- الدُّجني، فتحي عبد الفتاح، (1394هـ/1974م)، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، ط1.
- الرضي، محمد بن الحسن (1996م)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاربيونس، ط2، بنغازي.
- الرّمّاني، علي بن عيسى، (ت384هـ)، (1984م)، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، (د.ط)، عمّان.
- الزبيدي، سعيد جاسم، (1997م)، القياس في النحو العربي - نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمّان- الأردن.

الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشجري، (د.ت)، كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت311هـ)، (1408هـ/1988م)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، (1412هـ - 1992م)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، ط2، بيروت - لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، (ت337هـ)، (1399هـ/1979م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، (د.ط)، بيروت، ومنشورات الرضا، ط2، قم، (د.ت).

الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين المصري، (ت794هـ)، (1391هـ/1972م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعيسى البابي الحلبي، ط2.

الزمخشري، الإمام محمود بن عمر، (ت528هـ)، (1407هـ/1987م)، الكشاف، رتبته وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، ط3، القاهرة.

زهير بن أبي سلمى، (1424هـ/2003م)، ديوانه، شرحه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت - لبنان، وتحقيق: كرم البستاني، دار صادر، (د.ط)، بيروت، (1379هـ/1960م).

الزبيدي، مازن عبد الرسول، (2001م)، ظاهرة المنع في النحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.

الزبيدي، مازن عبد الرسول، (2006م)، نحو سيبويه في كتب النحاة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، بغداد - العراق.

السامرائي، صباح علاوي خلف، (2011-2012م)، الأحكام النّوعيّة والكميّة في النّحو العربيّ، دار مجدولاي للطباعة والنشر، ط1، عمّان - الأردن.

السامرائي، فاضل صالح، (1419هـ/1988م)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد.

السامرائي، فاضل صالح، (1423هـ/2003م)، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، عمّان - الأردن.

ابن السراج، أبو بكر محمّد بن سهل النحوي، (ت316هـ)، (1973م)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، (د.ط)، النجف الأشرف، ومطبعة مؤسسة الرسالة - بيروت، 1407هـ/1987م.

سلطان، زهير عبد المحسن، (1994م)، المؤاخذات النّحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قارونس، ط1، بيروت - لبنان.

السمين الحلبي، الإمام شهاب الدين أبو العبّاس بن يوسف بن محمّد بن إبراهيم، (ت756هـ)، (1414هـ/1994م)، الدرّ المصون، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمّد معوّض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، (1408هـ/1988م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، ومطبعة دار الجيل، بيروت، (د.ت).

السّيرافي، أبو سعيد، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمّد فريد غنّام، مراجعة: حسين نصّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (د.ط)، القاهرة.

السيوطي، جلال الدّين، (1984م)، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الحديث للطباعة والنشر، ط3، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (ت911هـ)، (1976م)، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمّد قاسم، مطبعة السعادة، ط1، القاهرة، وقدّم له

- وضبطه وصحّحه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي، ومحمّد أحمد قاسم، ط1، 1988م.
- شُرّاب، محمّد محمّد حسن، (1427هـ/2007م)، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت.
- الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت76هـ)، (1407هـ/1987م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، ط1، الكويت.
- شويّع، وفاء هادي، (2003م)، النقد اللغوي والنحوي في (معاني القرآن) للفرّاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.
- الصغانيّ، الحسن بن محمّد بن الحسن، (ت650هـ)، (1974م)، التكملة والذيل والصلّة، حقّقه: عبد العلمي الطحاوي، وراجعته: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب، (د.ط)، القاهرة.
- صلاح، شعبان، (2005م)، مواقف النّحاة من القراءات القرآنية، حتى نهاية القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط)، القاهرة.
- ضيف، شوقي، (1983م)، المدارس النحوية، دار المعارف، ط5، القاهرة، ودار المعارف، القاهرة، (د.ط)، 1968م.
- الطّبري، أبو جعفر محمّد بن جرير، (ت310هـ)، (1420هـ/1999م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، قدّم له: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت- لبنان.
- الطويل، السيد رزق، (1403هـ/1983م)، "ظاهرة التوهم في الدّراسات النحوية والتّصريفية"، مجلة معهد اللّغة العربية، العدد الأول، جامعة أم القرى، السعودية، ص72.

- عبادة، محمد إبراهيم، (د. ت)، معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، (د. ط)، القاهرة، مصر.
- عبد التواب، رمضان، (1976م)، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، (د. ط)، القاهرة.
- أبو عبيدة، يُعَمَّر بن المثنى التيمي، (ت211هـ)، (1427هـ/2006م)، مجاز القرآن، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- العجاج، عبدالله بن روبة، (1969م)، ديوانه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، (د. ط)، دمشق
- عرار، مهدي أسعد، (2002)، جدل اللفظ والمعنى (دراسة في دلالة الكلمة العربية)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمّان - الأردن.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، (395هـ)، (2006م)، الفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت.
- ابن عصفور الإشبيلي، (669هـ)، (1419هـ/1999م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت - لبنان.
- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله، (ت769هـ)، (1394هـ/1974م)، شرح ابن عقيل على ألفية أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك، (ت672هـ)، (1394هـ/1974م)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، بيروت، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (1407هـ/1987م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط2، بيروت - لبنان.
- عون، جمعة المبروك، (1988م)، المبرّد - حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب -، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت - لبنان.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، (ت855هـ—)، (1990م)، شرح المراح في التصريف، حقّقه وعلّق عليه: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد.

غالي، وجدي رزق، (1996م)، معجم المترادفات العربيّة الأصغر، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت- لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (ت395هـ—)، (د.ت)، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط).

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النّحوي، (ت377هـ—)، (1424هـ/2003م)، الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، (د.ط)، أبو ظبي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار النّحوي، (1424هـ—/2004م)، المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: شريف عبد الكريم النّجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار النّحوي، (ت377هـ—)، (2001م)، الحجة للقراءات السبع (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت- لبنان، ودار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان، 1421هـ/2001م.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار النّحوي، (د.ت)، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدّين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد.

الفتلي، حميد، (2011م)، العلل النّحويّة، دراسة تحليلية في شروح الألفيّة المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجريّ، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ط).
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت100-175هـ)، (1982م)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، (د.ط)، العراق.
- الفرزدق، همام بن غالب، (ت110هـ)، (2010م)، ديوانه، دار الكتب العلمية، ط3، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، بيروت- لبنان.
- الفراء، سيف الدين، (د.ت)، المخالفة الإعرابية في باب العطف بين الغلط والتأويل، بحث غير منشور.
- لفل، محمد عبدو، (2000م)، "التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، جامعة البعث، العدد 59، السنة الرابعة والعشرون، ص147-148.
- الفيروزآبادي، الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت817هـ)، (1983م)، القاموس المحيط، دار الفكر، (د.ط)، بيروت.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (ت770هـ)، (1921م)، كتاب المصباح المنير، المطبعة الأميرية، ط4، القاهرة.
- قاسم، حسام أحمد، (2007م)، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
- القواسمة، أكرم أحمد عبدالله، (2005م)، الخلافات النحوية في اللهجات العربية القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل.
- القواسمة، قاسم خليل، (1433هـ/2012م)، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن.
- الكفوي أبو البقاء، أيوب بن موسى، (1976م)، الكليات (معجم المصطلحات والفروق الفردية)، تحقيق: عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

الكيش، عبدالله، (1992م)، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس - ليبيا.

اللّبيدي، محمّد سمير، (1405هـ/1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

لبيد بن ربيعة العامري، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، (د.ط)، بيروت.

المباركي، يحيى علي يحيى، (2007م)، اختلاف اللهجات العربية في النحو، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة.

المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت285هـ)، (1431هـ/2010م)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، بيروت - لبنان؛ وتحقيق: حسن محمّد، مراجعة: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1999م.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، (ت328هـ)، (د.ت)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار العارف، ط2. مصطفى، محمّد صلاح الدّين، (د.ت)، النحو الوصفي في القرآن الكريم، دار غريب للطباعة، (د.ط)، القاهرة.

مطر، عبد العزيز، (1386هـ/1966م)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، القاهرة.

المظفر، محمّد رضا، (1430هـ/2009م)، المنطق، مؤسسة الرافد للطباعة والنشر، ط1.

مكيّ بن أبي طالب، (ت437هـ)، (2010م)، مُشكّل إعراب القرآن، تحقيق: أسامة عبد العظيم، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ومؤسسة الرسالة، 1984م.

الملخ، حسن خميس سعيد، (2000م)، نظرية التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمّان - الأردن.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفيقي المصري،
(ت711هـ)، (م1960)، لسان العرب، دار صادر، (د.ط)، بيروت-
لبنان.

الموسوي، ضياء حسين حميد، (1431هـ/2010م)، الأقوى: الحكمُ به والاحتكام
إليه في النحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن
رشد)، جامعة بغداد.

النايلة، عبد الجبار، (1979م)، "استشهاد النحويين بالرجز"، مجلة آداب الرفادين،
العدد الحادي عشر، ص338.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (1973م)، شرح القوائد التسع
المشهورات، تحقيق: أحمد خطَّاب، دار الحرية للطباعة، (د.ط)، بغداد.
النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت338هـ)،
(1429هـ/2008م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم
الكتب، ط2، بيروت- لبنان.

هارون، عبد السلام، (1392هـ/1972م)، معجم شواهد العربيَّة، مكتبة
الخانجي، ط1، مصر.

هارون، عبد السلام، (1426هـ - 2006م)، مقدمة كتاب سيبويه، مكتبة
الخانجي، ط4، القاهرة- مصر.

ابن هشام، الإمام محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله
الأنصاري المصري، (ت761هـ)، (1399هـ/1979م)، أوضح
المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، ط5، بيروت، لبنان.

الوائلي، بتول عباس نسيم، (1417هـ/1996م)، التوهّم في اللّغة والنّحو، رسالة
ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد.

ابن الورّاق، محمد بن عبدالله بن العبّاس، أبو الحسن، (ت381هـ)،
(1420هـ/1999م)، علل النّحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش،
مكتبة الرشيد، ط1، الرياض- السعودية.

ابن ولأد، أبو العبّاس أحمد بن محمّد التيمي النّحويّ، (ت332هـ—)،
(1416هـ/1996م)، الانتصار لسيبويه على المبرّد، دراسة وتحقيق:
زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،
ط1، بيروت.

وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، (1984م)، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة
والأدب، مكتبة لبنان، ط2، بيروت.

ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش ابن علي النّحوي، (ت643هـ—)، (د.ت)، شرح
المفصّل، عالم الكتب، (د.ط)، بيروت.